

الكراسة الثالثة الكتاب فى الإتحاد السوفيتى

معلومات عامة عن الاتحاد السوفيتى

المساحة الكلية : حوالى ٢٢,٤٠٢,٢٠٠ مليون كم^٢ (١٣ نسمة كم^٢) .

عدد السكان : ٢٨٣,١٠٠,٠٠٠ نسمة (تقديرات ١٩٨٧) .

العاصمة : موسكو وعدد قاطنيها يدور حول ثمانية ملايين نسمة .

وأهم المدن بخلاف العاصمة هى ليننجراد ، كييف ، طشقند ، باركو ، خاركوف ، جوركى ، نوفوسبرسك ، كويشيف، سفيردولفسك ويتألف الاتحاد من خمسة عشر ولاية،أو جمهورية هى : روسيا - اوكرانيا - بيلو روسيا - اوزبكستان - كازاخستان - جورجيا - اذربيجان - لتوانيا - مولدافيا - لاتافيا - قرغيز - طاجاكستان - ارمينيا - تركستان - استونيا - ونظام الحكم اشتراكى ومنصوص عليه فى دستور ١٩٣٦ . وليست هناك لغة قومية للاتحاد السوفيتى وطبقا للدستور فإن كل القوانين التى يصدرها مجلس السوفيت الأعلى تنشر بكافة لغات الجمهوريات السوفيتية ، كما أن التعليم يكون باللغة المحلية لكل جمهورية . ومع ذلك فإن اللغة الروسية هى أوسع اللغات السوفيتية انتشاراً فى الاتحاد . أما اللغات الأجنبية الأكثر انتشاراً فى الاتحاد السوفيتى فهى على التوالى : الانجليزية - الألمانية - الفرنسية . ونظام المقاييس والموازين السائد فى الاتحاد فهو النظام المترى . والعملة المستعملة هى الروبل (الروبل = ١٠٠ كوبك) . والتعليم هناك إجبارى لمدة ثمان سنوات تعليمية وثمة مشروعات لتعديلها لتصير عشر سنوات تعليمية . وتتعلم الأمية تقريباً فى الاتحاد السوفيتى وذلك بفضل الشعار الذى رفع منذ قيام الثورة سنة ١٩١٧ ألا وهو « العلو رقم ١ » والذى بمقتضاه قضى على الأمية تماماً فى خلال نصف قرن تقريباً . ومعدل استهلاك الورق عموماً هو $\frac{١}{٥}$ كجم لكل فرد ، أما بالنسبة لورق الجرائد فيدور حول ٤,٣ كجم لكل فرد .

تاريخ النشر فى الاتحاد السوفيتى

يتضمن كتاب (حياة آباء دير بيخيرا فى كييف) المنسوخ سنة ١١١٢ م أول إشارة مكتوبة إلى تجارة الكتب فى روسيا القديمة ومن هذه الإشارات نستنبط أساليب صناعة الكتاب فى روسيا القديمة وأسعارها وتجارتها وأيضاً أسماء الباعة والمشتريين ؛ كذلك تتضمن التمليكات الموجودة على كثير من المخطوطات الروسية قدراً هاماً من المعلومات عن هذه الصناعة . ومن المؤكد أن عدد النسخ المنشورة من المخطوط الواحد قد تزايدت تدريجياً بعد أن أصبحت موسكو عاصمة للروس فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر .

وبعد دخول الطباعة إلى موسكو سنة ١٥٦٤ م ، أنشئت إدارة خاصة بالطباعة عرفت بمكتب الطبع الحكومى ، وكان الهدف الأول من هذا المكتب تنظيم عملية بيع الكتب المطبوعة وتثبيت الأسعار . وفى القرن السابع عشر كان لدار الطبع تسار Tsar's Printing House متجران لبيع الكتب ومستودع مركزى ، تمد المصالح الحكومية والأديرة بالمطبوعات . وفى ذلك الوقت كانت الكتب المطبوعة غالية الثمن ، وقصد بها أساساً خدمة الكنيسة مما دعا الناس إلى الاستمرار فى الإعتماد على الخطاطة لسد حاجتهم إلى الكتب .

وفى القرن الثامن عشر تطورت صناعة النشر تحت تأثير الإصلاح الثقافى الذى قام به بطرس الأكبر ، فقد انتشر إنشاء المطابع الأهلية فى سان بطرسبرج اعتباراً من سنة ١٧١٤ ، وصحبت إنشاءها افتتاح متاجر للكتب بها . كذلك كان لقيام أكاديمية العلوم أثره المباشر فى قيام (غرفة الكتاب) لبيع مطبوعات هذه الأكاديمية سنة ١٧٢٨ . وكانت هذه الغرفة هى أول منشأة تحتفظ بسجل للكتب المباعة وتبيع الكتب بواسطة البريد كما تبيعها على أساس العمولة أيضاً .

ويشددنا تاريخ النشر السوفيتى إلى ن.أ. نوفيكوف (١٧٤٤ - ١٨١٨) أول من نظم صناعة النشر الروسية على أسس اقتصادية وفكرية . وبسبب تأثيره أنشئ أكثر من أربعين متجر كتب أهلية ، وتوسعت عملية نشر الكتب وأقيمت ورش التجليد ودرب الرجال على بيع الكتب .

وفى الربع الأول من القرن التاسع عشر سارت صناعة النشر على أساليب قديمة رغم

بروز بعض الناشرين التقدميين الذين خرجوا على هذه الأساليب العتيقة يذكر التاريخ منهم أ. سلينين (١٧٨٩ - ١٨٣٩) ، أ. ف. سميردين (١٧٩٤ - ١٨٥٧) .

هذا ولقد تأثرت حركة النشر الروسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بأفكار الحركات الثورية التي وجدت في ذلك الوقت فأقيمت دور النشر ومتاجر الكتب التي تروج لهذه الأفكار الثورية وتدعو للديمقراطية والتنوير الشعبى . وفي نفس الوقت قامت دور نشر رأسمالية ضخمة وتنافست فيما بينها منافسة ضارية من أجل احتلال سوق الكتاب . ففي تلك الفترة قامت دار نشر ضخمة أ. د. سايتن (١٨٥١ - ١٩٣١) ، وقد بدأت بنشر الطبوعات الشعبية الملونة ثم أصبحت بعد ذلك إحدى دور النشر والطبع والتوزيع العالمية وفي سنة ١٩١٣ نشرت هذه الدار وحدها ثلث إنتاج روسيا من الكتب .

وفي سنة ١٩١٣ هذه كان في روسيا ٣٥٠٨ تاجر تجزئة وجملة بسيطة استقر أكثر من نصفهم في المدن الكبرى وقد بقيت سيبيريا ، آسيا الوسطى ، والشرق الأقصى خارج مركز الكتاب .

ولقد حاول المؤتمران الأول والثاني للناشرين وتجار الكتب الروس (١٩٠٩ ، ١٩١١ على التوالي) العمل على استقرار سوق الكتاب الروسى وذلك بثبيت الخصم ووضع صيغة عقود مكتوبة للتعامل ، وتوحيد شبكة متاجر الجملة .

ومنذ بدأت الدولة تحمل في الثورة ، أخذ المفكرون الأحرار منذ سنة ١٨٧٢ في إقامة متاجر الكتب بين الفلاحين ، واعتباراً من ١٩١٤ أخذت الجمعيات الاستهلاكية في الإتجار بالكتب مع السلع الأخرى .

وكانت القرارات الأولى للحكومة السوفيتية (١٩١٧) قد جعلت المطابع الرئيسية ودور النشر والتوزيع ملكاً للشعب ، وقامت أول مؤسسة سوفيتية للنشر بتوزيع المطبوعات بالجمان على العمال والفلاحين وجنود الجيش الأحمر سنة ١٩١٨ .

وبعد الحرب الأهلية وقع لينين قرارات تنظيم صناعة النشر (١٩٢١) حيث أعطيت (جوسيزدات) - أكبر دار نشر سوفيتية - جهاز توزيع ضخمة (تورجسيكتور) سنة ١٩٢٢ . وخولت كافة الصلاحيات في إدارة وتطوير حركة النشر في الدولة والتعاونيات والقطاع الخاص .

ومع التوسع الدائم والتطوير المستمر في حركة النشر الحكومية السوفيتية : دور النشر الحكومية ، المشروعات المشتركة ، التعاونيات ، ومع تحسن مستوى الأداء فيها كلما انكمش القطاع الخاص في النشر وضيق عليه الخناق للخروج من سوق الكتاب تماما .

وباقامة (اتحاد ناشري الدولة) سنة ١٩٣٠ وبعده (اتحاد تسويق الكتب) سنة ١٩٣٤ غدا هناك نظام واحد في صناعة النشر السوفيتية . وأصبح الاتحاد السوفيتي مغطى بشبكة من متاجر الكتب فقد أقيمت هذه المتاجر في المناطق حديثة الإنشاء التي أسست في ظل الخطط الخمسية ، وأقيمت في المزارع الجماعية التي تضمنت في ذلك الوقت سلسلة من نقاط التوزيع تدار تحت سيطرة الأقسام السياسية التي تدير محطات الآلات الزراعية والجرارات ، وقدمت للعمال والفلاحين تسهيلات خاصة لشراء الكتب .

وخلال الحرب الوطنية الكبرى (١٩٤١ - ١٩٤٥) كما يسميها السوفيت نظمت صناعة النشر عملية إمداد الجيش والبحرية بالكتب والدوريات ، كما قامت بتوصيل المطبوعات إلى الفدائيين خلف صفوف العدو . وبذل العاملون في صناعة النشر جهودهم المخلصة في صمت وبإثارة مطلق مع الشعب السوفيتي كله لتعويض ما خربته الحرب ولتطوير صناعة الكتاب في الاتحاد السوفيتي وخاصة في المناطق التي دمرها الغزاة والمناطق التي جرى التخطيط لتصنيعها .

وعقب الحرب أعيد بناء صناعة النشر من جديد حتى تواكب البناء الاشتراكي الكامل في الاتحاد السوفيتي فترك اتحاد تسويق الكتب مكانه لثريته (إدارة تجارة الكتب) التابعة مباشرة لمجلس وزراء الاتحاد السوفيتي وذلك في سنة ١٩٤٩ . وقد أنشأت هذه الإدارة إدارات محلية ومكاتب لبيع الكتب في جميع أنحاء الاتحاد وعلى كافة المستويات الإدارية المحلية والإقليمية والجمهورية . ولقد اكتملت عملية إعادة تنظيم صناعة النشر في الاتحاد السوفيتي بتأسيس (اتحاد تجارة الكتب لعموم الدولة) سنة ١٩٥٨ وتشرف عليه الآن لجنة النشر والصحافة التابعة لمجلس الوزراء مباشرة . كما أنيطت عملية توزيع الكتب في المناطق الريفية باتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية .

ولقد انعكس التطور الإقتصادي والفكري السريع في الاتحاد السوفيتي في فترة ما بعد الحرب على صناعة النشر وتجارة الكتب والجدول التالي الخاص بحجم متاجر الكتب وحجم المبيعات يكشف عن جانب من ذلك :

السنة	عدد المتاجر	حجم المبيعات بالروبل
١٩٥٢	٦١٨٣	١٨٣ مليون روبل
١٩٥٩	٨٥٣٨	٣٥٩ مليون روبل
١٩٦٨	١٣٩٨٦	٥٠٨ مليون روبل

هذا ولقد مر بناء وأسلوب وشكل تجارة الكتب في الاتحاد السوفيتي بتغيرات نوعية جذرية ، فقد أعيد بناء متاجر الكتب كما أعيد تجهيزها لتواكب متطلبات التسويق الحديث للكتب فألى جانب إقامة متاجر الكتب العملاقة الشاملة جرى توسيع نطاق شبكة المتاجر الصغيرة المتخصصة ، ولم يعد بيع الكتب قاصراً على المحلات فقط بل إن ثلث مبيعات الكتب الآن يتم من خلال « الباعة السريحة » ، السيارات المتنقلة ، خدمات البيع بالبريد ... الخ ولقد افتتح أكبر متجر جملة مركزي في كل أوروبا في الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٦٢ .

وتساهم مجلة (تجارة الكتب) التي أخذت تصدر منذ سنة ١٩٤٨ في تبادل المعلومات والخبرات على نطاق واسع داخل الاتحاد السوفيتي . وهناك كما سنرى فيما بعد دراسات في المرحلة الثانوية والعالية في النشر (٢٠ مدرسة ثانوية و ٤ معاهد عالية) ، كما تجرى بين الحين والحين بحوث عميقة وواسعة في مجال النشر السوفيتي .

ولعل العامل الهام في صناعة النشر هو خلق الوعي لدى الجموع للمساهمة في تسويق الكتب وهو ما بدأه العمال الشبان في ليننجراد سنة ١٩٥٩ داخل المصانع ، كما أنشئت محلات بيع الكتب التي تعتمد على المتطوعين في جميع أنحاء الدولة منذ سنة ١٩٦٠ .

وفي سنة ١٩٦٠ اتخذت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي قراراً خاصاً باعتبار صناعة النشر مظهراً هاماً من مظاهر التعليم الشيوعي للشعب العامل ، وبالإضافة إلى وثائق أخرى للحزب والحكومة أصبح هذا القرار برنامجاً لتطوير صناعة الكتاب السوفيتي في مرحلة بناء المجتمع الشيوعي .

الاتجاهات العددية والنوعية للكتاب السوفيتي

الاتحاد السوفيتي هو الدولة الأولى بالعالم في إنتاج الكتب وإن كان بعض السنوات القليلة يتبادل تلك الأولوية مع الولايات المتحدة الأمريكية كما سنرى بعد عند معالجة الكتاب في الولايات المتحدة . وقد بدأ هذا الإنتاج مع مطلع النصف الثاني من القرن

العشرين بما يزيد عن أربعين ألف عنوان قفزت في سنة ١٩٥٥ إلى ٥٤٧٣٢ عنوانا وفي سنة ١٩٥٦ إلى ٥٩٥٤٠ عنوانا . وفي نهاية الستينات قفز عدد الكتب المنتجة إلى أكثر من ٧٥٠٠٠ عنوان بعدد من النسخ يصل إلى ١٣٠٠ مليون نسخة بمعدل يومي من النسخ ٣,٦٥٥,٠٠٠ نسخة .

أما إنتاج الاتحاد السوفيتي من الكتب في نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات فقد اجتاز حاجز التسعين ألف عنوان ففي سنة ١٩٧٧ بلغ الإنتاج الكلي للاتحاد من العناوين ٩٦١٥٥ كتابا وفي سنة ١٩٧٨ وصل الإنتاج إلى ٩٤٥٩٤ وفي سنة ١٩٧٩ بلغ ٩٢٣٩٨ كتابا . وفي سنة ١٩٨٧ بلغ عدد الكتب ٩٣٧٤٦ عنوانا . أما عدد النسخ في نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات فقد قفز إلى نحو مليارين من النسخ (١,٩٣٣,٨٣٣,٠٠٠) .

ومن الجدير بالذكر أن الكتب الجديدة التي تنشر لأول مرة في الاتحاد السوفيتي تمثل ٩٠٪ من العناوين و ٦٠٪ من النسخ . كذلك فإن ٧٠٪ من هذه الكتب و ٩٠٪ من النسخ مسعرة وتباع أى معدة للتداول الجماهيري .

وعلى الجانب الآخر من الصورة يرى الخبراء أن الكتب واسعة الانتشار في هذا الإنتاج لا تزيد عن خمسين ألف عنوان بعدد من النسخ يصل إلى مليار ونصف المليار .

ومن الملامح المميزة للإنتاج الفكري السوفيتي تعدد القوميات واللغات الصادر عنها وبها وعلى سبيل المثال فإن كتب أوائل الثمانينات جاءت في نحو سبعين لغة من لغات الاتحاد بالإضافة إلى ما يزيد عن ٤٠ لغة أجنبية . وبسبب استقرار سياسة النشر في الاتحاد السوفيتي فإن غالبية الكتب الآن تتخطى في حجمها عشرة ملازم وتتعدى عشرين ألف نسخة في الطبعة الواحدة .

ويدور عدد الكتب المدرسية في هذا الإنتاج السوفيتي طبقا لآخر الإحصائيات حول تسعة آلاف عنوان (١٠٪ من مجموع الإنتاج على خلاف الاتجاه العالمي) وعدد نسخ الكتب المدرسية يدور حول ٤٠٠ مليون نسخة (٢٠٪ من حجم النسخ الصادرة في الاتحاد) .

ويقترَب عدد كتب الأطفال في الاتحاد من أربعة آلاف عنوان (٣٨٤٧ عنوان في آخر الإحصائيات) بعدد من النسخ يقترب من ٥٥٦ مليون نسخة (على وجه الدقة ٥٥٥,٩٩٩,٠٠٠ نسخة) .

ومن هنا فإن كتب الكبار أو كتب الثقافة العامة في الإتحاد السوفيتى تدور حول ٨٠ ألف عنوان بعدد من النسخ يربو قليلا عن مليار نسخة أى أن كتب الكبار فى الإنتاج الفكرى السوفيتى تمثل نسبة ٨٦٪ من هذا الإنتاج .

والمثأمل فى الكتاب السوفيتى عن قرب يجد أن سياسة النشر فى الإتحاد تميز بين أنماط مختلفة منه طبقا للموضوع أو نوع القراء الموجه لهم الكتاب أو أسلوب الإنتاج . وسوف نتوقف هنا عند بعض هذه الأنماط باعتبارها من الاتجاهات النوعية الهامة ، وهى :

- ١ - كتب « المعاملة الخاصة » .
 - ٢ - القصص .
 - ٣ - الكتب السياسية والاجتماعية .
 - ٤ - الكتب الدراسية .
 - ٥ - الكتب العلمية والتكنولوجية .
 - ٦ - كتب الأطفال .
 - ٧ - كتب للمكتبات .
 - ٨ - مطبوعات الهيئات (غير دور النشر التجارية) .
- ويجب التنويه بداية أنها أهم الأنماط فقط وليست كلها أو جلها .

١ - كتب « المعاملة الخاصة »

هناك بعض المطبوعات التى تلقى معاملة خاصة فى مرحلة ما من مراحل إنتاجها سواء عند التخطيط أو الطبع . ففى الخطة طويلة الأجل يجرى التركيز على نوع معين من المطبوعات ، ويأتى هذا التركيز على شكل تعليمات عامة فى الخطة الخمسية الوطنية على نحو ما حدث من توجيهات فى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب فى الخطة الخمسية التاسعة عندما يجرى التأكيد على ضرورة تحسين وضع الكتب المدرسية ، كتب الأطفال ، وبعض فئات كتب العلوم والتكنولوجيا . ومؤخرا بدأت لجنة النشر فى ممارسة نوع من الضغوط على الناشرين فى تحديد نسب المطبوعات داخل كل فئة من إنتاج الدار بسبب دواعى الإقتصاد فى استعمال الورق . وفى الخطة الخمسية العاشرة طلبت اللجنة إعادة توزيع مخصصات الورق لزيادة إنتاج القصص وكتب الأطفال

(ليصبح مجموع ما يطبع منها مائة مليون ملزمة) وكتب الطب (٢٥٠ - ٣٠٠ مليون ملزمة) والكتب باللغات غير السوفيتية (٥٠ مليون ملزمة) وقد طلب إلى ثمانية دور نشر مركزية بتضمين هذه الأنواع الأربعة من الكتب في خططها النشرية .

وفي حالة القصص أمكن تحقيق زيادة قدرها ٩,٩ مليون نسخة عن طريق تلك الدور المركزية في سنة ١٩٧٦ وذلك على حساب الفئات الأخرى من الكتب ، إذ هبط إنتاج الكتب السياسية والاجتماعية في نفس السنة بحوالى ٥٪ وفي السنوات ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ بنفس القدر . ويبدو أنه بعد هذه التوجيهات تشبع السوق بالإنتاج الفكرى في تلك المجالات فقد أشار أحد نواب رئيس لجنة النشر في المؤتمر السادس للإتحاد العام للكتاب السوفيت إلى أن ٧٠٪ من الورق المستهلك في صناعة الكتب يذهب للقصص وكتب الأطفال والكتب الدراسية وأن اللجنة لن تسمح بأكثر من هذا الحد ، وسوف تحافظ على الـ ٣٠٪ المخصصة لسائر المجالات دون تآكل .

كذلك فإن تمييز كتب « المعاملة الخاصة » هذه يتضح في طرق المعاملة المالية لعوائد المؤلفين وطرق حساب سعر البيع للجمهور ، وعلى الرغم من أن التمييز هنا ينصب على الموضوع ونوعية القارئ فإن الناشر يستطيع التحرك مع المؤلف بين طرفي الحد الأدنى والحد الأعلى في عوائد المؤلفين بينما لا يستطيع مثل هذا التحرك في تحديد سعر البيع للجمهور . والسبب في ذلك هو رغبة الدولة في خلق الحافز لدى المؤلفين للإبداع والتجديد والابتكار ، وإعطاء الناشر الفرصة لتحقيق نشر الأعمال الراقية . أما فيما يتعلق بالعلاقة بين الناشر والقارئ فإن الحزب والحكومة يريان عدم ترك القارئ تحت رحمة الناشر في تحديد السعر .

وعلى مستوى دار النشر الواحدة تعطى التعليمات الفرصة للناشر في التمييز في المعاملة بين المطبوعات ففى عمليات التحرير يخطئ نوع معين من المطبوعات بنوع معين من المحررين وكذلك الحال بالنسبة لتصحيح البروفات في المرة الأولى والثانية والثالثة وعلى سبيل المثال فإن كتب الماركسية - اللينينية ومطبوعات الحزب والقادة لا بد من مراجعتها بعد كل ٥٠,٠٠٠ نسخة كإجراء احتياطي ؛ رغم اتخاذ كل العناية والرعاية في مراجعة التجارب وعمليات التحرير .

٢ - القصص (بمعناها الواسع)

كما هو الحال في كل الدول تعتبر القصص أوسع مجالات الإنتاج الفكرى اجتذاباً

للقرءاء والنسبة المئوية لكتب القصص بما في ذلك قصص الأطفال بين مجموع الكتب في الإتحاد السوفيتي سجلت ارتفاعاً ملحوظاً من ١٠ - ١٢ ٪ في فترة (١٩٢٨ - ١٩٤٠) إلى ٣٠ - ٣٣ ٪ في الفترة بين ١٩٥٦ - ١٩٧٠ ثم إلى ٣٨,٩ ٪ في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ . ومع هذا فقد أشارت التقارير إلى أن تجارة الكتب لم تستطع تلبية سوى ١٦,٨ ٪ فقط من احتياجات الجماهير نحو هذا النوع من الكتب .

وقد أشارت لجنة الدولة للنشر في تعليقها على الخطة العامة لسنة ١٩٧٤ إلى أن نسبة القصص إلى سائر الموضوعات منخفضة بطريقة غير مرضية خاصة إذا قورنت بالإنتاج الفكري الأجنبي والكلاسيكيات الروسية (كان هناك فقط ١١٤ عنواناً للمؤلفين روس من قبل الثورة بين ٤١٤٢ في الخطة) . ولقد طلب إلى إدارات لجنة النشر أن تقدم مقترحاتها لزيادة الإنتاج في مجال القصص . وفي الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ خصصت لجنة الدولة للنشر كل الزيادة في كميات الورق لرفع نسبة القصص في الإنتاج الفكري ، وأصدرت على ورق جرائد عدداً صغيراً من الكتب الشعبية في طبعات كبيرة وصلت إلى أربعين مليون نسخة في سنة ١٩٧٨ .

ومن الثابت في سنة ١٩٧٢ أن أكثر من نصف دور النشر في الإتحاد السوفيتي كان ينشر على الأقل بعض القصص لأن كثيراً من دور النشر المحلية كان يعتمد في تحقيق الربح على إعادة نشر أمهات الكتب القصصية مما أغرق السوق بمؤلفات بعض مشاهير الكتاب . وعلى الجانب الآخر كثيراً ما وقع تكرار غير مرغوب فيه لكتاب معاصرين ، فقد كشفت عمليات التنسيق التي قامت بها لجنة النشر سنة ١٩٧٦ عن ٢٥٣ عملاً قصصياً لمائة وتسعة مؤلفين سوفيت معاصرين تكرر إصدارها في خطط الناشر في دارين أو أكثر في وقت واحد .

٣ - الكتب السياسية والاجتماعية

تلقي الكتب السياسية والاجتماعية اهتماماً كبيراً - وخاصة تلك التي توجه إلى جمهور الشعب السوفيتي - من جانب صانعي سياسة النشر في الإتحاد . وقد أصدرت لجنة النشر في سنة ١٩٦٧ قراراً يدعو إلى دفع عوائد عالية للمؤلفين المجددين في الكتيبات السياسية وعوائد منخفضة للكتب ذات الحجم الضخم . ومن جهة ثانية دعا الحزب

لجانه إلى تشديد رقابتها على دور نشر تلك الكتب السياسية والاجتماعية » ودعمها بالموظفين إذا كان ذلك ضرورياً .

والعمل في هذا النوع من الكتب يجعل دور النشر قريبة تماماً من الحملات الرسمية والإحتفالات والمناسبات إذ تخطر دور النشر سلفاً بهذه المناسبات وتلك الحملات والتي يجب إعطاؤها أهمية خاصة في خطط النشر . ولكن لما كانت هناك كتب تصدر في هذه المناسبات بناء على مبادرة من الإدارة العليا في دار النشر فإن هذه الكتب غالباً ما تفحص فحوصاً جيداً من قبل الحزب والحكومة سواء بالنسبة لمحتوياتها أو شكلها الخارجى ، إذ أنه من بين الـ ٥٠٠ كتاب الأساسية التي نشرت للقارئ السوفيتى بمناسبة الذكرى الخمسين لقيام الاتحاد السوفيتى تعرضت بعض الكتب التي صدرت في جورجيا وأرمينيا لنقد عنيف لأن معلوماتها صدمت الشعور الوطنى بظواهر تاريخية خاطئة وتعرضها لشخصيات وطنية تعرضا غير لائق . وعلى الرغم من أن الخطط السنوية يتوافر على إعدادها إدارات النشر على مستوى الإتحاد والجمهوريات في الكتب السياسية والاجتماعية بصفة عامة إلا أن هناك أيضاً خططاً خاصة بالحملات الوطنية والمناسبات وغيرها . وجميعها تشترك في خاصية استقاء عناصرها من واقع القوائم التي تعدها دور النشر نفسها . وتحفظ لجنة النشر لنفسها بالحق في تقليل تكرار المعالجة والضغط على ناشر معين بتقوية إنتاجه في موضوع بالذات .

والكتب التي تنشر لتساعد في الحملات الوطنية تؤثر تأثيراً كبيراً على نوعية النشر على الأقل من الناحية العددية الاحصائية ، وعلى سبيل المثال فإن الحملات التي نفذت لتحسين التعليم الاقتصادى للعمال صاحبها حوالى مائة كتاب سنة ١٩٧٢ وأكثر من ١٥٠ كتاباً في سنة ١٩٧٣ وبلغ مجموع النسخ المطبوعة في السنتين المذكورتين ١٥ مليون نسخة . والحملات التي نظمت لتوعية الجموع بالنظام القانونى والتشريعى في الدولة صاحبها نشر ٥٨٥ كتاباً في الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٣ من بينها ٢٠٠ كتاباً جماهيرياً . وفى الذكرى الثلاثين لانتصار الإتحاد السوفيتى في الحرب العالمية الثانية نشر ما يقرب من ستمائة كتاب عن الحرب في الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٧٥ ، وبلغ عدد النسخ التي نشرت قرابة ٦٠٠ مليون نسخة .

وعادة ما تقوم إدارات النشر - بالاتفاق مع الحزب أو ربما بايعاز منه - بنقد نوعيات الكتب السياسية والاجتماعية التي تنشر على فترات غير منتظمة . وعلى سبيل

المثال فقد وجه مجلس لجنة الدولة للنشر سنة ١٩٧٣ النقد للكتب التي نشرت عن العقائد الدينية ، كما أنه في سنة ١٩٧٤ أمر المجلس بإعداد خطة طويلة الأجل لتحسين الكتب التي تنشر عن الاشتراكية العلمية .

وتشير التقارير إلى أن دور النشر المتخصصة في كتب السياسة تحظى باهتمام أكبر من غيرها من جانب السلطات المعنية أو من جانب إدارة الدار الداخلية نفسها وخاصة فيما يتعلق بالموضوعات التي ينشر فيها والمؤلفين الذين يكتبون لها . وعلى سبيل المثال فإن الأصول التي تصل إلى دار بولتزدات يتوفر على قراءتها إثنان من كبار المحررين وذلك لاستبعاد أية معلومات أو وجهات نظر غير مرغوب فيها من البداية ، كما ترسل بعد ذلك إلى واحد أو أكثر من الفاحصين الثقة من خارج الدار . والأصول الهامة أو المثيرة لوجهات النظر يقرؤها مجموعة من المحررين المخنكين في مكتب التحرير الرئيسي بل إن بعضها يقرؤ في اجتماع عام لموظفي الدار . والأصول التي تعتمد على مادة علمية مستقاة من الحزب أو منظماته لابد وأن تراجع مع المنظمات الحزبية المعنية قبل إرسالها إلى المطبعة .

والطلبات التي ترد بشأن الكتب السياسية والاجتماعية من متاجر الكتب طلبات ضخمة في الواقع فقد بلغت الطلبات ما قيمته ١١٨ مليون روبل من واقع خطط الناشرين لسنة ١٩٧٥ ، ويلاحظ أن أنواعا معينة من المطبوعات التي يقصد بها أن توزع على نطاق جماهيري (كتيبات سياسية ، بيانات الحزب والحكومة) لا يراعى عند تحديد حجم طبعاتها الطلبات التي ترد مقدما ولكنها تنشر بأعداد كافية من النسخ لسد احتياجات الجماهير ، ولعل هذا يفسر النسبة العالية من النسخ التي لاتباع من الكتب السياسية والاجتماعية بالذات ففي سنة ١٩٧٤ بلغت هذه النسبة ٣,٦٪ في كتب الاقتصاد السياسي ، ٣,٢٪ في كتب الشيوعية العلمية بالمقارنة بخوالى ١,٤٪ نسبة الرصيد الراكد ككل . ويؤكد هذا الاتجاه عينة أخذت من ٢١٠ متجر كتب في جمهورية روسيا في مايو سنة ١٩٧٤ حيث كشفت العينة عن أن نسبة كبيرة من الكتب في السياسة والاجتماع لم تصرف بسبب زيادة عدد النسخ المسلمة للمتاجر عن الطلبات التي قدمتها .

ولقد كان من المتوقع أن تحول دور النشر السوفيتية إلى نظام التخطيط الجديد والحوافز سوف يسفر عن تخفيض إنتاج الكتب السياسية والاجتماعية طالما أنها أقل ربحية

من أنواع أخرى من الكتب ، ولكن كل الكتابات الحديثة (أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات) أكدت على العكس حيث زاد إنتاج هذا النوع من المطبوعات عن الأنواع الأخرى بعد التحول إلى النظام الجديد فقد زاد إنتاج كتب الماركسية - اللينية ثلاث مرات في الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٨٢ .

٤ - الكتب الدراسية

المقصود بالكتب الدراسية هنا الكتب التي تستخدم لتلاميذ المدارس في كافة مراحل التعليم سواء ككتب أساسية أو قراءات تكميلية وهي كما رأينا قبلاً تمثل نحو ١٠٪ من الإنتاج الفكري السوفيتي و ٢٠٪ من مجموع النسخ التي تصدر هناك وتستهلك نحو ٣٥٪ من كمية الورق التي تستهلكها صناعة الكتاب السوفيتي طبقاً لآخر الأرقام . وإذا كانت تلك هي الأرقام على المستوى الوطني كله فإن هذه النسب قد ترتفع في بعض الجمهوريات وعلى سبيل المثال فقد استهلكت الكتب الدراسية في نفس السنة في كازاخستان ٥٠٪ من الورق المخصص للكتب وفي أوزبكستان استهلكت ٧٠٪ من الورق .

وهذه الأرقام في الواقع إنما تعكس الإهتمام البالغ بالكتب الدراسية ونشرها بكميات كافية من النسخ لمواجهة احتياجات التلاميذ والطلاب . ومن المؤكد أن عدد التلاميذ في كل سنة دراسية يعد مؤشراً محدداً لعدد النسخ التي تطبع على الرغم من شكوى الناشرين من أن السلطات التعليمية تفاجئهم بعد وضع الخطة بتعديلات مطلوب إدخالها عليها .

وعند التخطيط لنشر الكتب المدرسية تقوم دور النشر بالتعاون الكامل والوثيق مع وزارات التعليم على مستوى الجمهوريات والمستوى الوطني حيث يتم وضع الخطط لمدة خمس سنوات كاملة . وطبقاً لهذه الخطط تقوم دور النشر بتكليف المؤلفين بوضع الكتب الدراسية طبقاً لمناهج معينة تحددها الوزارات وترصد لذلك المكافآت والحوافز التي قد تصل إلى خمسة آلاف روبل لخلق روح المنافسة والإجادة بين المؤلفين . وبعد أن يتقدم المؤلف بمخطوطته تأخذ دار النشر رأي اثنين من المحكمين الخارجيين على الأقل قبل إرسال الكتاب إلى وزارة التعليم للموافقة عليه للنشر ، وأحد هؤلاء المحكمين لا بد وأن يكون ثقة في موضوع الكتاب ، ويكتب عنه تقريراً ، كذلك لا بد أن يكتب تقرير آخر عن الكتاب من جهة متخصصة مثل قسم أكاديمي في كلية أو جامعة ، كما تأتي

الموافقة على المحكمين أيضا من قبل وزارة التعليم . وفي حالة الكتب الدراسية بالجامعة لابد من موافقة أعضاء هيئة التدريس بالقسم على المادة العلمية في الكتاب . وتخضع الكتب الدراسية خاصة لكثير من عمليات التحرير في دار النشر (كما هو الحال في الكتب الجماهيرية السياسية وكتب العلوم الشعبية) أكثر مما نصادفه في الكتب الأخرى .

وبعد إرسال الأصل إلى وزارة التعليم عن طريق دار النشر قد تلجأ الوزارة نفسها إلى مزيد من التحريات إذا كانت هنا خلافات في الرأي بين المحكمين . وتعرض الكتاب الدراسي للنقد بعد نشره مباشرة قد يعنى سحب الموافقة عليه من قبل الوزارة ومعناه وقف تدريسه كما حدث بالنسبة لكتاب (الفكرة الجدلية لتطور علم الأحياء الحديث) لمؤلفه فيرمان والذي نشرته دار « فيسها ياشكولا » سنة ١٩٧٤ . ولاستطيع المؤلف على أية حال أن يتقاضى مستحقاته المالية إلا إذا وردت موافقة الوزارة على نشر الكتاب . ومن المعروف أن هذه المكافآت تمنح حتى لمن ألفوا الكتب الدراسية كجزء من عملهم بالتدريس . وتقدر هذه المكافآت على حجم الكتاب المتفق عليه في العقد وليس على الحجم الذي آل إليه الكتاب بعد طبعه إذ كثيرا ما وجه النقد إلى تعمد تضخيم حجم الكتاب في سبيل الحصول على مكافآت أكبر وهو ما حدا في سنة ١٩٧٥ إلى تشكيل لجنة لتخفيض عدد صفحات الكتب وتثبيتها عند حدود معينة طبقاً لأنواع الكتب .

وفي الحقيقة أن إقتصاديات نشر الكتب الدراسية في الاتحاد السوفيتي تتأثر تأثيراً كبيراً بأسعار البيع المنخفضة للغاية وبأحجام الطباعات وإعادات الطبع ومدى الحاجة إلى تعديل المقرر جزئياً أو كلياً وعلى سبيل المثال كان هناك ٨٤ كتاباً مقرررة على المرحلة التعليمية من السنة الأولى إلى السنة العاشرة جميعها بسعر ٢٨,١٨ روبل أى بمتوسط ٣٣ كوبك للكتاب الواحد . وأشارت التقارير إلى أن الكتب الدراسية في جمهورية روسيا وأوكرانيا وأوزبكستان هي الوحيدة التي لا تحقق خسارة ، أما في سائر الجمهوريات فقد بلغت الخسارة التي حققتها الكتب الدراسية نحو ٥,٤ مليون روبل سنوياً . وكثيراً ما طالب مديرو دور نشر الكتب الدراسية برفع أسعارها إلى حد معين لتفادى الخسائر وتحقيق بعض الأرباح . ومعروف أن سبب خسائر دور نشر الكتب المدرسية في كثير من الجمهوريات هو صغر حجم طباعات الكتب . وكون دور نشر الكتب الدراسية في جمهورية روسيا وأوكرانيا تحقق أرباحاً معقولة فذلك راجع إلى أن معدلات حجم

الطبعات الدراسية فيها مرتفع للغاية فقد أشارت التقارير إلى أن دار نشر الكتب المدرسية الرئيسية في جمهورية روسيا قد حققت في سنة ١٩٧٤ ربحاً قدره ١٤,٨ مليون روبل من جملة مبيعات وصلت إلى ٩٥ مليون روبل وبعد استقطاع خسائر قدرها ٤,٣ مليون روبل في الكتب الملونة ، كما يتأتى جانب من هذه الأرباح من إعادات الطبع طبق الأصل فقد تضمنت الخطة الخمسية لنفس دار النشر المذكورة ١٩٧١ - ١٩٧٥ ، ٢٠١١ كتاباً جديداً و ١٤٥٥ إعادة طبع .

لقد اتبعت منذ سنة ١٩٦٦ سياسة جديدة حيال الكتب المدرسية في الاتحاد السوفيتي هدفت إلى نشر جيل من الكتب الدراسية أطول استمراراً بحيث يظل الكتاب المدرسي ساري الاستخدام لفترة عشر سنوات على الأقل . وتشجيعاً على هذا الاتجاه أصدر مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي قراراً يقضى بمضاعفة مكافأة المؤلف الذي يؤلف كتاباً من هذا النوع الثابت كما يتضمن هذا القرار ضرورة إنشاء مكتبات مدرسية تعبر الكتب الدراسية للتلاميذ طوال السنة وتستردها منهم في نهاية العام الدراسي كما هو حال المدارس الحكومية في بريطانيا لأن النظام الحالي في الاتحاد السوفيتي يقتضى من التلميذ أو أولياء أمور التلاميذ شراء مجموعة من الكتب الدراسية كل سنة ويخلق النظام الحالي تجارة جانبية في الكتب المدرسية المستعملة إذ يقوم التلاميذ ببيع كتبهم بعد الانتهاء منها ، ويدور عدد النسخ التي تتداول عن هذا الطريق حول ١٢٥ مليون نسخة كل سنة . وحتى الآن لم يصمم نظام المكتبات المدرسية الخاصة بالكتب الدراسية اللهم إلا في بعض الجمهوريات الصغيرة مثل استونيا .

٥ - الكتب العلمية والتكنولوجية

الإقبال على الكتب الأكاديمية في العلوم والتكنولوجيا محدود بطبيعة الحال كما هو الواقع في كل الدول ويعكس هذا الواقع حجم الطباعات من الكتب الأكاديمية في المجالين ، هذا الحجم الذي يقل فترة بعد فترة فقد كان متوسط عدد نسخ الطبعة سنة ١٩٥٥/ ٥١٠٠ نسخة انخفض سنة ١٩٦٩ إلى ١٨٠٠ نسخة ثم انخفض في منتصف السبعينات إلى ١٤١٦ نسخة ثم إلى ألف نسخة فقط في الثمانينات . وربما كان النقص في الورق من العوامل المشجعة على هذا الاتجاه ، كما ساندته أيضاً دقة التخصصات في السنوات الأخيرة وضيق الرقعة القرائية وأخطر من هذا وذاك تقدم تكنولوجيا التصوير بشكل كبير في الثمانينات .

وبسبب ضعف أحجام الطباعات في كتب العلوم والتكنولوجيا فإن كثيرا منها يتسبب في خسارة محققة لدور النشر التي تتوفر عليها رغم ارتفاع أسعار تلك الكتب فقد أشارت تقارير ١٩٧٤ إلى حقيقة مؤداها أن ثلاثة أرباع الكتب التي نشرت في مجال العلوم والتكنولوجيا قد حققت خسارة . ويعزو المراقبون جانبا من هذه الخسارة إلى التأخير في تحرير ونشر تلك الكتب مما يؤثر في محتوياتها العلمية وبالتالي في مبيعاتها - ويؤكد جرد الرصيد في متاجر الكتب سنة ١٩٧٣ أن ٣٦,٧٪ من النسخ كانت راکدة في جميع مجالات العلوم والتكنولوجيا كذلك استمر نفس الاتجاه في الثمانينات حيث كشف جرد سنة ١٩٨٣ إلى أن ٤٠٪ من النسخ لم يصرف رغم أن كتب العلوم والتكنولوجيا في ذلك الوقت لم تكن تمثل أكثر من ٢٣٪ سنة ١٩٧٣ ، ٢٥٪ سنة ١٩٨٣ من مجموع الكتب التي تتعامل فيها متاجر الكتب .

ولقد أدت تلك المشكلة من جانب آخر إلى تقليص دور الناشر التجاري في نشر هذه الكتب وزيادة دور الجامعات والمؤسسات العلمية في نشر احتياجاتها العلمية والتكنولوجية وحيث تدور دائرة القراء . وقد أدى هذا الاتجاه إلى خلق نظام نشر آخر مستقل إلى جانب جهاز النشر التجاري وضرورة إصدار تشريعات منظمة له على النحو المشار إليه فيما بعد وتحويل كثير من الكتابات العلمية إلى الدوريات المتخصصة . ولقد قامت أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي في الستينات بإيقاف ٤٠٠ سلسلة غير منتظمة من الكتب في العلوم والتكنولوجيا وتحويلها للنشر المسلسل في ٨٢ دورية بدلاً منها .

٦ - كتب الأطفال

يتوفر ثلث دور النشر على الأقل في الاتحاد السوفيتي على نشر كتب للأطفال (بخلاف الكتب المدرسية) ، ولكن أهم دار في هذا الصدد هي دار (دتسكايا) التي نشرت نحو ٢٢٣,٦ مليون نسخة من مجموع ٤٤٨,٦ مليون نسخة نشرت سنة ١٩٧٥ .

ولقد أشارت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي كثيرا إلى عدم كفاية الكميات المنشورة وإلى سوء إخراج الكتب في بعض الأحيان وطالبت دور النشر المعنية باصلاح شامل في كلا الاتجاهين . ورغم التحسن النسبي في السنوات الأخيرة إلا أن عدد النسخ المنشورة مازال أقل من الحاجة الفعلية لأطفال الاتحاد السوفيتي ففي جمهورية روسيا وحدها بلغ النقص سنة ١٩٧٥ نحو ٢٢٪ وفي سنة ١٩٨٣ حوالى ٢٠٪ رغم أن النسخ

المنشورة في الخطة الخمسية (١٩٧١ - ١٩٧٥) كانت قد زادت عن الخطة التي سبقتها بنحو ٤٠٪ وخطة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ بنسبة ٦٠٪ في كتب الأطفال وحدها (كانت الزيادة العامة ٩,٩٪ في عدد النسخ في كافة الأنواع من الكتب في خطة ٧١ / ٧٥ و ١٣٪ في خطة ١٩٧٦ / ١٩٨٠) وكان الوضع في بعض الجمهوريات الصغيرة أسوأ إذ بلغ متوسط عدد النسخ لكل طفل (من الثالثة حتى السابعة عشرة) أقل من نسخة واحد في حالة جمهوريات مثل قرغيز ، كازاخستان ، أوزبكستان ، أذربيجان إذا قورنت بجمهوريات محظوظة مثل روسيا حيث بلغ عدد النسخ تسعة نسخ لكل طفل واستونيا حيث بلغ عدد النسخ ثمانية لكل طفل .

ومما يجب ذكره أن المكتبات المدرسية والعامة تتلقى قدرا كبيرا من كتب الأطفال وقد قرر وفد الناشرين الأمريكيين الذين زاروا الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٧٠ أن ٥٠٪ من كتب الأطفال تذهب إلى تلك المكتبات ، وأن ١٠٪ منها تصدر ومعنى هذا أن ٤٠٪ يشتريها الأفراد داخل الاتحاد . وفي سنة ١٩٧٥ وافقت لجنة النشر على نشر سلسلة كتب من خمسين مجلدا واسم هذه السلسلة « مكتبة الأدب العالمي للأطفال » ، وتوفرت على نشرها دار (دتسكايا) من ٤٠٠,٠٠٠ نسخة لكل كتاب بيع نصف هذه النسخ للمكتبات المدرسية عن طريق الاشتراكات .

٧ - كتب « للمكتبات »

تعتبر المكتبات في الاتحاد السوفيتي مستهلكا هاما جدا للكتب إذ ينظر إليها هناك على أنها أداة تعليمية وأيديولوجية ، كما ينظر إليها على أنها وسيلة هامة لامداد الناس بالكتب وخاصة في حالة وجود نقص في النسخ المنشورة ولقد أنفقت المكتبات العامة وحدها مائة مليون روبل سنوياً في الفترة الأخيرة . كما كشف بحث أجرى ١٩٦٩ - ١٩٧١ على المكتبات الصغيرة عن أن ٤٠٪ من الكتب التي أقتنيت ٦٨ / ٦٩ في التاريخ السوفيتي قبل الثورة لم تقرأ وأن ٣٥٪ من الكتب في الآداب والحياة الأجنبية لم تقرأ وأن ٣٤٪ من الكتب في الأخلاق والتربية لم تقرأ . وربما كان ذلك هو السبب الذي دعا لجنة النشر في سنة ١٩٧٥ إلى القول بأن المكتبات العامة قد أنفقت ٤٠ مليون روبل على كتب لم تقرأ سنوياً في الفترة الأخيرة .

والمكتبات ككل في الاتحاد السوفيتي تستهلك ٢٠٪ من منتجات صناعة النشر أو

بمعنى آخر تمثل مشتريات المكتبات ٢٠٪ من دخل الناشرين في الاتحاد . ويورد نصف مشتريات المكتبات تقريباً عن طريق وكالات مستلزمات المكتبات التابعة للوكالة المركزية (كلافيكينجا) وهذه الوكالات تعمل مع المكتبات طبقاً لعقود سنوية خاصة تبرم بين الطرفين لتوريد العناوين المطلوبة في حدود مبالغ معينة ، وعادة ما يقسم هذا المبلغ على الموضوعات المختلفة . وطبقاً للوائح لابد للمكتبات العامة الصغيرة من أن تتعامل مع تلك الوكالات في نسبة معينة من مشترياتها (الحد الأدنى ٥٠ - ٦٠ ٪) . ولقد كانت هناك دائماً شكوى من بطء وتأخر الوكالات في توريد الكتب المطلوبة منها بل وعدم الوفاء أحياناً في توريد الكتب بسبب تفضيل الناشرين التعامل مع متاجر الكتب عن هذه الوكالات .

ولكن اعتباراً من ١٩٧٣ انتهجت سياسية جديدة لتفضيل المكتبات وإعطائها الأولوية وذلك بادخال نظام (الطبقات الخاصة بالمكتبات) . وتقوم وزارة الثقافة لعموم الاتحاد بتحديد الكتب التي تطبع في هذه الطبقات الخاصة ولا تباع إلا عن طريق وكالات مستلزمات المكتبات المذكورة . وقد بلغ عدد العناوين ذات الطبقات المكتبية في سنة ١٩٧٥ حوالي ٣٠٠ عنوان وفي سنة ١٩٨٣ ، ١٠٠٠ عنوان .

وطبقاً لسياسة أولوية المكتبات هذه تعطى للمكتبات الأولوية في سائر الكتب الأخرى التي لا تطبع في طبقات خاصة بالمكتبات ، وهناك حالات كثيرة كانت الكتب مطبوعة فيها للتوزيع العام ثم وجهت للمكتبات .

٨ - الأعمال المنشورة بواسطة الهيئات غير التجارية

هناك نوعان من مطبوعات الهيئات غير التجارية : مطبوعات هيئات علمية لها الحق في إصدار مطبوعات لمساندة نشاطها العلمي ؛ ومطبوعات هيئات ليس لها الحق في نشرها إنما تكلف هيئات أو مؤسسات أخرى بنشرها على نفقتها وطبعها لحسابها .

ولقد شغل الحزب والحكومة نفسيهما سنوات طويلة في تصنيف الهيئات التي يحق لها النشر مباشرة والهيئات التي ليس من حقها النشر وذلك لإحكام السيطرة على محتويات المطبوعات التي تنشر ، وكانت المشكلة شائكة للغاية بسبب تزايد المؤسسات والهيئات التي تحتاج إلى إصدار المطبوعات . ولقد أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في سنة ١٩٧٠ قراراً يهدف إلى التقليل من مطبوعات الهيئات غير التجارية (تأكيداً لقرار

آخر صدر سنة ١٩٦٦ لنفس الغرض) . ولقد أشار قرار سنة ١٩٧٠ إلى أن هذا النوع من المطبوعات كان يمثل ٣٥٪ من مجموع إنتاج الاتحاد السوفيتي من الكتب سنة ١٩٦٦ ثم ارتفعت النسبة إلى ٤٧,٦٪ سنة ١٩٧٠ مما حدا إلى إصدار ذلك القرار . وقد دعا هذا القرار إلى تنقية الهيئات التي لها حق النشر المباشر وتقييد حرية تلك الهيئات في النشر مما هبط بنسبة هذا النوع من المطبوعات إلى ٤٠٪ فقط في أوائل الثمانينات .

أما اللائحة التنفيذية لهذا القرار والتي توفرت عليها لجنة الطباعة (في ذلك الوقت) سنة ١٩٧١ فقد سمحت للمؤسسات التعليمية الرئيسية ومراكز البحوث بنشر مجموعات المقالات والأبحاث في مجال تخصصها وأيضاً (لبعض المؤسسات) بنشر كتب دراسية متخصصة وفيما عدا هذه الاستثناءات فإن جميع الإدارات الحكومية والاتحادات والجمعيات وسائر المؤسسات التي لها حق النشر لا يجوز لها أن تنشر إلا مواد للاستخدام الداخلي فقط مثل اللوائح وقوائم الأسعار وملخصات الرسائل والاحصائيات والأدلة ... أما المطبوعات الأخرى بخلاف « مطبوعات العمل » هذه فليس لها أن تنشرها إلا عن طريق « التكليف » ، تكليف دار نشر تجارية للقيام بها نيابة عنها وعلى حسابها وحسابها . وفي جميع الحالات فإن خطط النشر التي تضعها تلك الهيئات لابد من موافقة لجنة الطبع (حينئذ) عليها والتي من حقها أن تطلب الأصول وتقارير الفاحصين إن استدعى الأمر ذلك ، بل وأكثر من هذا فإن من صلاحيتها أن تضع قيوداً على كميات المطبوعات التي تنشر .

أما القائمة الممنوحة للهيئات التي لها حق النشر فقد خفضت عدد هذه الهيئات من ٢٩٠٤ سنة ١٩٧٠ إلى مجرد ٦٢٣ سنة ١٩٧٢ ومازال العدد يدور حول هذا الرقم في الثمانينات ، ومع ذلك فإن ثمة انتقادات بأن تلك الهيئات تستغل الحقوق الممنوحة لها في نشر الكتب لتحقيق الأرباح والأمثلة التي سبقت في هذا الصدد تضمنت كتاباً عن كرة القدم أصدرته مؤسسة صناعية وكتاباً عن السكك الحديدية أصدره فرع لاتحاد الصحفيين ، ولم تسلم الكتب التي نشرتها الجامعات والمؤسسات التعليمية هي الأخرى من النقد بسبب قلة الإضافة إلى المعرفة البشرية وعدم الابتكار وانخفاض المبيعات فقد اتهم معهد الدولة للتربية في موسكو سنة ١٩٧١ بتراكم مخزون لديه من الكتب التي لم تصرف يقدر بما يقرب من ١٠٠,٠٠٠ روبل . ولذلك صدر قرار في سنة ١٩٧٥ بتشديد إشراف وزارة التعليم العالي والثانوي على تخطيط ومحتويات المطبوعات التي تصدرها معاهد التربية .

ورغم كل هذه المخاذير والقيود فإن تلك الهيئات كانت لديها الدوافع القوية لإصدار كتبها بنفسها ، ويرجع جانب من تلك الدوافع إلى تأخر دور النشر التي يعهد إليها بالإصدار في تنفيذ ما يطلب منها تنفيذه ، كما يرجع الجانب الآخر إلى اعتداد تلك الهيئات بمكانتها العلمية . ففي سنة ١٩٧١ أى بعد عام واحد من صدور قرار اللجنة المركزية بلغت المطبوعات الصادرة عن غير دور النشر التجارية نحواً من ٤٦٪ من كافة مجموع إنتاج الاتحاد السوفيتي رغم أنها لم تمثل سوى ٥,٢٪ من عدد النسخ الصادرة ، و ٢,١٪ من الورق المستهلك وهو نفس اتجاه المطبوعات الحكومية في جل دول العالم . وفي سنة ١٩٧٤ زادت النسبة مرة أخرى فارتفعت نسبة الغناوين إلى ٤٧٪ والنسخ إلى ٦,٩٪ والوزن إلى ٢,٦٪ ورغم أن نسب ١٩٧٥ تشير إلى هبوط النسب (٤٤,٦٪ ، ٤,٧٪ ، ٢,١٪ على التوالي) وكذلك أرقام الثمانينات على النحو الموضح سابقاً إلا أنها لما تزال تمثل أرقاماً عالية . لقد قامت لجنة النشر سنة ١٩٧٥ بمحاولة أخرى لتخفيض عدد الهيئات التي لها حق النشر وأشفعت ذلك بوضع حدود لعدد الملازم في الكتاب الواحد وعدد النسخ التي تطبع من الكتاب فجعلت حداً أقصى لعدد الملازم من الكتب العادية عشرة ملازم وعدد النسخ ألف نسخة أما الكتب المتخصصة فخمسة ملازم وعدد النسخ ١٥٠٠ . وكان الهدف العام هو تخفيض صفحات الكتب بحوالى ٣٠ - ٣٥٪ . وكانت ثمرة ذلك ما حدث في الثمانينات .

وبالنسبة لمطبوعات « التكليف » التي تقوم بها دور النشر التجارية نيابة عن هيئات أخرى فإنها لا بد وأن تدخل في عملية التنسيق العادية التي تدخلها سائر مطبوعات الناشر التجارى ولا بد من أن تضمن في خطة الناشر لتدبير الطاقة الطباعة اللازمة لها . أما الورق اللازم لتلك المطبوعات فإن الهيئة تكون مسئولة عن تأمينه للناشر ، كما تقوم بتسديد كافة التكاليف بالإضافة إلى ٥٪ من مجموع التكاليف كأرباح للناشر ، وعلى الرغم من التعليمات الموجهة إلى الناشر بقبول الكتب التي تتمشى فقط مع الطابع العام له ومع تخصص الهيئة المكلفة له إلا أنه ما تزال هناك كتب كثيرة تظهر بهدف تحقيق الربح أو تدعيم المكانة الأدبية .

ولتركيز صورة الإنتاج الفكرى السوفيتي من الكتب يمكن القول أن عدد الكتب الصادرة في منتصف الثمانينات بالاتحاد سنوياً يدور حول خمسة وتسعين ألف عنوان يعمل في صناعتها نحو نصف مليون شخص ، ويصل حجم أعمالهم السنوى إلى مليار .

وقد لوحظ أنه بعد دخول الإتحاد السوفيتى الاتفاقية الدولية وبسبب دفع مستحقات المؤلف الأجنبى بالعملة الأجنبية ، لوحظ انخفاض عدد الكتب المترجمة من اللغات الأجنبية والمنشورة داخل الإتحاد من ٢٦٣٩ فى سنة ١٩٧١ إلى ١٦٢٧ سنة ١٩٧٥ ، والارتفاع الظاهر فى المترجمات السوفيتية فى الثمانينات يرجع إلى الترجمة الداخلية بين لغات الإتحاد السوفيتى . وقد ساد فى السنوات الأخيرة الإتجاه نحو التدقيق فى اختيار القصص الغربى الذى يترجم للتقليل بقدر الإمكان من عدد العناوين التى تنشر وعدد النسخ التى تطبع .

وكثيراً ما أصدر الحزب والحكومة تعليمات تحت الناشرين السوفيت على ضرورة التدقيق والتحرى فى الأعمال التى تنتقى من اللغات الأجنبية للترجمة وتطلب التعليمات من الناشر إذا لم يكن ثمة وجه للسرعة فى نشر الترجمة ضرورة الحصول على توصيتين بالترجمة من إثنين من المعاهد العلمية المتخصصة وموافقة مكتب التحرير الرئيسى المناسب فى اللجنة النشر قبل إدخال الترجمة فى تفاصيل إجراءات التنسيق فى اللجنة النشر (وفى حالة الترجمات العلمية والتكنولوجية) فى لجنة الدولة للعلوم والتكنولوجيا . واختيار المترجم والكتاب الذى يقدم للترجمة أو يعلق عليها ويحشيها هو الآخر أمر يخضع لموافقة أحد المحررين الكبار أو حتى كبير المحررين فى الدار الناشرة .

وتقوم لجنة الدولة للنشر سنوياً بإعداد خطة بالأعمال المترجمة من اللغات الأجنبية وذلك من واقع خطط الناشرين المختلفة ، ويتعاون معها فى إعداد هذه الخطة إتحاد الكتاب ومعهد جوركى للآداب العالمية ، مكتبة الدولة للإنتاج الفكرى الأجنبى ، دار مير للنشر دار بروجرس للنشر (وهما الداران الرئيسيتان فى نشر الكتب المترجمة) . والمترجمات التى تخضع لحماية الاتفاقية الدولية « التى يجب دفع مستحقات أصحابها بالعملة الأجنبية » يجرى إدراجها فى خطة منفصلة توافق عليها لجنة الدولة للنشر . ولقد كانت الموافقات العديدة المطلوبة للكتب التى تترجم مدعاة للشكوى حيث أنها تسبب فى تأخير ظهور الكتب . ومن ثم التقليل من قيمتها . ومن ثم فرص تسويقها وخاصة فى حالة المترجمات العلمية والتكنولوجية إذ لوحظ أن بعض المترجمات يستغرق إنتاجها خمس سنوات .

لقد بدأت المترجمات فى الإتحاد السوفيتى متواضعة كسائر الدول فى الثلاثينات والأربعينات وأوائل الخمسينات ولكن منتصف الخمسينات تعتبر علامة فارقة فى حركة

الترجمة في الاتحاد السوفيتي فقد قفزت من مجرد بضعة مئات قبل سنة ١٩٥٥ إلى بضعة آلاف اعتباراً من تلك السنة .

ويصور الجدول التالي تلك الحقيقة بالرقم :

السنة	الترجمات	السنة	الترجمات
١٩٣٣	٦٥٩	١٩٦٥	٣٨٦٤
١٩٣٤	٦٩٣	١٩٦٦	٣٩٦٨
١٩٣٥	٧٥٩	١٩٦٧	٣٥٤٧
١٩٣٨	٣٦٤	١٩٦٨	٣٦٠٧
١٩٤٩	٥٧٥	١٩٦٩	٣٨٥٣
١٩٥٠	٢٩٤	١٩٧٠	٣٥٨٠
١٩٥١	٤٨٩	١٩٧١	٤٧٣٠
١٩٥٢	٤٠٧	١٩٧٢	٤٤٦٣
١٩٥٣	٤٣٣	١٩٧٣	٤٤٠٠
١٩٥٤	٧٦٦	١٩٧٤	٤٢٧٠
١٩٥٥	٤٢٨٢	١٩٧٥	٦٦٦٠
١٩٥٦	٤٦٤٨	١٩٧٦	٦٩٠١
١٩٥٧	٤٦٠٨	١٩٧٧	٦٩٣٧
١٩٥٨	٤٤٥٨	١٩٧٨	٧٠٢٣
١٩٥٩	٥٢٥٤	١٩٨١	٧١٧١
١٩٦٠	٥٥٠٧	١٩٨٢	٧١٩٦
١٩٦١	٤٦٦٦	١٩٨٣	٧٤٤٣
١٩٦٢	٤٨٥٩	١٩٨٤	٧٧٥٨
١٩٦٣	٤٣٥٧		
١٩٦٤	٤٤٠٥		

وينبغي أن نلاحظ أن الأرقام المسجلة في السنوات المذكورة هي أرقام المترجمات من الإنتاج الأجنبي والمحلى على السواء ، ويمثل الإنتاج المحلى المترجم فيها النسبة الغالبة حيث

تصل إلى نحو ٧٥٪ من مجموع المترجمات أما الكتب الأجنبية فإنها لا تربو عن ٢٥٪ وخاصة في السنوات الأخيرة .

إن التوزيع الموضوعي للمترجمات في الإتحاد السوفيتي يكشف عن تفوق واضح في مجال العلوم البحتة والتكنولوجيا في الثلاثينيات والأربعينات ثم غلبة الآداب وخاصة القصص المترجم منذ منتصف الخمسينات والسنوات المختارة الآتية توزع المترجمات السوفيتية على المجالات الموضوعية المختلفة :

١٩٣٣

الفلسفة والدين	العلوم الاجتماعية والقانون	العلوم البحتة والتطبيقية	التاريخ والجغرافيا	الآداب والفنون	المعارف العامة
٦	١٢	٤٨٥	٩	١٤٧	—

ويلاحظ أن معظم مترجمات الإتحاد السوفيتي في النصف الثاني من القرن العشرين تأتي في الآداب يليها العلوم الاجتماعية فالعلوم التطبيقية والعلوم البحتة ثم الجغرافيا والتاريخ وأقل المترجمات في الفلسفة والفنون والدين والمعارف العامة على التوالي .

في الإتحاد السوفيتي تترجم الأعمال الكلاسيكية وكتب علماء العالم المحدثين وتنشر بملايين النسخ ففي ستين سنة من عمر الثورة كان هناك ما لا يقل عن ٩٠ طبعة في عشرة لغات من أهم لغات الإتحاد السوفيتي لأعمال داروين ، لينين ، نيوتن ، باسستير ، اينشتاين .

وجانب هام من أعمال الترجمة في الإتحاد السوفيتي يأتي من ترجمة مؤلفات ماركس ، إنجلز ، لينين ، سواء كان ذلك إلى لغات الجمهوريات المختلفة داخل الإتحاد أو إلى لغات أجنبية . وعلى سبيل المثال فإنه في سبيل ١٩٦٩ ترجمت أعمال ماركس وإنجلز إلى ٧٩ لغة منها ٤٩ من لغات الإتحاد و ٣٠ لغة أجنبية وترجمت أعمال لينين إلى ١٠١ لغة منها ٦٤ من لغات شعوب الإتحاد و ٣٧ لغة أجنبية .

وفي السنوات الأخيرة وخاصة في الثلاثينات نشطت ترجمة الكتب المؤلفة في بعض الدول الإفريقية والآسيوية وبالذات تلك المنشورة في الهند وبورما وكينيا وكمبوتشيا ، انجولا ، ومالي .

٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	٠	المجملة	المجال	
											السنة	السنة
٤٦	٢٧١	—	٣٥	٢٦	١	٣٢	—	٣	—	٤٣٣	١٩٥٣	١٩٥٣
٢٣٦	٢٦٠٨	٨٨	٥٢٩	٢٠٨	٦	٥٩٤	٢٤	٥٦	٩	٤٤٥٨	١٩٥٨	١٩٥٨
٢٢٥	٢١٣٦	٨٩	٣٥٥	٣٦١	—	٧٥٥	٣٣	١٧٨	١٥	٤٣٥٧	١٩٦٣	١٩٦٣
٢٠٥	١٨٨٠	٦٥	٣٢٥	٢٢٣	٢	٥٧٦	١٠	١٨٨	١٣	٣٦٠٧	١٩٦٨	١٩٦٨
١٣١	٢١٧٣	٩٦	٢٥٦	٣٦٤	×	١٠٠٣	١٣	٢٢٨	١٩	٤٤٠٠	١٩٧٣	١٩٧٣
٧١٣	٣٦٥٦	١٦٢	٥١٨	١٠٢٩	×	١٩٠٨	—	٣١١	٢٣	٧٠٢٣	١٩٧٨	١٩٧٨

حقوق المؤلفين وحمايتهم في الاتحاد السوفيتي :

ليس هناك قانون مستقل في الإتحاد السوفيتي لحماية حقوق المؤلف على النحو المعمول به في معظم دول العالم ، ولكنه جزء من القانون المدني وإن شئنا الدقة قلنا أن هناك بضعة مواد في « أساسيات التشريع المدني لعموم الاتحاد » لحماية « حقوق المؤلف العامة » . وهذه المواد نأخذها مفصلة تفصيلا أدق في القوانين المدنية المختلفة الخاصة بكل جمهورية على حدة . وهذه الحقوق العامة للمؤلف كما ينحدر للإتحاد السوفيتي أن يسميها نارس في ظل « تأكيد مصالح المجتمع الاشتراكي في مرحلة بناء الشيوعية » .

ويعرف المؤلف في الإتحاد السوفيتي على أنه منشئ الكتاب سواء كان مبدعا له أو محررا أو جامعاً . وفي الإتحاد هناك مؤلفون محترفون متفرغون للكتابة وليست لهم وظيفة أو حرفة غيرها ، كما أن هناك مؤلفين موظفين . ولكل فئة وضعها واعتبارها وأسلوب معاملتها داخل الإتحاد .

وكل المؤلفين ثمة حقوق أدبية للمؤلف السوفيتي وأخرى مالية سواء كان مؤلفا فردا طبيعياً أو مؤلفا هيئة معنوية . من الحقوق الأدبية التي نص عليها القانون المدني في الإتحاد السوفيتي حق نسبة الكتاب إلى صاحبه ، وعدم استغلال العمل إلا بإذنه مع قليل من التحفظات في هذه النقطة . ومن المسلم به في الاتحاد أن أعمال المؤلفين الذين ينظر إليهم على أنهم خطرون على المجتمع تحمي أيضاً من أي سطو أو إساءة استخدام على الرغم من عدم السماح بنشر هذه الأعمال داخل الإتحاد السوفيتي . وهذه النقطة إنما تتأتى من حق آخر ورد في التشريع من أنه من حق المؤلف « أن ينشر وأن يطبع وأن يوزع » كتابه بأية وسيلة يبيحها القانون . والتفسير السوفيتي لهذه العبارة هو أن يمارس المؤلف ذلك الحق من خلال المؤسسات الاشتراكية مثل دور النشر التي من حقها الاختيار والاعتراض ، بل إن بعض التفسيرات تتأدى في ذلك وتعتبر أن النشر القانوني للمؤلفات وتوزيعها خارج عن نطاق سلطة المؤلفين الأفراد ومن ثم ينظر إلى حق « النشر » على أنه منحة أو هبة من الحزب أو الدولة .

كذلك فإن حماية حقوق المؤلفين ضد أي استعمال لها دون إذن من المؤلف أو ورثتهم يفسر أيضاً تفسيراً اشتراكياً فمن حق الدولة اتخاذ قرار النشر لأي كتاب من قبل مجلس الوزراء لعموم الاتحاد أو مجلس وزراء الجمهورية الواحدة . ولقد مورس هذا الحق كثيراً ضد ورثة العديد من المؤلفين امتنعوا عن نشر أصول لديهم أو طالبوا بتعويضات مالية

كبيرة مقابل النشر . وثمة نص آخر في القانون يسمح للدولة باعلان كتاب ما ملكاً لها حتى بعد سقوط الكتاب في الملك العام وانقضاء فترة الحماية القانونية له وذلك للحد من نشره ووضع عينها عليه باستمرار . بيد أن استخدام الكتاب بعد نشره بدون إذن مؤلفه مسموح به على نطاق واسع في الإتحاد أوسع مما هو موجود في الدول الغربية ، إذ يمكن الاقتباس من الكتاب لأغراض علمية أو سياسية أو نقدية على أن يكون ذلك في حدود المعقول (في حدود ملزمة) . ويمكن استغلال كل الكتاب للأغراض التعليمية أو التربوية طالما انتفت شبهة الاتجار فيه .

عقد النشر بين المؤلف ودار النشر :

العقود المنظمة للعلاقة بين المؤلف ودار النشر تخضع في صيغتها للصيغ التي تضعها (لجنة النشر العامة) ، وبمقتضى الصيغة المقننة للعقد بين الناشر السوفيتي والمؤلف السوفيتي لأول طبعة من كتابه يوافق المؤلف على الإمتناع عن نقل حقوق نشر نفس العمل موضوع التعاقد إلى أية مؤسسة أخرى للنشر دون موافقة الناشر لفترة ثلاث سنوات تبدأ من قبول الناشر للمخطوط إلا في حالة نشر الكتاب أو أجزاء منه في الصحف والمجلات وفي هذه الحالة الأخيرة يجب إحاطة الناشر علماً . وهذه الحرية في إعادة نشر الكتاب في الدوريات أثناء فترة سريان العقد لانجدها عادة في قوانين حق المؤلف في الدول الغربية .

وعلى الجانب الآخر فإنه من المحتم على دار النشر القيام بنشر الكتاب في خلال عام واحد من قبوله إذا كان الكتاب في حدود عشرة ملازم وفي خلال عامين على الأكثر إذا زاد عن عشرة ملازم . وإذا لم ينشر الكتاب في خلال هذه الفترة فإن من حق المؤلف أن يحصل على عوائده كاملة على نحو ما وردت في العقد ويمكنه استرداد المخطوط إذا لم يكن قد دخل المطبعة أو أشر عليه بالنشر . وفي الواقع يميل المؤلفون عموماً إلى إعطاء دار النشر فرصة أطول مما نص عليه في عقد النشر وعادة ما تطول هذه المدة إلى ثلاث سنوات أو أربع سنوات ما بين الموافقة والنشر وهذا أفضل لهم من استرداد المخطوط والتنقل به بين دور النشر المختلفة . ومن خلال فترة سريان العقد تكون هناك مشاورات وثيقة بين المؤلف ودار النشر فيما يتعلق بعدد النسخ التي تنشر والتصحيح والتعديل وما إلى ذلك . وإذا كان للناشر أن ينشر طبعة معادة من الكتاب بعد انتهاء عقد الطبعة الأولى فإن عقداً جديداً لا بد وأن يوقع ، وإذا كان لا بد من إدخال أية تعديلات على محتويات

الكتاب فإن عقداً جديداً أيضاً لابد من توقيعه بين الطرفين حتى ولو كانت الطبعة الأصلية مازالت في السوق .

وبعد انضمام الإتحاد السوفيتي إلى الاتفاقية الدولية لحق المؤلف سنة ١٩٧٣ أضيفت شروط جديدة إلى صيغة عقد النشر اعتباراً من سنة ١٩٧٥ وبمقتضى هذه الشروط يقوم المؤلف بتفويض دار النشر في استخدام كتابه خارج الإتحاد السوفيتي إذا لم يقيم المؤلف بهذا التفويض لأية جهة أخرى داخل الاتحاد . وتتعهد دار النشر بإخطار المؤلف بأية استخدامات لكتابه في الخارج وبحماية مصالحه في الدول الأجنبية وبإعطائه الفرصة لإدخال أية تعديلات أو إضافات على كتابه تتطلبها ظروف استخدام كتابه في الخارج . وبخلاف شروط التعاقد في الداخل فإن سلطة دار النشر في استخدام كتاب المؤلف في الخارج تظل في يدها طوال فترة الحماية المنصوص عليها في القانون وهي ٢٥ سنة بعد وفاة الكاتب .

وطبقاً لصيغة العقد يوافق المؤلف على إدخال التعديلات والتصحيحات التي تقترحها دار النشر إذا كان لهذه التعديلات أو التصحيحات أن تساعد في نشر الكتاب أو إذا كانت هذه التصحيحات لظروف خارجة عن إرادة الأطراف المتعاقدة مثل دخول قوانين وتشريعات أو إحصائيات أكثر حداثة أو تعليمات عليا . وتتعهد دار النشر ألا تدخل أية تعديلات من طرفها وألا تضيف إيضاحات أو مقدمات أو حواشي بدون إذن من المؤلف . ولقد ارتفعت أصوات سوفيتية كثيرة في الآونة الأخيرة بكف يد المحرر عن التدخل في الجوانب الفكرية للأعمال التي تقدم ، وهو التدخل الذي يعتبر من صميم وظائفه في الوقت الراهن وذلك طالما أنه من حق المؤلف أن يلقي بآراء المحرر جانبا وخاصة إذا كانت خارج نطاق المحظورات ، وطالما أن المادة العلمية تتماشى مع شروط العقد .

وكما هو الحال دائما تنشأ خلافات حول تفسير بعض البنود وعلى سبيل المثال وافقت إحدى دور النشر على نشر قصة لأحد المؤلفين وبعد ذلك طلبت منه إدخال تعديلات وحذف بعض الفقرات لأن آراء النقاد التي نشرت في الصحف حولها تتطلب ذلك ، خاصة وأن القصة كانت قد نشرت مسلسلة في إحدى الدوريات وهو إجراء مشروع في الاتحاد السوفيتي . ورفض المؤلف إدخال هذه التعديلات بحجة أن ذلك ليس من شروط العقد ورفضت الدار بالتالي نشر القصة . وفي قضية أخرى فسخت إحدى دور النشر

العقد مع مترجم رفض اختصار الكتاب وإضافة بعض الشروح إليه . وفي هذه الحالات قضت المحكمة بمنح المؤلف أو المترجم حقه الكامل عن العمل الأصلي .

وعلى الجانب الآخر هناك من الدلائل ما يشير إلى أن بعض المحررين على الأقل مستعدون لطلب تعديلات جوهرية على المخطوط حتى ولو كان قصيرا وأن بعض المؤلفين يستجيب لذلك . ومما يذكر في هذا الصدد أن كتاب « أسرار وجود الإنسان » للمؤلف الشهير أ . بارتينيف والذي نشرته دار بولتزدات ، وكان من أحسن الكتب التي ظهرت في سلسلتها ، قد أعاده المحرر للمؤلف ثلاث مرات أثناء إعدادة للنشر وقام المؤلف بإعادة كتابة العديد من فصوله بناء على طلب المحرر ومع هذا لم يتلق سوى الأجر المتفق عليه بالنسبة لهذا النوع والحجم من الأعمال الفكرية والذي يتراوح ما بين ١٢٠٠ و ٣٦٠٠ روبل .

وقد يفسخ الناشر العقد ويطلب من المؤلف إعادة المقدم الذي عساه يكون قد تقاضاه لو ظهرت علامات إهمال أو سوء قصد في إعدادة للكتاب كأن تكون الترجمة سيئة أو الأسلوب غير مستقيم أو النصوص غير موثقة أو الاسناد غير دقيق وهي جميعا تتنافى مع شروط العقد .

وإذا حدث وأدخل المؤلف تعديلات على البروفات تزيد عن ١٠٪ من تكاليف الجمع فإن الزيادة تخصم طبقا لشروط العقد من عوائد المؤلف . وفي محاولة للتقليل من هذه الأعباء فقد صدرت في سنة ١٩٨٠ تعليمات بخفض نسبة التعديلات على البروفات إلى ٣٪ فقط من تكاليف الجمع فيما عدا دوائر المعارف حيث يتطلب الأمر ذلك التي خفضت النسبة فيها من ٣٠٪ إلى ٢٠٪ فقط ، كذلك فإن المعدلات التي يقوم بها الموظفون في دار النشر قد خفضت هي الأخرى .

الحقوق المالية للمؤلف :

ينظر عادة إلى حق المؤلف السوفيتي في الحصول على عائد عن عمله بمثابة مقابل للتنازل عن ملكيته للكتاب ولذلك فهو أجر أو ثمن أو أتعاب — Fees — بينما في النشر الغربي تدفع دار النشر تعويضاً عن استغلال الكتاب Royalty ، ومن ثم فإن أجر المؤلف في الاتحاد السوفيتي لا يبنى على أساس عدد النسخ التي تباع كما هو الحال في النظام الغربي ولا على أساس مدى الربح الذي يحققه الناشر من الكتاب ، بل على أساس أنه أتم عملاً

أو قدم منتجاً كاملاً يستحق عليه أجره . وهذا الأجر يدفع طبقاً لجدول معدلات وافق عليه مجلس وزراء كل جمهورية ، ومع ذلك فما زالت الفروق من جمهورية إلى أخرى فروق جوهرية ، رغم ما أصدره مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٦٨ من قرارات توحيد جداول الجمهوريات لأجور الكتب القصصية .

ومن الملاحظ العامة المشتركة بين جداول الجمهوريات مبدأ الدفع أولاً طبقاً لنوع المطبوع وداخل هذا المبدأ تتفاوت الأجور طبقاً لحجم العمل ويقاس بملزومة المؤلف وهي (٤٠,٠٠٠ حرف) . أما الأعمال القصيرة فيمكن أن يمنح مؤلفوها مبلغاً إجمالياً مقطوعاً . وبالنسبة لمعظم أنواع القصص هناك حجم مقنن للطبعة مع معايير منفصلة للقصص « العادية » والقصص « الجماهيرية » . فلو أن عملاً نشر في طبعة أكبر عدداً من الطبعة القياسية فإن المؤلف يتلقى أجراً عن إعادة طبع أو أكثر بالإضافة إلى أجره عن الطبعة الأولى وهو : ٦٠٪ من أجر الطبعة الأولى عن إعادة الطبع الأولى والثانية و ٤٠٪ عن الثالثة ، ٣٥٪ عن الرابعة و ٣٠٪ عن كل الإصدارات التالية . والطبعة القياسية من القصص تتراوح بين ١٠,٠٠٠ نسخة و ٥٠,٠٠٠ نسخة للقصص العادية وبين ٢٥,٠٠٠ نسخة و ١٥٠,٠٠٠ نسخة للقصص الجماهيرية . أما بالنسبة لأجور الكتب غير القصصية فإنها تحسب على أساس حجم الطبعة ولكن بطريقة مختلفة . حيث يتقاضى مؤلفو الكتب السياسية الجماهيرية والعلوم الشعبية ٥٠٪ زيادة على أجرهم إذا زاد حجم الطبعة من الكتاب على ١٠٠,٠٠٠ نسخة و ٧٥٪ زيادة إذا زاد حجم الطبعة عن ٢٠٠,٠٠٠ نسخة . أما في المجالات الأخرى فيتلقى مؤلفوها الـ ٥٠٪ أو الـ ٧٥٪ الزيادة عن الأجر المقرر إذا زاد عدد النسخ عن ٥٠,٠٠٠ نسخة و ١٠٠,٠٠٠ نسخة على التوالي . أما الكتب الدراسية فإنها تتلقى ٥٠٪ زيادة عن الأجر المقرر إذا زاد عدد النسخ عن ٧٥٠,٠٠٠ نسخة .

أما الأجور العادية فإنها في حالة القصص المنشور بين ١٥٠ و ٤٠٠ روبل عن ملزمة المؤلف في الطبعة العادية و ٢٥٠ - ٤٠٠ روبل عن الملزمة في الطبعات الجماهيرية والكتب السياسية الجماهيرية يدفع عنها ما بين ١٥٠ و ٣٠٠ روبل للملزمة وكذلك الحال في الكتب الأكاديمية . أما العلوم الشعبية فتتراوح ملزمتها بين ١٠٠ و ٣٠٠ . والكتب الدراسية في التعليم العالي وتعليم الماركسية - اللينينية فتتراوح الملزمة فيها بين ١٥٠ و ٢٠٠ للملزمة ، والكتب المدرسية للمدارس ما بين ١٠٠ و ٢٠٠ للملزمة .

وفي حالة الكتب السياسية الجماهيرية فإن الأجر الكامل يدفع عن الملازم الخمسة الأولى فقط وفي حالة كتب العلوم الشعبية يدفع الأجر الكامل عن الملازم العشرة الأولى . وفي كلتا الحالتين فإن أية ملازم زيادة عن ذلك لا يدفع عنها سوى ٢٥٪ فقط من الأجر الأساسي عن الملزمة . والمقصود من ذلك هو الحد من التطويل غير المرغوب فيه في تلك المجالات . وجرت العادة على أن الكتيبات ذات المستوى العالي في العلوم الاجتماعية والسياسية والتي تصل حتى أربعة ملازم تتلقى مبلغا إجماليا مقطوعا حتى ١٦٠٠ روبل . حقا إن هناك حدا أدنى وحدا أعلى لأجور المؤلفين ، وهناك مجال تمييز الأعمال ذات القيمة الخاصة ، ولكن الفروق كما نرى ليست واسعة .

وتستطيع دار النشر التفاوض بل المساومة مع المؤلف للوصول إلى الأجر الذي يرضى الطرفين عن الملزمة داخل إطار الجداول وحدى الأجر ، وسياسات دور النشر إزاء ذلك تتفاوت . ويمكن أن نرى نماذج واضحة على ذلك ففي حالة دور النشر التي خطط لها أن تحقق الأرباح ، تقوم بتقديم الحد الأدنى من الأجور للمؤلفين . ومن ثم هجرها المؤلفون إلى دور أخرى . أما في حالة دور النشر المركزية الكبرى التي تسعى إلى اجتذاب كبار المؤلفين والحصول على أكبر عدد من الأصول لحرية الانتقاء من بينها فإن تقدم الحد الأعلى من الأجور . وهناك طائفة ثالثة من دور النشر تخلق لنفسها المتاعب حيث تقدم أجورا متوسطة بين الحد الأدنى والأعلى لأعضاء إتحاد الكتاب واتحاد الصحفيين بينما تقدم في نفس الوقت الحد الأدنى من الأجور لغيرهم من المؤلفين . وقد حدث أن تقدم مؤلفان أحدهما عضو اتحاد والثاني ليس عضو اتحاد بكتاب واحد وتخرج الدار في أن تميز بينهما (٢٢٥ روبل لعضو الاتحاد و ١٥٠ للمؤلف المشارك المستقل) فتقرر المناصفة بينهما وتمنح كل منهما ١٧٥ روبل عن الملزمة تجنباً لهذا المنزلق ، ورفض المؤلفان هذا العرض . وتقدما بالكتاب إلى دار أخرى منحت كلا منهما ٣٠٠ روبل عن الملزمة ونشرت الكتاب في طبعة جماهيرية أعيد طبعها .

ودفع أجور المؤلفين يتم عادة على ثلاث مراحل : المؤلف الذي يتعاقد على كتابة قصة يتلقى ٢٥٪ من كامل الأجر مقدما . وفي حالة الكتب غير القصصية قد يتلقى المؤلف مبلغا مقدما وذلك إذا وافقت الدار ويصل هذا المقدم أيضا إلى ٢٥٪ من الحد الأدنى المقرر لهذا النوع من الكتب بصرف النظر عن المعدل الذي سيعامل به الكتاب بعد الانتهاء من كتابته . وتفضل دور النشر ألا تقدم مبالغ مقدما إلا إذا اضطرت قانونا لذلك ، وذلك خشية ألا يصلح الكتاب للنشر بعد إتمام كتابته . ومن ثم لا تستطيع

استرداد المبلغ المقدم إلا إذا ثبت « سوء القصد » من جانب المؤلف على النحو الذى أسلفت . وفى المرحلة الثانية يدفع للمؤلف ٦٠٪ (أو يزداد إلى ٦٠٪ فى حالة وجود مقدم) بعد تقديم المخطوط وقبوله من جانب الناشر . وفى المرحلة الثالثة تسوى بقية مستحقات المؤلف إما بعد إصدار أمر الطبع وانتهاء تصحيح البروفات ، وإما بعد أمر طرح الكتاب للتداول ، وفى هذه المرحلة أيضا تدفع للمؤلف أجور النسخ الزائدة عن الطبعة القياسية إن كان ثمة نسخ زائدة .

وضريبة الدخل التى يدفعها المؤلف على أعماله المنشورة داخل الاتحاد السوفيتى شأنها شأن كافة أنواع ضرائب الدخل الأخرى تستهدى بالأسس المعمول بها فى الدول الغربية .

فالدخل الذى يصل إلى ١٢٠١ روبل وأكثر فى السنة لا بد وأن يدفع المؤلف عنه ٩٨,٤٠ روبل بالإضافة إلى ١٣٪ عن المبالغ الزائدة عن ١٢٠٠ روبل . ومهما كانت كمية المبالغ الداخلة إلى المؤلف من وراء التأليف ضئيلة فهى عرضة للضرائب ، بينما الرواتب الصغيرة حتى ٧٠ روبل فى الشهر معفاة من الضرائب .

ولقد كانت هناك إدعاءات كثيرة بأن معدلات أجور المؤلفين مرتفعة فى بعض الجمهوريات إلى الحد الذى يؤثر فى رفع تكاليف إنتاج الكتاب وخاصة فى حالة القصص ذات الطباعات القياسية .

المؤلف السوفيتى والترجمة والنشر فى الخارج :

حق « حرية الترجمة » الذى كان سائداً فى القانون السوفيتى حتى سنة ١٩٦٠ كان يبيح ترجمة أى عمل سوفيتى من لغة إلى أخرى داخل الاتحاد دون إذن المؤلف ودون دفع أية عوائد له عن الترجمة ، هذا الحق عدل عنه سنة ١٩٦٠ ليضمن دفع عوائد للمؤلف القصص الذى تترجم قصصه إلى اللغة الروسية من أية لغة من لغات الاتحاد الأخرى ثم أعيد تعديله مرة ثانية سنة ١٩٦٨ ليضمن دفع عوائد عن القصص التى تترجم من أية لغة إلى أية لغة داخل الاتحاد بعد أن كانت قاصرة فقط على الترجمة إلى الروسية . أما بالنسبة للأعمال غير القصصية فقد اكتفى القانون بضرورة إحاطة المؤلف علماً بعد موافقة الناشر على نشر الترجمة . وفيما يتعلق بالكتب الأجنبية فقد ظلت « حرية الترجمة » قائمة ومطلقة بالنسبة لها حتى سنة ١٩٧٣ عندما دخل الاتحاد السوفيتى فى الإتفاقية الدولية لحماية حقوق المؤلفين . وأية ترجمة لأغراض النشر لا بد من أخذ موافقة

المؤلف عليها أو موافقة من لهم الحق في ذلك . وتدفع عوائد الترجمة للمؤلف الآن في معظم الأحيان للمؤلف الأجنبي والسوفيتي على السواء . وتسير عوائد الترجمة للمؤلف في الإتحاد السوفيتي على النحو التالي :

القصص :

من أية لغة سوفيتية (ماعدا الروسية) إلى لغة أخرى في الجمهوريات يدفع للمؤلف ٦٠٪ من المبلغ الذى تقاضاه عند نشر الكتاب الأصيل . أما إذا تمت الترجمة من اللغة الروسية إلى لغة أخرى سوفيتية فيدفع للمؤلف ٦٠٪ من الحد الأدنى المقرر للقصص . وإذا تمت الترجمة من أية لغة من لغات الإتحاد إلى لغة أجنبية فيدفع للمؤلف ٣٠٪ فقط من المبلغ الذى دفع له عن الأصيل .

غير القصص :

من أية لغة سوفيتية إلى أية لغة داخل أو خارج الإتحاد يدفع للمؤلف ٣٠٪ من الأجر الذى تقاضاه عن الأصيل .

وكان لدخول الإتحاد السوفيتي في الإتفاقية الدولية لحق المؤلف أثره في إقامة (وكالة عموم الإتحاد لحقوق المؤلفين) التى يشار إليها بالاختصار VAAP والتى حلت محل (إدارة عموم الإتحاد للدفاع عن حقوق المؤلفين) والتى تفرعت عن إتحاد الكتاب وإدارة المراسلة المتفرعة عن اتحاد الفنانين . ولقد أعطيت الوكالة كافة السلطات التى تمكنها من العمل نيابة عن كل كتاب الإتحاد السوفيتي وكل فنانيه والتفاوض في بيع حق استغلال أعمالهم في الخارج وكذلك العمل نيابة عن المؤلفين الأجانب الذين تنشر أعمالهم في داخل الإتحاد السوفيتي . وتقوم الوكالة بتقديم النصح للمؤلفين وتمثيلهم في نزاعهم حول حقوقهم مع دور النشر في الداخل وتساندهم أمام المحاكم عندما ترى ذلك مناسباً . وللوكالة صفة اعتبارية كهيئة عامة لا تتبع أية مصلحة حكومية ويديرها مجلس يمثل الكيانات المؤسسة لها مثل : لجنة الدولة للنشر ، إتحاد الكتاب ، إتحاد الصحفيين . وهذا المجلس الذى يرأسه رئيس لجنة النشر هو الذى يتوافر على اختيار هيئة إدارة الوكالة .

والحقيقة أن الأهمية الكبرى لهذه الوكالة هى للمؤلف السوفيتي بالدرجة الأولى

وخاصة في حالة نشر كتابه في الخارج . ولكي يضمن المؤلف حقه فلا بد من وجود عقد يوقعه المؤلف أو من ينبيه ، بعد موافقة الوكالة ، وفي حالة عدم وجود مثل هذا العقد فإن القانون السوفيتي لن يعترف بالتعاقد . وكما رأينا من قبل فإن عقد النشر النموذجي في صياغة ١٩٧٥ يعطى الناشر السوفيتي حق التفاوض باسم المؤلف في استغلال عمله بالخارج . وهذا الصيغة الحق بها نوع من « التصريح » يوقع في نفس الوقت من كلا الطرفين ويغول الناشر التفاوض نيابة عن المؤلف تحت إشراف الوكالة كما ينقل حق ترجمة العمل السوفيتي في الخارج ونشر أعمال المؤلفين الأجانب في الداخل لفترة محددة مقابل عائد مقرر .

ولقد قرر ممثلو الوكالة أنهم ينظرون إلى نقل حقوق المؤلف السوفيتي إلى الخارج أو جلب حقوق مؤلف أجنبي إلى الداخل عن غير طريق الوكالة على أنه خرق لاحتكار التجارة الخارجية الموكل إليها . ولقد حسمت المحكمة العليا في الاتحاد السوفيتي هذه القضية في أن المؤلف السوفيتي الذي يرسل عمله إلى الخارج لينشر بقصد الإضرار للعمد بمصالح الدولة الاشتراكية والمجتمع فإن أمره يجب أن يرفع إلى المحكمة لتفصل فيه . كذلك فإن المؤلف قد يكون عرضة لمحاكمة جنائية بسبب القيام بعمل دعائى ضد الاتحاد السوفيتي أو يتهمه تخريب الدولة السوفيتية والنظام الاجتماعى .

ولابد للمؤلف السوفيتي من أن يحصل على عائد من وراء استغلال مصنفه في الخارج على الرغم من أنه قد لا يتلقى أى أجر عنه في الداخل كما هو الحال دائماً في حالة الكتب التى تؤلف كجزء من وظيفة الشخص . وكافة الأموال المتحصلة من الخارج للمؤلف عرضة لضريبة الدخل بشرىة أعلى من المعدلات المفروضة على الأموال المتحصلة من الداخل وقد جاء إدخال هذه الشرائح العليا سنة ١٩٧٣ وتبدأ بـ ٣٠٪ على المبالغ التى تبدأ من ٥٠٠ روبل . بينما الضريبة على مبالغ تبدأ من ٥٠٠١ روبل فأكثر تصل إلى ٢٧٧٥ روبل بالإضافة إلى ٧٥٪ من المبالغ الزائدة عن خمسة آلاف روبل . وتعتبر الوكالة مسئولة عن حساب هذه المستحقات وخصم الضرائب عليها . كما تحصل الوكالة على ١٠٪ لنفسها من المستحقات المدفوعة للمؤلف الأجنبي لنشر عمله داخل الاتحاد السوفيتي وعلى ٢٥٪ من المبالغ المرسلة إلى المؤلف السوفيتي من الدول الأجنبية . والأسباب التى تبرر هذه الضرائب العالية على مستحقات المؤلفين السوفيت هي تحصيل نقد أجنبي كاف لسد ما تدفعه دور النشر السوفيتية للمؤلفين الأجانب من جراء نشر أعمالهم في الداخل .

جداول أجور المؤلفين :

الجداول الواردة فيما يأتي جرى العمل بها منذ سنة ١٩٧٥ وهي تمثل الحد الأدنى والحد الأقصى ، وكما أضحى يمكن للمؤلف أن يساوم الناشر ليصل إلى أجر محدد في نقطة ما بين هذين الطرفين والمبالغ المحددة هي نظير الملزمة المعروفة بملزمة المؤلف (٤٠,٠٠٠ حرف) وبالروبل السوفيتي :

• أولا - الأعمال الأدبية الأصلية :

(أ) الطباعات ذات الأحجام العادية

- القصص المنشور - بما في ذلك كتب الأطفال - والمسرحيات وروايات ١٥٠ ٤٠٠ الأفلام .
- القصص القصيرة حتى ملزمة واحدة (لكل العمل) ١٥٠ ٤٠٠
- المسرحيات ذات الفصل الواحد ٢٠٠ ٦٠٠
- الفولكلور ١٠٠ ٢٠٠
- الشعر (بالبيت الواحد) ٠,٧ ٢
- القصائد حتى ٣٠ بيتا (لكل العمل) ٣٠ ٢٠٠
- الأعمال الأدبية التي تحكى للأطفال ٧٥ ٢٠٠
- القصص العلمي للأطفال ١٥٠ - ٣٠٠
- التاريخ الأدبي والنقد ١٥٠ - ٤٠٠
- الأعمال البيلوغرافية الأصلية ١٢٠ - ٢٠٠
- الحواشي والتعليقات ٥٠ - ٢٠٠
- المقدمات والتهديدات والخاتومات ٢٠٠ - ٦٠٠

(ب) الطباعات الجماهيرية :

- القصص المنشور - بما في ذلك كتب الأطفال - والمسرحيات وروايات الأفلام ٢٥٠ - ٤٠٠
- الأعمال المنشورة المبينة على الفولكلور ١٥٠ - ٢٠٠
- الشعر (بالبيت) ١,٤ - ٢

- الأعمال الأدبية التي تحكى للأطفال ٢٠٠ - ١٠٠
- القصص العلمية للأطفال ٣٠٠ - ٢٠٠
- التاريخ الأدبى والنقد ٤٠٠ - ٢٥٠
- كتب سلسلة (سكول نايا بليوتيك) ٤٠٠ - ٢٥٠

ثانيا - الأعمال الأصلية فى السياسة والعلوم والتكنولوجيا والتعليم وغيرها :

- الكتب النظرية وكتب العلوم البحتة ٣٠٠ - ١٥٠
(أكثر من ٥٠,٠٠٠ نسخة + ٥٠٪ ؛ أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسخة + ٧٥٪)
- الكتب السياسية الجماهيرية ٣٠٠ - ١٥٠
(أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسخة + ٥٠٪ ؛ أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ نسخة + ٧٥٪ ؛ الأعمال التى تزيد عن خمسة ملازم لا تتلقى سوى ٢٥٪ من المبلغ المدفوع عن الملزمة بعد كامل الأجر عن الملازم الخمسة الأولى) .
- الكتيبات السياسية الجماهيرية التى تقع فيما لا يزيد عن أربعة ملازم تتلقى مبلغا مقطوعا حتى ١٦٠٠
- الكتب العلمية الشعبية (ماعدا كتب الأطفال ٣٠٠ - ١٠٠)
(أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسخة + ٥٠٪ ؛ أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ نسخة + ٧٥٪ فى حدود عشر ملازم ومازاد عن العشرة يتلقى ربع الأجر فقط)
- كتب التكنولوجيا والإنتاج والعلوم التطبيقية والإحصائيات والكتب المرجعية عامة ٢٠٠ - ٨٠
- الكتب الدراسية فى التعليم العالى والتعليم الشيعى ٢٥٠ - ١٥٠
(وما يزيد عن ٧٥٠,٠٠٠ نسخة + ٥٠٪)
- الكتب المدرسية فى المدارس الثانوية والمتخصصة ٢٠٠ - ١٠٠
(وما يزيد عن ٧٥٠,٠٠٠ نسخة + ٥٠٪)
- الكتب المدرسية لمدارس الأطفال فى الصفوف ١ - ٣ ١٥٠ - ١٠٠
(وما يزيد عن ٧٥٠,٠٠٠ نسخة + ٥٠٪)

- الكتب المدرسية لمدارس الأطفال في الصفوف ٤ - ٩ ٢٠٠ - ١٠٠
(وما يزيد عن ٧٥٠,٠٠٠ نسخة + ٥٠٪)
- الكتب التربوية في مناهج التربية وكتب التربية للوالدين ١٥٠ - ١٠٠
- مقالات دوائر المعارف والقواميس التي تزيد عن ٤٠,٠٠٠ حرف
- قواميس المصطلحات والمترادفات ٣٥٠ - ٢٠٠
- القواميس اللغوية ٣٠٠ - ١٠٠
- البليوجرافيات الأصلية ١٥٠ - ٨٠
- الحواشي والشروح ١٠٠ - ٤٠
- ١٢٠ - ٤٠

• ثالثا - الأعمال المجمعة من مؤلفات أخرى :

- التجميعات ذات الأسلوب المنهجي والتجميعات الموسوعية للأطفال ٨٠ - ٢٠
- التجميعات الأدبية ٨٠ - ٣٠
- تجميعات الأمثال والأقوال المأثورة ١٥٠ - ٥٠
- تجميعات المقالات ٤٠ - ١٥
- تجميعات لمواد رسمية (قوانين ، تشريعات ، لوائح ...) ٢٠ - ١٠

• رابعا - المترجمات :

- القصص المنشور (في طبعات عادية) ١٥٠ - ٥٠
- القصص المنشور (طبعات جماهيرية) ١٥٠ - ١٠٠
- كتب الماركسية - اللينينية ١٠٠ - ٥٠
- الكتب السياسية والاقتصادية والفلسفية والقانونية والعلمية والتكنولوجية ٨٠ - ٤٠
- كتب أخرى ٦٠ - ٣٠

الناشرون في الإتحاد السوفيتي :

بدأت الطباعة ومن ثم أصول النشر الحديث في الإتحاد السوفيتي على يد إيفان

فيدوروف الذى أصدر أول كتاب مطبوع فى موسكو سنة ١٥٦٤ (Apostle) . وإن كان طلاب النشر فى الإتحاد يحاولون إثبات وجود ناشرين وطابعين فى موسكو قبل ذلك التاريخ عن طريق بعض الكتب المجهولة المؤلف والناشر والطابع فى روسيا .

وقد عمل طابعو موسكو على انتشار طباعة الكتب فى أوكرانيا وبابيلو روسيا ولتوانيا وقد نجحوا فى ذلك فيما نجاح بحيث أنه فى غضون المائة سنة التى تلت أى فى منتصف القرن السابع عشر وصل حجم الطبعة من الكتاب الواحد بين ١٠٠٠ و ١٢٠٠٠ نسخة بينما كانت كتب الهجاء والمزامير وكتب الصلوات التى قصد بها التعليم تطبع فى طبعات كبيرة الحجم تتراوح بين ١٢٠٠٠ و ٢٤٠٠٠ نسخة وأحيانا ٣٦٠٠٠ نسخة . وكانت الكتب فى مطلع القرن السابع عشر تباع بسعر التكلفة مع هامش ربح بسيط ، ولم يأت منتصف القرن إلا وقد ارتفع هامش الربح إلى ١٠٠٪ من التكلفة . ومع ذلك فقد مضى وقت طويل حتى أصبح نشر الكتب عملاً تجارياً .

ورغم ازدهار صناعة النشر فى روسيا بين ١٧٦٠ - ١٧٩٠ فإن سوق الكتاب على المستوى الوطنى لم تبدأ إلا فى نهاية ذلك القرن . وفى القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بدأت شركات النشر تتكون ويزداد عددها عقداً بعد عقد وأصبحت هناك صناعة نشر وتجارة كتب تضارع أقوى الصناعات النشيرية فى أوروبا الغربية .

وبعد ثورة أكتوبر العظيمة فى سنة ١٩١٧ أخذ نوع آخر من دور النشر فى الظهور لم يكن موجوداً من قبل . نوع لم يكن الربح هو هدفه الوحيد . ولأول مرة فى التاريخ كله ينظم النشر على أسس قومية مما جعل للنشر أهدافاً يحققها ويمكن التخطيط له على المدى البعيد .

والنظام الحالى للنشر فى الإتحاد يضم دور نشر مركزية على نطاق الإتحاد كله ، دور نشر تابعة للحزب الشيوعى ، المنظمات الإجتماعية ، أكاديمية الدولة للعلوم . وتشير إحصاءات الثمانينات إلى وجود ٢٣٣ دار نشر منتشرة فى جميع جمهوريات الإتحاد من بينها ١٧٩ داراً ضمن شبكة لجنة النشر والطباعة و ٣٦ داراً مشتركة (بين إدارة أو لجان مختلفة) و ١٨ دار نشر تابعة لمنظمات إجتماعية ووزارات وإدارات ، وإلى جانب هذه الدور الأساسية كانت هناك مؤسسات حكومية وتعليمية تقوم بدور نشرى بطريقة أو بأخرى على النحو الذى ألمحنا إليه سابقاً .

وعدد دور النشر في الإتحاد السوفيتي قليل جداً إذا قيس بأية دولة في أوروبا الغربية أو أمريكا الشمالية ولكن هذا العدد الضئيل كما ينتج أكثر مما تنتجه آلاف دور النشر الرأسمالية في الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وبريطانيا واليابان ... وذلك بسبب التخطيط والتنظيم الدقيق لهذا الجهاز النشرى العظيم في الإتحاد السوفيتي والنظرة المتأنية المصيقة إلى هذا الجهاز تكشف عن العمل الذي يقوم به . وسوف تتناول الهيكل الناشر في الاتحاد السوفيتي من خلال ثمان جزئيات أساسية هي :

- ١ - الأجهزة العليا للحكومة .
- ٢ - لجنة الدولة للنشر والطباعة وتجارة الكتب .
- ٣ - أجهزة النشر الجمهورية والمحلية .
- ٤ - الأجهزة الأخرى الداخلة في النشاط .
- ٥ - عملية التنسيق .
- ٦ - دورة التخطيط .
- ٧ - الأنظمة الآلية في إدارة النشر .
- ٨ - دار النشر السوفيتية .

١ - الأجهزة العليا الحكومية :

على الرغم من أن نشاط النشر السوفيتي في كافة مراحله معرض لأوامر الحزب وتعليماته وإشرافه وتدخله فإن النشر هناك يعتبر صناعة لها كيانها الإقتصادي والإداري وترقى إلى مستوى كافة الصناعات الموجودة هناك ؛ وبالتالي فإنه يخضع لإشراف الحكومة المركزية التي تمارس عليها سلطة التخطيط المستمر والتحكم المباشر .

ولما كان مجلس السوفيت الأعلى هو بالفعل أعلى سلطة تشريعية رسمية في الإتحاد السوفيتي يمارس سلطاته على صناعة النشر جزئياً من خلال غرفة التعليم وغرفة العلم والثقافة ، وهاتان الغرفتان تعقدان اجتماعات مشتركة لتحليل الانجازات والمشكلات وأوجه القصور والاستماع إلى تقرير من رئيس لجنة النشر وجزئياً من خلال المناقشة السنوية لخطط التنمية الاقتصادية خلال السنة وعلى المدى البعيد . ومن بين هذه الخطط خطة الدولة المتفرعة المنبثقة عن مجلس وزراء عموم الإتحاد ومن بينها رئيس (لجنة الدولة للنشر) .

ومجلس وزراء الإتحاد السوفيتي ، الذي من بين أعضائه بحكم القانون رئيس لجنة الدولة للنشر ، مسئول عن تعيين نواب رئيس وأعضاء مجلس إدارة هذه اللجنة (وبالطبع اللجان الأخرى في نفس المستوى) ، كما يتوفر المجلس على وضع لوائح الوزارات واللجان في الجمهوريات ، تلك اللوائح التي تحدد واجباتها وحقوقها ويوافق على الهيكل الإداري لكل منها وعلى نظام تسكين الوظائف المركزية لها . ومن بين السلطات الأخرى لمجلس الوزراء بالنسبة للنشر احتفاظه بالموافقة النهائية على بعض اللوائح المنظمة للنشر والتي تعمل بمقتضاها لجنة النشر والناشرون والخطط السنوية الاقتصادية لصناعة النشر ، وهذه الخطط واللوائح عادة ما توضع أمام المجلس بعد أن تعدها لجنة الدولة للنشر للموافقة عليها ومن سلطته تعديلها .

وبطبيعة الحال فإن مجلس الوزراء في كل جمهورية له سلطات مماثلة على لجان النشر في الجمهورية وعلى دور النشر وخطط النشر بها . وهو يحدد الأجور التي تدفع للمؤلفين وهي بالتالي تختلف من جمهورية إلى جمهورية بين الحد الأدنى والحد الأقصى من الجداول التي عرضنا لها سابقاً مما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن هذه الأجور إنما تنبع من التشريع المدني لكل جمهورية وليس من التشريع العام للإتحاد كله . وفي جمهورية روسيا لا بد من موافقة مجلس الوزراء على جدول أجور المؤلفين الذين يكتبون لدور النشر المركزية بعد إذن من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي . ومن سلطات لجان النشر في الجمهوريات إعطاء تفاصيل وتعليمات لشرح جداول الأجور . ويقوم مجلس الوزراء في كل جمهورية بممارسة سلطاته على دور النشر المحلية ، وهي نفس السلطات التي تمارسها لجنة الدولة للنشر على الدور المركزية . ومنها زيادة سعر بيع التجزئة في حالات فردية (حتى ٢٠ ٪) لتجنب الخسارة ؛ والموافقة على تعديل بنود الحوافز في دور النشر .

٢ - لجنة الدولة للنشر :

« لجنة الدولة التابعة لمجلس وزراء الإتحاد السوفيتي للنشر والطباعة وتجارة الكتب » وتختصر إلى « جوسكو مزدات » هي آخر صيغة توصل إليها الحزب والحكومة عبر عقود من الزمن لتحقيق السيطرة الكاملة على نشاط النشر في الإتحاد السوفيتي . ويمكن تتبع جذور هذه اللجنة منذ سنة ١٩٤٩ فيما عرف آنذاك (بالادارة الرئيسية للطبع والنشر) التابعة لمجلس وزراء الإتحاد . وقد جاءت هذه اللجنة خلفاً لإتحاد الدولة لدور النشر المنحل والذي تأسس سنة ١٩٣٠ . وهذه الإدارة كانت قد ألحقت بوزارة الثقافة

سنة ١٩٥٣ وحتى سنة ١٩٦٣ كانت مسئوليات هذه الإدارة في النشر والطبع وتجارة الكتب موزعة بين عدد من الأقسام في تلك الوزارة . وفي سنة ١٩٦٣ جمعت هذه المسئوليات مرة ثانية في كيان واحد سمي « لجنة الدولة للنشر والطباعة في مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي » . وبعد سنتين دخل تغيير طفيف على اسمها لتصبح « لجنة النشر والطباعة الملحقة بمجلس وزراء الاتحاد السوفيتي » . وظلت بهذا الاسم حتى آخر يوليو سنة ١٩٧٢ عندما تغير إلى الاسم الحالي من أول أغسطس ١٩٧٢ .

أما لجان الجمهوريات للنشر (وهي كيانات منفصلة عن الوزارات في الجمهوريات وتخضع مباشرة لمجلس وزراء الجمهورية) فإن لها دورا تخطيطيا وتنظيميا وتنسيقيا مع سائر الإدارات الحكومية كما هو الحال مع لجنة الدولة للتخطيط (جوسبلان Gosplan) و (لجنة الدولة للعمل والأجور) و (لجنة الدولة للعلم والتكنولوجيا) ، (لجنة الدولة للنشر) وغيرها . والحقيقة أن تغيير اسم اللجنة وتبعيةها إنما يعني إعلاء شأنها وأهمية عملها فقد تبع هذا التغيير توسيع لسلطاتها إلى حد ما وتنظيماتها والشخصيات القيادية فيها . وهذه السلطات الإضافية الممنوحة لها تمكنها من المزيد من التنسيق الشامل لخطط النشر على نطاق الاتحاد السوفيتي كله . وبصرف النظر عن التقسيمات الإدارية للناشرين وتبعياتهم ، كما تمكنها من الإشراف المباشر على البرامج الجديدة في تنمية وتطوير صناعة الطباعة ، وكذلك تحديد طاقات كل المطابع الموجودة في الاتحاد .

وتنص لائحة هذه اللجنة على مسئوليتها عن النشر والطبع وتجارة الكتب في عموم الاتحاد السوفيتي والإشراف العام على محتويات كافة المطبوعات . وإدارة لكل الاتحاد ولكل الجمهوريات فإنها تسيطر سيطرة مباشرة على دور النشر والمطابع الكبرى وشبكات تجارة الكتب المركزية وتعهد إلى لجان الجمهوريات كل في نطاقها وإدارات النشر بالأقاليم بالسيطرة على الناشرين وباعة الكتب والمطابع الصغيرة على النطاق المحلي ففي سنة ١٩٧٤ كان هناك ١٥٤ داراً للنشر من الـ ١٩٨ دار نشر العامة الموجودة تحت السيطرة المباشرة للجنة الدولة للنشر أو لجانها الجمهورية . وكانت هذه الدور في تلك الفترة مسئولة عن ٧٠٪ من النسخ المنشورة و ٣٠٪ من العناوين . أما في الثمانينات فهي تسيطر على نحو ١٨٠ دار نشر من الـ ٢٣٣ داراً الموجودة في الاتحاد . وتقوم اللجنة بالتنسيق بين الخطط السنوية والخطط طويلة الأجل لدور النشر بل وكل المؤسسات التي من حقها أن تصدر مطبوعات (ماعدا الإدارات والمصالح العلمية والتكنولوجية)

وتضع كل الخطط الاقتصادية الشاملة للقطاع لتدخل ضمن الخطة الوطنية العامة للإتحاد فيما عدا إنتاج الصحف والمجلات المملوكة لمؤسسات الحزب . ومن سلطاتها تعديل مجال تخصص إحدى دور النشر (وهى تمارس ذلك فى الواقع بالاتفاق مع الحزب) كما تستشار فى إنشاء دور جديدة أو إلغاء دور قائمة بالفعل (والرأى الأخير للحزب طبعاً) .

وفى مسائل التموين تقوم لجنة الدولة فى قطاعها بتوزيع مخصصات الورق (الكمية الإجمالية للقطاع تحددها لجنة الدولة للتخطيط) كما تقوم بتوزيع طاقات المطابع على الناشرين لتمكينهم من تنفيذ خطط النشر المناطة بهم ، كذلك تقوم بالتحضير للحصول على موافقات مجالس الوزراء فى الجمهوريات على جداول أجور المؤلفين وتضع صيغ العقود المختلفة بين الناشرين والمؤلفين . وتقوم نفس هذه اللجنة بتحديد أسعار بيع الجملة والتجزئة لكافة المطبوعات الجديدة والمستعملة وذلك بالتشاور مع (لجنة الدولة للأسعار) ، بالإضافة إلى أسعار أحبار الطباعة والحروف (وليس الورق من بينها) وسائر العمليات الطباعية . وهى أيضا تقرر سلم الأجور الخاصة بالموظفين والعمال فى القطاع بالاتفاق مع (لجنة الدولة للعمل والأجور) كما تضع المواصفات والمعايير التى بمقتضاها يتحدد حجم العمالة فى كل دار نشر وهى أخيرا مسئولة مسئولة مباشرة عن التدريب والإعداد المهنى للعاملين فى المجالات الثلاثة بالقطاع أعنى النشر والطبع والتوزيع .

ويتبع (لجنة الدولة للنشر) مجلسان استشاريان هما (مجلس النشر) ، (مجلس التكنولوجيا) ويضم المجلس الأول باحثين وموظفين من دور النشر وممثلين عن عدد من الوزارات ويرأسه رئيس لجنة الدولة للنشر بنفسه ، كما يحضر اجتماعات هذا المجلس موظفون من سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى حيث تناقش قضايا النشر الأساسية . وكان اجتماع ١١ مارس سنة ١٩٧٥ - وكان اجتماعا غير عادى - قد ناقش ثلاث قضايا أساسية هى :

- (أ) تحديد النسب العظمى بين فئات الانتاج الفكرى المختلفة .
- (ب) اتجاهات نشر كتب العلوم والتكنولوجيا على ضوء قرارات المؤتمر الرابع والعشرين للحزب المتعلقة بالتقدم العلمى .
- (ج) تطبيق الاستخدام الآلى فى مجال إدارة وإنتاج الكتب وهى القضية التى نعالجها بشئ من التفصيل فيما بعد .

أما المجلس الثاني وهو (مجلس التكنولوجيا) فهو يختبر ويجرب ويوافق على الخطوط العريضة للسياسة التكنولوجية في مجال الطباعة ويضع الخطط الكاملة للبحث والتطوير والإنشاء في هذا المجال الحيوى .

وتتشكل (لجنة الدولة للنشر) من رئيس يعينه مجلس السوفيت الأعلى ، وله نائب أول وأربعة نواب آخرون ، ومجلس إدارة يعين أفراده مجلس وزراء عموم الاتحاد السوفيتى . ورئيس اللجنة الذى هو فى نفس الوقت رئيس لمجلس الادارة يتحمل المسئولية الشخصية عن قيام اللجنة بمسئولياتها ويحدد مسئوليات وواجبات كل نائب من نوابه . ومنذ المؤتمر الخامس والعشرين للحزب أصبح هذا الرئيس عضوا كاملا فى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى .

وعلى الرغم من أن مجلس الإدارة فى لجنة النشر يفترض فيه مناقشة كافة أمور القطاع والبت فيها ، إلا أن واقع هذا المجلس يشير إلى أنه مجرد كيان استشارى فقط يمكن تنفيذ توصياته إذا صادفت هوى لدى رئيس اللجنة فالرئيس فى حدود قرارات مجلس الوزراء يمكنه اتخاذ الأوامر وإصدار التعليمات إلى أجهزة القطاع دون الرجوع إلى مجلس الإدارة بل وضد رأى مجلس الإدارة ولكن فى الحالة الأخيرة لابد من إحاطة مجلس الوزراء علماً . ومن ثم يمكن القول بأن اتخاذ القرار فى أعلى مستوياته هنا هو عمل فردى . وهو أمر نصادفه فى جل الوزارات السوفيتية رغم المسئولية الجماعية التى تمارس فى مجلس الوزراء نفسه وعدد من لجان الدولة الأخرى مثل لجنة التخطيط .

وهناك دائما اتجاه قوى إلى أن رئيس لجنة النشر من بين من مارسوا العمل الحزبى والايديولوجى بدلا من أن يكونوا خبراء فى النشر بمفهومه المحدد (أهل الثقة بدلا من أهل الخبرة) . وأغلب أعضاء مجلس الإدارة فى اللجنة هم رؤساء الأقسام الرئيسية فيها ورؤساء التحرير الثلاثة وممثلين عن الوزارات والمؤسسات المعنية .

أما عن المسائل التى تعرض على مجلس الإدارة فهى إما مسائل عامة تهتم صناعة النشر ككل والمنشآت التى تتبعها ، وإما مسائل محددة خاصة بكتاب معين أو سلسلة بالذات أو بالإنتاج الفكرى فى موضوع محدد . وكل السلاسل الجديدة التى يخطط الناشر لإصدارها مرهونة بموافقة لجنة الدولة للنشر ونفس الوضع بالنسبة للمطبوعات متعددة المجلدات والتى تعتبر أقل من أن تطلب موافقة اللجنة المركزية للحزب الشيوعى على نشرها ومن الأمثلة على ذلك الأعمال الكاملة لتشيكوف فى ثلاثين مجلداً والتى نشرتها

دار ناوكا . ويستعرض المجلس الكم والكيف المنشور في الموضوعات المختلفة كما يتناول آراء ووجهات النظر التي يبدئها المحررون في دور النشر المختلفة في مجالات عملهم . كما أن الأمر يتطلب موافقة مجلس الإدارة على خطط النشر السنوية وطويلة الأجل لدور النشر المختلفة في الإتحاد .

أما عن الأقسام التي تتفرع إليها لجنة النشر فتصورها الخريطة التالية :

- ١ - مكتب التحرير الرئيسى للكتب السياسية والاجتماعية .
- ٢ - مكتب التحرير الرئيسى للقصص .
- ٣ - مكتب التحرير الرئيسى للكتب العلمية والتكنولوجية .
- ٤ - الإدارة الرئيسية للتخطيط والتنسيق .
- ٥ - الإدارة الرئيسية للناشرين في الجمهوريات والأقاليم .
- ٦ - الإدارة الرئيسية لصناعة الطباعة .
- ٧ - الإدارة الرئيسية لتجارة الكتب ودعاية الكتب .
- ٨ - إدارة التخطيط المالى والإقتصادى (ترقى إلى مرتبة إدارة رئيسية) .
- ٩ - الإدارة الفنية (ترقى إلى مستوى إدارة رئيسية) .
- ١٠ - الإدارة الرئيسية للتصميم والإنشاءات .
- ١١ - الإدارة الرئيسية للتموين (المواد والمعدات) .
- ١٢ - تفتيش الدولة لإختبار جودة المطبوعات .
- ١٣ - إدارة شئون الأفراد .
- ١٤ - إدارة الحسابات والمراجعة (التدقيق) .
- ١٥ - إدارة تنظيم العمل والأجور .
- ١٦ - إدارة العلاقات الدولية .
- ١٧ - الإدارة العامة .
- ١٨ - قسم رئيس الفنانين .
- ١٩ - المكتب الأول (أقرب ما يكون إلى مكتب الأمن وبه موظفون من لجنة الدولة للأمن) .
- ٢٠ - المركز الرئيسى للمعلومات والحاسب الآلى .
- ٢١ - الإدارة الرئيسية لنشر وتصدير الكتب السوفيتية للقارىء الأجنبى .
- ٢٢ - مجلس النشر ومجلس التكنولوجيا .

٢٣ - اتحاد عموم الدولة الصناعى للمطابع الفرعية .

٢٤ - اتحاد عموم الدولة الصناعى .

٢٥ - جريدة : « كينزهنو » .

٢٦ - مجلات : ف ميركينج ، بوليجرافيا ، دتسكايا لتواثورا .

وتقوم مكاتب التحرير الرئيسية بممارسة الإشراف على دور النشر المركزية التابعة لها مباشرة ، ومكتب التحرير الرئيسى للمكتب العلمية والتكنولوجية يتبعه على سبيل المثال سبع عشرة دار نشر مركزية تعمل جميعها فى مجال العلوم والتكنولوجيا . ويخصص لكل مكتب تحرير خطط عدد من دور النشر يتوفر على فحصها وتقرير مدى ملائمة العناوين التى وردت بها للنشر ومدى التغطية الموضوعية فى هذه الخطط لأهداف الدار ، واكتشاف التكرار والقيام بالدراسات الاستطلاعية والجدوى الاقتصادية لتلك الخطط . كذلك فإن نسبة الـ ٢٠٪ احتياطي الورق والطاقة الطباعة التى ترد فى خطط الناشرين لا يمكن استخدامها فى نشر كتب لم ترد بالخطوة إلا بعد موافقة مكتب التحرير الرئيسى .

وإضافة إلى ذلك فإن مكاتب التحرير يطلب إليها القيام بنظرة فورية عامة على كل النشر السوفيتى ، كل فى مجال اهتمامه وتخصصه ، وأن يتولى قيادة التخطيط طويل الأجل للنشر فى تلك المجالات بالتعاون مع الإدارة الرئيسية للناشرين فى الجمهوريات والأقاليم . وهناك على الأقل مكتب واحد (مكتب التحرير الرئيسى للمكتب العلمية والتكنولوجية) توفر على إنشاء مجلس من مديرى كل دور النشر التالية له مباشرة ويحضره موظفون من لجنة الدولة للنشر وممثلون عن دور الطباعة يتباحثون فى الموضوعات ذات المصلحة المشتركة وخاصة التطورات الحديثة فى العلوم والتكنولوجيا والتى ينبغى أن تنعكس فى مطبوعات هذه الدور . ولقد استحدث نفس المكتب أسلوباً جديداً فى العمل ، وذلك بتكوين لجنة من الخبراء المتخصصين تستعرض الإنتاج الفكرى الحديث الصادر عن عدة دور نشر وتحلله وتقيمه فى موضوع بالذات ، وتضمن عملها تقريراً عن الكم والكيف وتوصيات بما يجب أن ينشر وما كان يجب ألا ينشر فى هذا الموضوع .

وتعتبر إدارة التخطيط الاقتصادى والمالى بؤرة (لجنة الدولة للنشر) حيث تتجمع كافة المعلومات والبيانات والاقتصادية والمالية اللازمة للنشر والطبع والتوزيع . وهى تعد مسودة الخطط الاقتصادية للقطاع ككل بحيث تكون جاهزة للتقديم إلى مجلس الوزراء من خلال مجلس إدارة لجنة النشر ، كما أنها صوت مهم - وإن لم تكن الصوت الوحيد -

في تقرير حجم المساعدات التي تتلقاها دور النشر من ميزانية الدولة وتحديد الائتمانات البنكية ، وإعادة توزيع واستخدام الأرباح والاحتياجات المالية .

أما الإدارة الرئيسية للتخطيط والتنسيق فقد جرى استحداثها سنة ١٩٧٢ للقيام بعبء التنسيق بين العناوين الواردة في خطط النشر (وسنشرها بالتفصيل بعد ذلك) كما قامت في سنة ١٩٧٥ بإعداد خطط شاملة بكافة العناوين في الاتحاد السوفيتي إلى مجلس لجنة النشر وخطط بالكتب في الموضوعات التي يهتم بها الحزب والحكومة وكل هذه الجهود طبعاً جاءت من الخطط التي قدمها الناشرون . ويبدو أن الهدف من هذه الإدارة أساساً هو استبعاد التكرار لتوفير الورق وليس بهدف إدخال تغييرات في البنية الأساسية أو التغطية الخاصة بكل دار نشر .

والإدارة الرئيسية للمتموين (المواد والمعدات) مسئولة عن إعداد الخطة السنوية لاحتياجات القطاع من واقع البيانات والأرقام التي تقدمها لجنة الدولة للتخطيط (جو سبلان) ومجلس الوزراء فيما يتعلق بالنشر (محددة بملايين الملازم المطبوعة) وترجم كل ذلك إلى طاقة طباعة ، كميات ورق ، مواد تجليد ، حبر طباعة ، رصاص حروف . وبعد موافقة مجلس الإدارة على هذه الخطة تقدم مع التفسيرات اللازمة إلى لجنة الدولة للخطة ، والمؤسسات المعنية الأخرى المسئولة عن إنتاج وتوزيع المواد المحددة في الخطة . وبعد ذلك تقوم الإدارة بتحديد الأنصبة من تلك المواد على القطاع بالتشاور مع الأقسام المختلفة في لجنة الدولة للنشر والمتصلة مباشرة بالناشرين والطابعين بناء على عقود تبرم بينها وبينهم .

٣ - أجهزة النشر الجمهورية والإقليمية :

لجان النشر في الجمهوريات وإدارات النشر في مناطق الإدارة الذاتية تخضع لنوع من « التبعية الثنائية » على نحو ما تخضع له كثير من الوزارات السوفيتية حيث تتبع لمجلس الوزراء في جمهوريتها (أو منطقتها) وللجنة الدولة للنشر . وهذه الأخيرة كما أوضحنا سابقاً هي التي تحدد السياسات العامة وظروف النشر في عموم الاتحاد . وقد تقوم من خلال هذا النظام الطبقي بإعطاء تعليمات وأوامر لإدارات النشر الجمهورية والمحلية في كثير من الأمور العامة والدقيقة أيضاً . ومن خلال هذه الإدارات إلى أي دار نشر تحت سيطرتها ففي سنة ١٩٧٣ على سبيل المثال خلال دراسة إمكانية رفع الربحية في مجال النشر طلبت اللجنة من كافة اللجان في الجمهوريات دراسة الأداء في كل دور النشر التي

تحقق خسائر مخططة ، ودراسة الطرق الكفيلة بخفض المساعدات لهذه الدور ، ومثال آخر سنة ١٩٧٦ عندما كانت لجنة الدولة للنشر تدرس خطة النشر في دار النشر كازاخستان فوافقت على هذه الخطة من حيث المبدأ ولكنها وجهت تعليماتها إلى الناشرين بضرورة توجيه اهتمام أكبر إلى الكتب التي تتعلق بسياسة الحزب الخارجية وتوعية النظريات الاقتصادية البورجوازية .

وفي الاتجاه المضاد فإنه يتحتم على لجان النشر في الجمهوريات أن تنشئ موافقة لجنة الدولة للنشر على القرارات والإجراءات الهامة التي تريد اتخاذها ، ويدل على ذلك أن رئيس لجنة النشر في جمهورية كازاخستان قد شكى في سنة ١٩٧٢ من أن لجنته قامت عدة مرات باقتراح تأسيس دار نشر لكتب الأطفال في الجمهورية - وهي خطوة تحتاج إلى موافقة الحزب ولجنة الدولة للنشر - ولكنها لم تتلق أى رد .

وتعكس لوائح وبنية إدارات النشر الجمهورية والمحلية السلطات المحدودة والنطاق الضيق الذى تتحرك فيه ، إذ أن كل لجنة أو إدارة محلية تقوم - بالنسبة لدور النشر التى تحت سلطانها والهيئات التى تشرف عليها - بالتنسيق بين خطط النشر والموافقة عليها ، وعمل ترتيبات الورق ومواد الطباعة الأخرى ولا يعنى هذا أى تحول عن ضرورة تنسيق وموافقة لجنة الدولة على المادة العلمية لكل الكتب والكتيبات فى سائر جمهوريات الاتحاد . وهناك من الدلائل ما يشير إلى أن لجان النشر فى الجمهوريات تقوم داخل قلة من دور النشر بفحص بعض الأصول الهامة وتقرر صلاحيتها أو عدم صلاحيتها للنشر قبل أن يقول الناشر نفسه رأيه فى تلك الأصول وقبل أن يقبلها للنشر . وفى حالة الأعمال التى تقترح بعض الهيئات أو المؤسسات (من غير دور النشر) نشرها فإن لجنة النشر المحلية مفوضة مبدئياً فى فحص هذه الأصول وتقارير الخبراء عليها قبل إعطاء الموافقة على خطط النشر .

٤ - الكيانات الأخرى فى النشر السوفيتى :

من بين الوزارات المركزية ولجان الدولة التى لها تأثير عظيم على نشاطات لجنة الدولة للنشر والطباعة وتجارة الكتب ، لجنة الدولة للتخطيط (جو سبلان) وباعتبارها الوكالة المركزية للتخطيط فإنها تقوم بتوزيع المواد الخام والمنتجات التى تعتبرها الحكومة ذات أهمية قصوى فى الإقتصاد الوطنى وذلك على نطاق الاتحاد كله . ومن المواد ذات الأهمية لقطاع النشر الورق .

وتخضع لجنة الدولة للتخطيط بطبيعة الحال لسلطة مجلس وزراء الاتحاد واللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ويمكن أن تملأ عليها التعليمات من إحداهما أو كلاهما بتغيير توزيعاتها لمساندة قرار سياسي على ، ذلك أن اللجنة المركزية قد عبرت في سنة ١٩٧٠ عن استيائها من زيادة كمية المطبوعات التي تصدرها الوزارات والهيئات الأخرى من غير دور النشر ومن ثم جاءت التعليمات إلى لجنة الدولة للتخطيط بتقييد كمية الورق المخصصة لهذه الهيئات وأن تحول الكميات الزائدة إلى لجنة الطباعة (في ذلك الوقت) لزيادة نسخ الكتب المدرسية . أما المواد والأعتدة التي لا تناط بلجنة التخطيط فتقوم بتقديمها إلى صناعة النشر لجنة الدولة لتموين المواد والمعدات والوزارات والإدارات الأخرى كل فيما يخصه . ويجب أن ننوه إلى أن خطة النشر السنوية على مستوى كل الاتحاد يجب أن تقدم إلى لجنة التخطيط عن طريق لجنة النشر وذلك لتدبير مؤشرات الخطة ومتطلباتها . كما أن مبادئ تحول مؤسسات النشر السوفيتية إلى النظام الجديد للتخطيط والحوافز كما سنرى بعد كان لا يمكن تطبيقه دون الموافقة التفصيلية عليه من جانب لجنة التخطيط ، كما أن تحول كل دار نشر على حدة إلى هذا النظام تطلب نفس الإجراء .

ومن بين المؤسسات الحكومية الأخرى التي لها صوت مسموع في صناعة النشر وزارة المالية لعموم الاتحاد التي تقوم - بالتعاون مع وزارات المالية في الجمهوريات - بالتفتيش على الخطط المالية لدور النشر وغالباً ما تقوم بالتعديل في تقديرات الناشرين المالية ، كما تقوم بالاشتراك في اتخاذ القرارات المؤثرة في صناعة النشر ككل مثل تعديل أسعار بيع الكتب للجمهور ، وهو ما دعت إليه اللجنة المركزية سنة ١٩٧٠ . كذلك فإن لجنة الدولة للأسعار والتي اشتركت في هذا القرار الأخير تقوم بالتفتيش باستمرار على أسعار الناشرين (وبالمناسبة وجدت هذه اللجنة أن دار نشر كولوس قد رفعت أسعار خمسة كتب بما حقق لها دخلاً إضافياً قدره - ٣٩٠.٠٠ روبل) وتعتبر لجنة الدولة للعمل والأجور من المؤسسات الحكومية الهامة التي تطلب موافقتها على لوائح الأجور والمرتبات والحوافز ودرجات الموظفين والعقود الخاصة بين الناشرين وباعة الكتب .

وفي الأمور الخاصة بالتوظيف والمرتبات والحوافز فإن مديري دور النشر لابد لهم أيضاً من التشاور أو الاتفاق مع تنظيمات الاتحادات التجارية اعتباراً من المستوى المركزي وانتهاء بمستوى المنشأة . وعلى سبيل المثال عندما تفشل دار النشر في تحقيق خطة النشر السنوية بدرجة مرضية فإن الإدارة العليا بها قد تلجأ إلى خفض مبالغ الأرباح

المحولة إلى بند حوافز الدار ، ولكن بعد موافقة اللجنة المركزية لاتحاد العاملين في قطاع الثقافة أو اللجنة الجمهورية المماثلة . وسوف نرى كثيرا من هذه الأمثلة على الصفحات التالية .

ومن الهيئات على مستوى الوزارة والتي تؤثر في نوع معين من النشر على مستوى الإتحاد ومستوى الجمهوريات وزارات التعليم العام ووزارة عموم الإتحاد للتعليم العالي والثانوى الخاص ، ولجنة الدولة للعلوم والتكنولوجيا . ومن الطبيعي أن تمارس وزارات التعليم سيطرة حديدية على تخطيط ومحتويات الكتب الدراسية . كما أن لجنة الدولة للعلوم والتكنولوجيا لها مسئولية خاصة بإزاء كتب العلوم والتكنولوجيا ، ولها نفس سلطات لجنة الدولة للنشر (تحت إشراف وموافقة اللجنة المركزية للحزب الشيوعى) فى الموافقة على خطط نشر الدور والهيئات المتخصصة فى العلوم والتكنولوجيا وتنقيح تلك الخطط . وهناك مؤسسة حكومية أخرى لها تأثيرها على صناعة النشر ألا وهى الرقابة ، وذلك على مستوى دار النشر الواحدة كما سأتى ذكره تفصيلا بعد .

٥ - عمليات التنسيق :

تقوم لجنة الدولة للنشر بالتنسيق بين المطبوعات المزمع نشرها ، لأن الخطوة الأولى فى النشر السوفيتى هى مراجعة كل عنوان يزعم الناشر نشره . وتختلف عملية التنسيق عن عملية التخطيط السنوى والتخطيط طويل الأجل للكتب التى ستنتشر وهى العملية التى تقوم بها لجنة النشر مع الناشرين . إذ أن خطط النشر قد تتضمن عناوين جرى تنسيقها بالفعل واتفق عليها أو عناوين مازالت تحت الإعداد أو عناوين لم يوافق عليها أو تنسق بعد ، وإنما التنسيق الذى تقوم به اللجنة هو أساساً إدراج عنوان معين (مخطوط) أو مخطط مؤلف فى خطة الناشر . ومنذ سنة ١٩٧٤ خضعت كل المطبوعات لعملية التنسيق هذه بصرف النظر عن الجهة التى تنشرها (وكانت اللوائح قبل ذلك التاريخ تستبعد مطبوعات الحزب ، الحكومة ، الاتحاد التجارى والكومسومول من عملية التنسيق ، كذلك فإن عملية التنسيق هذه عمل مختلف عن الرقابة التى تمارسها الجلافلت على الكتاب قبل دخوله إلى المطبعة مباشرة .

وتبدأ عملية التنسيق بعد أن تعبر دار النشر عن رغبتها فى نشر عمل معين ووردت أصوله إلى الدار أو وضع المؤلف مخطظه وقبل توقيع العقد مع المؤلف حيث ترسل إلى

لجنة الدولة للنشر استمارة معينة تتضمن معلومات تفصيلية عن الكتاب (عن طريق إدارة النشر المحلية إذا كان الناشر خاضعاً لها) وتلقى الإدارة الرئيسية للتخطيط والتنسيق المذكورة سابقاً الاستمارات وبالتشاور مع مكتب التحرير المناسب تقرر الموافقة على نشره أو رفضه أو تأجيل النشر ويؤثر بذلك على الاستمارة الخاصة بالعمل . كما قد تقرر الإدارة تخفيض عدد النسخ التي تطبع من الكتاب (وتقضى تعليمات التنسيق بتخفيض عدد النسخ فقط وليس بزيادتها) . كما قد يعنى التنسيق الذى تمارسه الإدارة تحويل كتاب ما إلى ناشر آخر أو تعديل في فكرة الكتاب أو أسلوب المعالجة . ولقد تلقت هذه الإدارة على سبيل المثال في سنة ١٩٧٧ (٤٥٥٥٤) استمارة من دور النشر من بينها ٥١٠٩ جرى التأشير بتأجيلها ، وأكثر من ألف عنوان رفض نشرها ، وأكثر من ٣٠٠ تختصر في الحجم . والهدف من هذا التنسيق كما نصت عليه اللوائح هو المحافظة على التخصيصات المحددة المعالم بين دور النشر وتجنب التكرار في الموضوعات المنشورة والإقتصاد في استهلاك الورق ويقوم الحاسب الآلى بعد ذلك بإعداد قوائم محسبة بالعناوين التي جرى تنسيقها على النحو سالف الذكر ، ومن ثم فهي تصلح للنشر ، وترسل هذه القوائم إلى دور النشر والهيئات المعنية للعمل بموجبها . ولايستطيع الناشر عادة أن يتعاقد مع المؤلف قبل إدراج عمله في هذه القوائم المنسقة . وثمة تنسيق آخر يحدث على نفس الأسس عندما تقوم لجنة النشر بفحص خطط الناشرين لتحريرها كل سنة . وقد ذكرت المصادر أن ١٥٠٠ عنوان قد استبعدت من مسودات الخطط في هذه المرحلة سنة ١٩٧٤ .

وأكدت لجنة النشر في سنة ١٩٧٦ أن بعض دور النشر وبعض إدارات النشر المحلية قد تبنت اتجاهها خاطئاً ضد عملية التنسيق المركزي ، برفض ما اعتقدوه تدخلاً خارجياً في خطط النشر محاولين ممارسة وتأكيده « استقلالهم » .

ويدعم ذلك ما طلبه نائب رئيس لجنة النشر في نفس السنة من وقف التعديلات التي يدخلها بعض الناشرين على الخطط التي تمت الموافقة عليها بنسبة من ٢٠ إلى ٣٠٪ وهذا ما يجعلنا نعتقد بأن عملية التنسيق هذه مازال غير ملزمة تماماً .

٦ - دورة التخطيط :

يشكل العمل الإداري الذي يتحكم في تخطيط وانسياب المطبوعات سواء بالنسبة للعنوان الواحد أو الانتاج السنوى ككل ، الجانب الأكبر من نشاط لجنة الدولة للنشر

ولجنة الدولة للتخطيط في عملها المتعلق بالنشر . أما العمليات الأخرى مثل إعداد اللوائح الجديدة أو الاستشارات في الحالات الخاصة ، فإنها لا تحتاج إلا إلى مجهود صغير نسبياً أصغر من المجهود الذى يبذل في إعداد وإشراف وتحليل خطط وإنتاج الناشرين سنة بعد سنة .

ويتضمن التخطيط طويل الأجل (لفترات أطول من سنة) من لجنة الدولة للنشر سلسلة من الخطط الفوقية الشاملة والتي تقسم إلى موضوعات أو مجالات وتحت كل موضوع العناوين التي ستنتشر فيه طوال فترة الخمس سنوات ، ومن أمثلة تلك الخطط طويلة الأجل ما يعرف بـ « الخطة المركبة للإنتاج الفكرى في مجال العلوم والتكنولوجيا » وخطة « الإنتاج الفكرى الكلاسيكى والمعاصر عن شعوب الإتحاد السوفيتى » . وهذه الخطط شأنها شأن الخطط السنوية تعتمد على خطط دور النشر الفردية ومقترحاتها . بل إن هناك من الخطط طويلة الأجل ما يمتد إلى أكثر من خمس سنوات ، ربما عشر سنوات أو خمس عشرة سنة ، ولكنها حالات استثنائية إذ تقوم لجنة الدولة بإعداد دراسات مستقبلية عن النشر في الإتحاد السوفيتى حتى سنة ٢٠٠٠ .

ولعل أهم الخطط طويلة الأجل والملموسة التي تعدها لجنة الدولة للنشر والمخوفة بعدد كبير من المخاطر هي تلك الخطط الخمسية التي تعدها بالتعاون مع لجنة الدولة للتخطيط لتدخل ضمن الخطة الإقتصادية الخمسية للدولة . ومن الواضح أن لجنة الدولة للتخطيط لا تتعمق النظر إلى محتويات الكتب التي تتضمنها الخطة ولا تنظر إطلائاً في كتاب معين أو عنوان ما ، بل تنظر إلى طاقة الطباعة المطلوبة (في علاقتها بإمكانيات الطباعة داخل الإتحاد السوفيتى والطباعة الموجودة في الدول الاشتراكية الأخرى التي يمكن استغلالها) ، وكميات الورق والمواد الأخرى التي تحتاجها الخطة . وبالتالي يمكن للجنة الدولة للتخطيط أن تقترح ما يمكن إعطاؤه لقطاع النشر على ضوء الصورة الكاملة والأولويات في خطة الدولة بعامه .

وفي الخطة الخمسية التاسعة (١٩٧١ - ١٩٧٥) قامت لجنة النشر لأول مرة بإعداد خطة خمسية لكل دار نشر على حدة ولكل مطبعة ولكل متجر كتب وذلك بالاتفاق مع لجنة الدولة للتخطيط . وقسمت هذه الخطة الخمسية إلى خطط سنوية (وحتى هذه الخطط تحتاج إلى تأكيد قبل تنفيذها) . وكان هذا الاتجاه جديداً في نوعه وتحولاً عن سياسة الخطط السنوية وحدها . ولكن منذ سنة ١٩٧٣ وبسبب مشاكل

الورق والطباعة بدأ القطاع في الإعتماد على الخطط السنوية للناشرين كأساس للتخطيط في المجالات الثلاثة بالقطاع . هذه الخطط التي يعدها الناشر أو بالأحرى إنتاج وبيع العناوين المدرجة بها هي الآن معيار الحكم على وفاء الناشرين بالتزاماتهم والطابعين وباعة الكتب بخططهم الانتاجية والتسويقية . وذلك على العكس مما كان سائدا قبل ذلك من الحكم على خطط الطابعين وباعة الكتب بمعزل عن خطط الناشرين . ومن ثم لم يكن هناك حافز لدى الطابعين أو باعة الكتب لإنجاز ما يرد بخطط الناشرين ، بل على النقيض تماماً كان الطابعون وباعة الكتب يعطون الإهتمام الأكبر للكتب التي تدر عليهم ربحاً أوفر والكتب التي تحقق إنجاز ما جاء بخططهم هم .

كذلك فإن توقيت الجوانب المختلفة في تتابع تنفيذ الخطة قد تم تغييره في سنة ١٩٧٦ لتمكين الناشر من قفل حساباته المالية وجداوله الإنتاجية بعد الموافقة على الخطة مباشرة بحيث تكون خطط الناشرين كلها جاهزة في النصف الثاني من السنة السابقة على بدء تنفيذها بما يمكن من إرسال نسخ من تلك الخطط (وكل عنوان فيها موصوف بدقة) إلى تجار الكتب في موعد أقصاه أول يناير من السنة السابقة على الخطة (تبدأ سنة الخطة عادة من أول يناير) ويتاح لتجار الكتب فترة ٧٥ يوماً من تسلم الخطة لجمع طلبات الشراء من مظانها المختلفة وتقديمها إلى الجهات المعنية في موعد أقصاه ١٥ من مارس ويحدد في هذه الطلبات عدد النسخ المطلوبة . وفي الشهر الذي يتلو تتجمع لدى الناشر صورة كاملة عن الموقف فيقارن عدد النسخ المطلوبة بكميات الورق وإمكانات الطباعة المتاحة ومعدلات الإنتاج التي أمثلتها الخطة الخمسية . ومن ثم يعدلون في حجم طبعة الكتاب طبقاً للموقف وترسل أية تعديلات للموافقة عليها في لجنة الدولة للنشر في موعد أقصاه ١٥ أبريل ، وفي أول مايو تكون الصورة الجديدة لدى تجار الكتب وفي نفس الوقت يخطر الناشر الطابعين المربوطين إليهم بالصورة النهائية للخطة حتى يرتبوا أمورهم على ذلك . وفي موعد أقصاه ١٠ مايو يقوم الناشر بإخطار مكتب التحرير الرئيسي الذي يتبعونه بكمية الإنتاج التي يتوقعونها كل شهر لتوقيت حصول المطابع على حصص الورق والمواد الأخرى في موعد أقصاه ٢٥ مايو .

وعندئذ تجتمع مكاتب التحرير الرئيسية والإدارة الرئيسية لصناعة الطباعة والإدارة الرئيسية للتخطيط المالي والاقتصادي لوضع الصورة المبدئية الكاملة للخطة الاقتصادية والإنتاجية لكل قطاع . ويتوفر مجلس إدارة لجنة الدولة للنشر على النظر في هذه المسودة ويبحث بها إلى مجلس الوزراء ولجنة الدولة للتخطيط في موعد أقصاه ١٥ يونيو ، وعندما

يقر مجلس الوزراء الخطة وعندما توافق لجنة التخطيط على ما جاء بها من مؤشرات الإنتاج تبدأ لجنة النشر في إرسال الجزء الخاص بكل ناشر في الخطة إليه وكذلك ما يخص كل طابع أو بائع كتب حتى يتسنى لكل منهم أن يبنى ترتيباته على ذلك . وعلى الجانب الآخر تقوم لجنة الدولة للنشر بإعادة صياغة كافة خطط دور النشر على أساس موضوعي قبل ١٥ أكتوبر . وأية تغييرات في تخصيص طاقات الطباعة أو كميات الورق (والتي تتطلب ضرورة موافقة اللجنة عليها) ، يمكن إدراجها في خطط الناشرين والطابعين حتى ٢٠ ديسمبر . وأخيراً فإن كافة العقود بين الناشر والطابع وبين الناشر وتجار الكتب لابد من توقيعها في موعد أقصاه ٢٥ ديسمبر أى قبل بدء السنة الإنتاجية سنة تنفيذ الخطة بأيام . وعادة ما تنص العقود على كميات إنتاج شهرية وفصلية بين الناشر والطابع ويجب إبلاغ هذه الإتفاقات الشهرية والفصلية إلى لجنة النشر بانتظام على مدار سنة تنفيذ الخطة .

هذا التخطيط لجدول النشر أدخل على سبيل التجربة بداية في دارين مركزيين هما (ايكونوميكا ، ميسيل) وعدد من الدور الجمهورية سنة ١٩٧٤ . وقيمت التجربة الجديدة بعد نهاية ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، وأشارت النتائج إلى نجاح التجربة ومع ذلك لم تعمم التجربة إلا بعد سنة ١٩٧٧ على معظم دور النشر المركزية والجمهورية مع وقوع بعض الأخطاء عند التطبيق وعلى سبيل المثال فإن خطط الناشرين لم تصل إلى تجار الكتب إلا في أغسطس من السنة السابقة على التنفيذ (بدلاً من يناير) ، مع ما في ذلك من عدم تحديد حجم الطبعة إلا في نوفمبر على الرغم من أن تخصيص طاقات الطباعة كان يجب أن يتم في يوليو .

وإذا كانت تلك هي دورة التخطيط على المستوى المركزي فإن لجان النشر في الجمهوريات تعالج عمليات النشر السنوية على نطاق الجمهوريات بنفس الأسلوب ولكن مع إجراء إضافي هو تقديم بيان بالأصول المجازة للنشر ومخططات المؤلفين المجازة للتأليف إلى لجنة الدولة للنشر لتنسيقها . ومن ثم الحصول على موافقة هذه اللجنة على خطط الناشرين في الجمهوريات . وفي جمهورية أوكرانيا تحتم اللوائح ضرورة جعل خطط النشر أساساً لعمل باعة الكتب والطابعين ، كما هي أساس لعمل الناشرين وأى عنوان يحتتمل أن يحقق خسارة أكبر من ٥٠٠٠ روبل يجب ألا ينشر إلا بموافقة لجنة النشر في الجمهورية .

٧ - النظام الآلي في إدارة عمليات النشر :

أدت مركزة عمليات صناعة النشر السوفيتية في يد لجنة الدولة إلى أن تقوم هذه اللجنة بكثير من التفاصيل في وضع السياسة والموازنة والإنتاج ، وهى التفاصيل التى تتم على مستوى دار النشر الفردية في دول الغرب . وأكثر من هذا كان على لجنة النشر أن تقيم بناءً إدارياً هرمياً يسمح بانسياب التخطيط والتنسيق في عروق كل قطاع النشر والطباعة والتوزيع ، وجانب كبير من نشاط هذا الجهاز يوجه إلى توزيع حصص الورق المحددة بناء على خطط أكثر من ٢٠٠ ناشر وبناء على طاقات ومعدات أكثر من ٣٠٠٠ دار طباعة تحت سيطرتها .

وكان هناك من الأسباب الكثيرة ما يدعو إلى استخدام أنظمة آلية مبنية على الحاسبات الالكترونية لإنجاز الأعمال من هذا النوع الذى يتطلب عمليات حساسية واسعة النطاق وإعداد قوائم مستفيضة تتكرر على فترات منتظمة . ولذلك سارعت لجنة الدولة للنشر في سنة ١٩٧٢ إلى إدخال (الأنظمة الآلية في إدارة صناعة النشر) . والنظام الآلى الموجود الآن هناك نظام ضخم يمتد إلى آفاق أبعد من مجرد العمليات التى ذكرناها سابقاً وليس له نظير في دول الغرب ، فهو إلى جانب القيام بالعمليات الحساسة اللازمة للمخطط الإقتصادية والإنتاجية في كل القطاع ، يقوم بإعداد المؤشرات اللازمة لتنفيذ تلك الخطط ويقدم معلومات منتظمة عن الوضع الإقتصادى لكل دار نشر على حدة ولصناعة النشر ككل . وأكثر من ذلك صمم النظام بحيث يقبل بيانات بيلوجرافية عن كل كتاب نشر أو تحت النشر ، وعن كل مخطط قدم للناشر مما يساعد على تجنب التكرار في التغطية وعلى تسجيل تخصص كل مؤلف ، ويكشف عن الثغرات الموجودة في مجالات النشر المختلفة مما يساعد على سد ومعالجة هذه الثغرات . كذلك يقبل النظام البيانات الواردة من تجار الكتب مما يمكن من ضبط مخزون الكتب لديهم وتحليل العرض والطلب والمبيعات . وفي سنة ١٩٧٦ تم رصد ٤٨,٨ مليون روبل لادخال أنظمة آلية أخرى أصغر حجماً إلى قطاع النشر لإدارة العمل في مجمعات دور النشر ودور الطبع بل وأيضاً في دور النشر والطباعة الفردية .

ومن المعتقد أن أربعة أنظمة آلية فرعية قد بدأت العمل في سنة ١٩٧٥ ، وهى تتصل بالمراكز الآلية الموجودة لدى لجنة النشر وغرفة الكتاب لعموم الإتحاد وكانت هذه الأنظمة الفرعية قد قامت لتغطي الحسابات ، شئون العاملين ، الشئون المالية ، المرحلة

الأولى من تنسيق الأصول . ويمكن عملية التنسيق تعتبر الجانب الأول من نظام فرعىخصص فيما بعد لمجال النشر وحده ، وفي مرحلة تالية أدخلت مخططات المؤلفين عن الكتب المزمع تأليفها هي الأخرى في هذا النظام الفرعى (حوالى ٤٠,٠٠٠ مخطط سنوياً) وربطت بالنظام الرئيسى في مركز معلومات لجنة الدولة للنشر . وقد يسر ذلك الربط اكتشاف التكرار في الموضوعات في مرحلة مبكرة بل وأكثر من ذلك ساعد كثيرا على كشف الموضوعات التى تحتاج إلى معالجة والمؤلفين المتخصصين في موضوعات محددة .

وحظى مجال الطباعة هو الآخر بنظام فرعى مماثل لنظام مجال النشر لتخزين معلومات عن الورق ومواد الطباعة الأخرى وطاقات الطباعة المتاحة . ويساعد هذا النظام بطبيعة الحال على سرعة مقابلة واقع الطاقات الطباعية باحتياجات الناشرين والكميات التى يجب أن تطبع في سنة معينة . وهو العمل الذى كان يوصف بأنه « تمرين حساب صعب » يشغل عدة إدارات وأقسام داخل لجنة النشر لمدة أربع أو خمسة أشهر ويعتمد على الخبرات والمهارات الطويلة .

وبنفس الطريقة حظى الجناح الثالث وهو تجارة الكتب وفي نفس الوقت بنظام آلى فرعى يستخدمه في ضبط الرصيد الموجود لديه من جهة وفي سرعة نقل طلبات ما قبل النشر إلى الناشرين من جهة ثانية . وكان باعة الكتب طبقاً للنظام اليدوى ينقلون هذه الطلبات إلى الناشرين في شهرين ونصف من تلقى الخطط كما أشرنا من قبل . وجانب كبير من تلك الفترة كان يضيع في نسخ تلك الطلبات على المستوى المحلى والجمهورى ثم المستوى الوطنى ، ولكنها بعد إدخال النظام الآلى اختصرت كثيرا من الوقت والإجراءات وقد يسر النظام مسألة تحديد النسخ لكل متجر في حالة زيادة الطلبات عن النسخ المطبوعة وهو ما يحدث كثيرا في الإتحاد السوفيتى . كما ساعد في سرعة تحليل المبيعات تبعا للناشر ونوع المطبوع والمتجر والكتاب الواحد .

ومن الأنظمة الفرعية التى استقرت الآن النظام الفرعى لتخزين البيانات البليوجرافية عن الكتب والكتيبات المنشورة حديثا ، ويستمد هذا النظام بياناته من النسخ التى تقدم للإيداع (ويسمونها هناك النسخ الضابطة) في غرفة كتاب عموم الإتحاد (وهى الوكالة المركزية للتسجيل البليوجرافى السوفيتى) . وإلى جانب فائدة هذا النظام الفرعى في تقديم البيانات البليوجرافية حين تطلب إلى سائر الأنظمة الفرعية المذكورة سابقاً فإن هذا النظام يعتمد عليه الآن في تجميع البليوجرافيات الجارية المحسبة .

والحقيقة التي لا مرأى فيها أن إدخال هذه الأنظمة الآلية سواء الرئيسى منها أو الفرعى لم يحدث لرغبة فيها لذاتها أو جريا وراء « موضة » العقول الالكترونية الموجودة في الدول الغربية ، ولكنها أدخلت لحاجة فعلية إليها ويقصد السيطرة الكاملة على عملية النشر ابتداءً من مخططات المؤلفين ومروراً بكافة مراحل التحرير والإنتاج والوصف البليوجرافى ثم تحليل المبيعات والتنبؤ بمؤشرات المستقبل وتنظيم النشر في المستقبل . ولقد جربت صناعات كثيرة في الإتحاد السوفيتى إدخال الأنظمة الآلية في إدارة أعمالها ولكن أكبر الأنظمة وأكثرها اكتمالا - بل الاستثناء الوحيد - هو النظام الموجود في مجال النشر . ومن المؤكد أن إدخال هذا النظام الآلى الضخم ستكون له آثاره على حركة النشر في الإتحاد السوفيتى ، وسرعة الأداء فيها وبالتالي سيؤدى إلى توسع هائل في تلك الحركة ونموها وهو ما نلاحظ بواكيره في أوائل الثمانينات متمثلا في زيادة عدد المفردات المنشورة وأقل القليل من الفاقد في الوقت والجهد والإمكانات .

وإذا كانت تلك هى النظرة الكلية إلى هيكل النشر في الإتحاد السوفيتى فإن صورة الناشر في الإتحاد لا يمكن أن تكتمل إلا إذا نظرنا عن قرب في الأداء اليومى لدار النشر السوفيتية ، وهو ما نتناوله تفصيلا على الصفحات التالية :

٨ - دار النشر السوفيتية :

لا مرأى في أن الحزب الشيوعى والحكومة في الإتحاد السوفيتى يتحكمان إلى أبعد حد في تطوير وإدارة عملية النشر مما لا يدع لدار النشر سوى سلطات محدودة تمارسها في داخلها وبالتالي لا تستطيع إتخاذ قرارات ذات بال في حالات الطوارئ . وقد ظهرت في السنوات الأخيرة بالإتحاد آراء تدعو إلى اعطاء المؤسسات الفكرية والتعليمية نوعا من المرونة في اتخاذ قراراتها ، وإلى أن يقتصر دور السلطات العليا على عملية التنسيق بين الدور المختلفة وإرساء الخطوط الايديولوجية العامة والتدخل فقط عندما يستدعى الأمر ذلك . وللدخول في تفاصيل دار النشر السوفيتية وعملها اليومى فإن الباحث سوف يسعى إلى تغطية الجزئيات الآتية :

(أ) التنظيم الإدارى لدار النشر .

(ب) المدير وهيئة التحرير .

(ج) مجالس التحرير .

(د) قرارات التنظيم الداخلى .

(هـ) الرقابة .

(و) الوضع الإقتصادى لدار النشر .

(ز) الحصول على الأصول ومعالجتها .

(ح) الرواتب والحوافز .

(ط) أحجام الطبعات .

(أ) التنظيم الإدارى العام لدار النشر :

قد تتبع دار النشر السوفيتية « لجنة الدولة للنشر » مباشرة أو أى من فروعها (لجنة الجمهورية أو إدارة النشر المحلية) . وقد تخضع لتبعية ثنائية أى تكون مسئولة أمام لجنة النشر وأية مؤسسة أخرى فى الدولة ، كما قد تدار دار النشر بواسطة مؤسسة فردية واحدة . وفى الحالتين الثانية والثالثة تحتفظ لجنة الدولة للنشر بحقها فى تطبيق إجراءات التنسيق على كل دور النشر بصرف النظر عن التبعيات الجانبية لها وأن تضع المعايير والنماذج الإجبارية لكثير من جوانب العمل الداخلى بالدار وأن تضع الخطوط الرئيسية للأداء الإقتصادى مثل أسعار التجزئة - حصص الورق وطاقات المطابع - وتطبق « لائحة دار النشر الاشتراكية » الصادرة سنة ١٩٦٨ على كل دور النشر العاملة فى جميع الجمهوريات . وترسى هذه اللائحة الإلتزامات والحقوق الأساسية : الأيدولوجية والمالية والتنظيمية لهذه الدور .

وطبقا لبنود هذه « اللائحة » فإن الإدارة العليا فى دار النشر هى التى تضع الأرقام التى تقوم دار النشر بأعداد خططها على هدى منها . هذه الخطط بعد مناقشتها مناقشة مستفيضة مع المنظمات المعنية وذات الصلة لأبد من رفعها إلى الإدارة العليا للموافقة عليها ، وهذه الإدارة مسئولة بعد ذلك عن تأمين التمويل والإمدادات اللازمة لتنفيذها .

ومدير دار النشر تعينه الإدارة العليا بالدار كذلك تقوم هذه الإدارة بتعيين المديرين المساعدين ورؤساء أقسام التحرير ورئيس الحسابات بتوصية من المدير .

وبالإضافة إلى هيمنة الإدارة العليا على المجالس الاستشارية فى الدار فإن عليها أيضاً وضع تقرير دقيق عن سير العمل بالدار سنوياً . والحقيقة أن أسلوب وأداء دار النشر عرضة بصفة مستمرة - شأنه شأن كل المنشآت السوفيتية - لرقابة كوادى الرقابة الشعبية وإشراف كوادى الحزب .

(ب) المدير وموظفو التحرير :

يعين مدير الدار ويفصل من قبل الإدارة العليا (مجلس الإدارة) لدار النشر ويتحمل المسؤولية كاملة عن عمل الدار بما في ذلك تطبيق الايديولوجية وسائر أنواع المطبوعات التي تنشرها الدار وتحقيق خطط النشر والمستهدف الإقتصادي . وكما أشرنا من قبل فإن كثيراً من العوامل المؤثرة في النشاط الإقتصادي للدار تخرج عن سلطاته ، على الرغم من أن التخطيط الإقتصادي الداخلي من سلطاته هو بدون ضغط خارجي وخطط النشر التي يضعها هو وموظفو التحرير لا بد من عرضها للموافقة عليها أو تعديلها من جانب الإدارة العليا المشرفة على الدار . وفي أمور التوظيف فإن كل اللوائح المنظمة للأجور لا بد وأن تغطي بموافقة المدير على أن تتمشى مع آراء لجنة الإتحاد التجاري المحلية كما أن فصل الموظفين لا بد وأن يخضع لموافقة اللجنة . ومن بين مهام المدير أيضاً التوقيع على الأصول التي تقبل للنشر قبل ذهابها إلى المطبعة ومناقشة موظفي التحرير في أمور حيوية مثل حجم الطبعة وترتيبات الاعلان والدعاية واقتصاديات العمل .

ومدير التحرير بالدار هو النائب الأول لمدير الدار (والنائب الثاني هو المسئول عن الإنتاج والتموين) ومسؤوليته الشخصية تغطي إعداد وتنفيذ خطط النشر ويشرف على اختيار المؤلفين والأصول بل إن من المحتمل أن يقوم بنفسه بقراءة الأصول الهامة .

والمرحور الذي يعهد إليه بمعالجة أصل من الأصول يكون مسئولاً عن الاتصال المباشر بمؤلف ذلك الأصل . وفي يده يقع قرار قبول أو رفض الأصل أو المخطط المقدم من المؤلف رغم ضرورة موافقة رئيسه ومدير التحرير على قراره إلا في حالة بعض الأعمال الكبرى التي تتطلب بطبيعة الحال العرض على مجلس التحرير بالدار . وكذلك الأعمال التي جاءت التعليمات من السلطات العليا بنشرها . ومن مهام المرحر المسئول إعداد النص للطبع والتفاوض مع المؤلف في أية تعديلات يراها ومتابعة الكتاب في مراحل إنتاجه المختلفة ، وترتيب توصيل الكتاب إلى جمهور القراء . وينظر إلى هذه المهام بالدرجة الأولى على أنها وظيفة سياسية إلى جانب أنها وظيفة فكرية وإدارية ويجب أن ينظر إلى كل كتاب من وجهة نظر الحزب ومصالح الشعب . وعندما ينشأ خلاف بين المرحر ورؤسائه المباشرين حول نشر كتاب معين أو عدم نشره فإن من واجب مدير الدار إبلاغ الإدارة العليا ، بيد أن أياً من المصادر لم يذكر أن ثمة خلافاً من هذا النوع قد وقع .

ويقع على عاتق المرحرين أيضاً تحليل الموضوعات التي تحتاج إلى مزيد من المؤلفات

لتنشر فيها وإغراء المؤلفين للكتابة فيها والمساهمة في إعداد خطط النشر . ومن المؤلفين لدى دور النشر أن تكلف المؤلفين بالكتابة لتلأ بأعمالهم الخطط التي رسمت سلفاً . ويذكر في هذا الصدد أن بعض دور النشر تنشر ٢٥٪ من مطبوعاتها عن طريق الأصول التي ترد من المؤلف بينما ٧٥٪ مما تنشره تقترح سلفاً من قبل هيئة التحرير ، أو مما يلقي إليها من السلطات العليا لتنشره . ومما يقرؤ هنا وهناك يمكن القول بأنه في بعض الحالات يتخطى المحررون وتدخل إلى المطبعة مباشرة كتب دون علمهم من قبل السلطات الأعلى ، كما أنهم في أحيان أخرى لا يعرفون مصير مقترحاتهم أو رأيهم في بعض الأصول . ويتم من حين لآخر بعض كبار المحررين بأنهم لا يقرءون النص قراءة متأنية بل إن « دار التقدم » في موسكو قد اكتشفت ذات مرة أن رئيس أحد أقسام التحرير لم يقرأ مخطوطاً واحداً من الكتب التي نشرت في خطة تلك السنة .

(ج) مجالس التحرير :

يوجد في كل دور النشر السوفيتية تقريباً مجالس متخصصة استشارية في التحرير أو التصميم أو الطباعة ومن المؤكد أن دار النشر تستفيد من هذه المجالس الاستشارية حسب مقتضيات الأحوال . ومجلس التحرير له وضع هام باعتباره مصدر النصح والإرشاد للمدير وموظفيه وباعتباره حلقة الوصل بين دار النشر وجمهور القراء الذين تخدمهم . ويتوفر مدير الدار والأطراف المعنية - وخاصة الإدارة العليا - على تحديد أعضاء أى مجلس استشارى . ويعمل مدير الدار ورئيس التحرير بمثابة رئيس ونائب رئيس المجلس على التوالى . والمفروض في دار النشر أن تأخذ برأى المجلس في كل أمر هام من أمور سياسة التحرير وتأخذ بتوصياته على الرغم من أن هذه التوصيات لا تصبح نافذة المفعول إلا بعد موافقة المدير .

وعادة ما تضم هذه المجالس أكاديميين وممارسين في الموضوعات المختلفة التي تنشر فيها الدار وموظفين كبار من الدار نفسها وممثلين عن المنظمات ذات المصالح المشتركة ومن بينها الحزب بطبيعة الحال والوزارات والمؤسسات المعنية بالنشر وأحياناً المكتبات الكبرى . ويتوفر المجلس على فحص الترتيبات الخاصة بخطط النشر السنوية وطويلة الأجل وكافة المقترحات التي يتقدم بها الأفراد لإصدار كتب معينة أو سلاسل ، كما يقوم المجلس في بعض الأحيان بدراسة بعض الأصول التي تضاربت حولها التقارير وآراء الفاحصين والأعمال الأولى للمؤلفين الجدد ولا بد للمجلس من أن يجتمع مرة على الأقل كل ستة أشهر .

وتفاوتت هذه المجالس تفاوتاً كبيراً في حجمها ، ولابد أن نتوقع أن تكون مجالس الدور الكبيرة ، كبيرة (يصل عدد أعضاء دار نشر : كولوس إلى ٦٠٠ عضو ، ودار نشر ميدتسينا إلى ٢٧٩ عضواً) ، وتتخذ وسائل مختلفة لتسهيل المناقشة عن طريق تقسيم المجلس إلى مجموعات فئوية صغيرة تناول كل منها قضايا محددة .

ومما يذكر أن تحول دور النشر إلى نظام الحوافز والتخطيط الجديد قد أدى إلى تكثيف عمل المجالس وعكوفها على خطط النشر كما أدى إلى مزيد من اهتمام هذه المجالس بالأداء الاقتصادي فيها . وهناك دار نشر واحدة على الأقل (في أوكرانيا) أنشأت بين مجالسها مجلساً إقتصادياً يرأسه نائب المدير ولكنه يعتمد على أعضاء خارجيين كثيرين مما أعطى الدار وزناً إقتصادياً كبيراً أدى إلى تقدمها .

(د) قرارات التنظيم الداخلي :

يتضمن تخطيط العمل داخل دار النشر إعداد الخطة السنوية والخطة طويلة الأجل المتعلقة بالكتب التي تنشر وكذلك وضع خطط الترتيبات التحريرية التي تتخذ بشأن تلك الكتب . كما تتضمن وضع خطة تحرك وانتقالات الأصول والملازم المطبوعة خلال مراحل الإنتاج والتوزيع وذلك بالتعاون مع الطابعين وهيئة التوزيع . ويتضمن التخطيط أيضاً وضع الخطة الإدارية والإقتصادية التي تضمن تأمين الكميات الكافية والمناسبة من مواد التكوين والموظفين بما يحقق النتائج الإقتصادية التي قررتها الإدارة العليا . ويقدم قسم التخطيط في دار النشر (وفي حالة دور النشر الصغيرة حيث لا توجد أقسام للتخطيط يقوم الاقتصاديون الملحقون بمكتب المدير) بالتنسيق بين خطط التحرير والنشر من جهة ومخصصات الورق وطاقات الطبع من جهة ثانية . ويقوم هذا القسم بحساب التوقعات الإقتصادية لكل كتاب ، ويعد الخطة المالية للدار ويضع المؤشرات التي تساعد على تحقيق أهداف الدار . ويقوم أيضاً بتسجيل تحركات كافة الأصول في مراحل الأعداد والإنتاج المختلفة ويحسب أسعار التجزئة واحتياجات الدار من الموظفين طبقاً لخطط العمل المختلفة ، كما يتوفر على تحليل الأداء وغير ذلك من المعلومات الإدارية حسب الطلب .

ورغم حرص دار النشر ككل ، وسائر الأقسام بها كل قسم على حدة ، على الإقتصاد في الورق وفي الطباعة فإن اختيار العناوين التي تدرج في خطة النشر غالباً ما يبدأ بقبول مخططات المؤلفين وبعمليات تكليفهم وفحص الأصول التي ترد . ومن هذا

الرصيد باتجاهاته الثلاثة تعد خطط النشر بالإضافة إلى ما قد يلقي إلى الدار من الإدارة العليا على الرغم من أن الناشرين يؤكدون عادة بأن التخطيط يبدأ من القاع « باختيار الأصول على الرغم من أن العامل الإقتصادي لكل عنوان على حدة ليس له إلا أهمية ثانوية » .

ورغم التخطيط الجيد والحسابات الدقيقة إلا أن كثيراً من العوامل قد تتدخل في عدم الوفاء الكامل بالخططة . وعلى سبيل المثال ففي سنة ١٩٧٣ كانت درجة تحقيق الخططة في دار فونزادات مجرد ٦٧٪ وفي دار سوفتركايا روسيا مجرد ٥٤٪ . وعلى مستوى الجمهوريات كان الوفاء بالخطط أقل من ذلك ففي أذربيجان كانت خطط النشر الموضوعية تتضمن نشر ٤٣٩ عنواناً بين سنة ١٩٧٤ ومنتصف ١٩٧٦ ولم ينشر منها بالفعل سوى ١٥٥ عنواناً حتى نهاية ١٩٧٦ .

(هـ) الرقابة على مطبوعات الدار :

جهاز الرقابة الأساسي في الإتحاد السوفيتي هو (الإدارة الرئيسية لحماية أسرار الدولة في المطبوعات) التابعة لمجلس وزراء عموم الإتحاد ويشار إليها عادة بالاسم المختصر جلافلت — Glavlit — وهي مختلفة عن الرقابة النوعية الموجودة في كل تخصص آخر مثل : الشؤون العسكرية ، الطاقة النووية ، تكنولوجيا الفضاء ، أمن الدولة وفي معظم الأحيان لا بد من الحصول على موافقة مكاتب الرقابة النوعية قبل إرسال الكتاب إلى رقباء المطبوعات (جلافلت) . أما رقابة أمن الدولة فيجري استشارتها من خلال الجلافلت وموافقة رقابة المطبوعات مطلوبة قبل نشر كل المطبوعات تقريباً وتُرى هذه الموافقة على شكل رقم مسلسل يطبع في نهاية كل كتاب . ويحذف هذا الرقم فقط في حالة المطبوعات البليوجرافية الوطنية وبعض مطبوعات الحزب والمطبوعات الحكومية ومن طبعات كتب ماركس ، أنجلز ، لينين . كما يحذف الرقم أيضاً من ترجمات القصص الأجنبية المنشورة داخل الإتحاد السوفيتي . وربما كان ذلك راجعاً إلى أن المترجمات تختار بعناية قبل السماح بترجمتها واختفاء الرقم المسلسل من النسخ المعدة للتصدير إلى الخارج لايُعنى أنها أعفيت من الرقابة . ورغم أن أسرار الدولة قد تكفلت بها المواد ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٢٥٩ من القانون الجنائي إلا أن الرقابة على المطبوعات قد استمدت سلطاتها من قرار مباشر من مجلس الوزراء يرجع إلى سنة ١٩٥٦ . وهذا القرار يتناول في عبارات عامة الأمور التي تدخل في أسرار الدولة : الشؤون العسكرية ، الاقتصادية والسياسية

كالخطط الحربية ، البيانات العسكرية ، الصناعات الاستراتيجية ، المصادر الطبيعية اللوائح ، احتياطي العملة ، الاختراعات الهامة

وباعتبار جلافت جهاز الرقابة لعموم الإتحاد فإن كل إجراءات وتفاصيل رقابة المطبوعات تتم عن طريقه وله موظفون (رقباء) دائمون داخل كل دار نشر . والمطبوعات التي تنشر بواسطة مؤسسات أو مصالح حكومية ليست دور نشر لابد من موافقة رقابة المطبوعات عليها قبل نشرها وتوزيعها ولايستثنى من ذلك أى مطبوع . كذلك تعتبر جلافت مسئولة عن رقابة كافة المطبوعات التي توزع بالجمان أو على سبيل الدعاية والترويج لشيء ما أو سلعة ما .

وتشير تقارير المؤلفين والمحررين السوفيت السابقين إلى أن رقابة الجلافت لا تطبق على الأصول الخطية إلا إذا طلب الناشر نفسه ذلك قبل أن يرسلها إلى المطبعة أو إذا طلبت الجلافت مخطوطاً معيناً تدور حوله الشكوك . ولكن الرقابة الحقيقية تبدأ من بعد أن ينتهى المؤلف والمحرر من تصحيح البروفات ، والرقابة تبدأ من هنا وبدقة وبعدها يوقع على البروفة بالطبع لضمان خلو الكتاب من الممنوعات . ويقال أن الجلافت لا تستطيع منع كتاب من النشر إلا إذا كان فيه ما يكشف سرا من أسرار الدولة أو إذا أصر الناشر على نشر نص اعترضت عليه الرقابة لسبب آخر غير كشف أسرار الدولة فإن الرقابة فى هذه الحالة تكتب تقريراً إلى « اللجنة المركزية » . وأخيراً فإن « فرخ المطبعة » بعد تصحيحات المحرر والذي يعد للطبع النهائى لابد من موافقة الرقيب عليه قبل إتمام عملية الطبع .

وواضح من تقارير هؤلاء الذين عملوا فى دور النشر السوفيتية ومن واجبات المحررين التى أتينا على جانب منها سابقاً أن جانباً من واجبات المحرر القيام برقابة مبدئية للأصول التى ترد إلى الدار وإلى حد رفض المخطوط إذا دعا الأمر وقبل وصول المخطوط إلى يد الرقيب الممثل للجلافت . ويصدق هذا أكثر ما يصدق على الكتب الأكاديمية المتخصصة حيث يفتقر رقباء الجلافت إلى الخلفية الموضوعية التى تجعلهم قادرين على مراجعة المادة العلمية . كذلك يمكن القول بأن المحررين هم رقباء غير رسميين .

(و) الوضع الإقتصادى لدار النشر :

تم تخفيض عدد المؤشرات الإقتصادية التى توضع لدار النشر عن طريق الإدارة العليا

كثيراً بعد اللوائح الجديدة التي صدرت في سنة ١٩٧١ والتي نقلت دور النشر إلى نظام جديد للتخطيط والخوافز (وهو النظام الذي طبق على سبيل التجربة في عدد قليل من دور النشر منذ سنة ١٩٦٩) . وطبقاً للوائح الجديدة خفض عدد المؤشرات الاقتصادية من ١٠٢ مؤشراً إلى تسعة فقط (عشرة بالنسبة للدور التي خطط لها النشر بالخسارة أو عدم الربح) بالإضافة إلى مؤشرين تضعهما لجنة النشر العامة في كل حالة وهذه المؤشرات الجديدة هي :

- ١ - خطة سنوية تتضمن العناوين التي تنشر في خلال السنة ولا بد أن يكون لدى الدار بداية ٨٠٪ من هذه العناوين على الأقل والباقي يمكن تديره خلال السنة ، وغالباً ما يشار إلى هذا المؤشر على أنه أهم المؤشرات المتحركة في التخطيط الداخلي لدار النشر وكافة التعاقدات مع الطابعين وباعة الكتب .
- ٢ - إنتاج فكري مطبوع موزع على مجالات محددة وبأشكال معينة (كتب - دوريات - مطبوعات أخرى) وللجان النشر في الجمهوريات السلطة لمزيد من التخصيص في هذا الإنتاج .
- ٣ - مبيعات إجمالية معينة تطرح في السوق .
- ٤ - حد معين ومخطط له سلفاً من الربح أو الخسارة .
- ٥ - مبالغ أو اعتمادات محددة في ميزانية الجمهورية أو الدولة للدار .
- ٦ - أسس معينة لتقليل حجم الخسارة (في حالة الدور التي خطط لها ألا تحقق أرباحاً) .
- ٧ - مبالغ متوفرة بالدار للرواتب وعوائد المؤلفين .
- ٨ - نسبة معينة من الإعانة للجهاز الإداري المركزي .
- ٩ - نسبة معينة من رأس مال الدار للاستثمار عن طريق المصادر المركزية .
- ١٠ - أصول ثابتة تنتج عن عملية الاستثمار المذكورة .
- ١١ - توفير المطابع اللازمة .
- ١٢ - توفير الورق ومواد التجليد اللازمة .

ومن المقطوع به أن كثيراً من هذه المؤشرات يعتمد اعتماداً أساسياً على كميات الورق وطاقات المطابع المتوفرة (١١ ، ١٢) والمحددة للدار من قبل لجنة الدولة للنشر

وبصرف النظر عن تبعية الدار الرسمية . وهذان المؤشران هما اللذان يحددان وإلى أقصى حد كمية الإنتاج الفكرى (المؤشر الثانى) . والتقدير المسبق لهما يؤثر بلا شك فى عدد الكتب المنتجة والمدرجة فى خطة النشر (المؤشر الأول) وعدد نسخ الطبعة الواحدة من كل منها . بل وأكثر من هذا فإنهما يؤثران بطريق غير مباشر فى اختيار العناوين التى تنشر بما يحقق أفضل أداء إقتصادى ممكن للدار فى ظل الوفاء بالالتزامات الايدولوجية والأهداف الموضوعية التى وضعتها الإدارة العليا للدار . وإن المؤشرين الأول والثانى ليحددان بل ويتحكمان بالتالى فى المؤشر الثالث وهو كمية العائد من المبيعات ومن ثم يؤثران فى المؤشرين الرابع والخامس وهما مدى المكسب أو الخسارة وبالتالي كمية المبالغ التى تحصل عليها الدار من الجمهورية أو الاتحاد كإعانة . كذلك يتأثر المؤشر السادس بهما أيضاً (أسس تقليل الخسارة) . والمؤشر السابع وهو الرواتب وعوائد المؤلفين يعتمد أيضاً على كمية العمل الذى تنجزه الدار وطبيعة المطبوعات التى تنشر طالما أن عدد الموظفين ورواتبهم مرتبطة بعدد الملازم التى تنجزها الدار وبعض المطبوعات يؤدى إلى عائد أقل للمؤلف من مطبوعات أخرى وهكذا ؛ أو إذا كان حق المؤلف قد سقط فى الملك العام أو إذا كان المؤلف قد ألف الكتاب كجزء من وظيفته حيث لا تدفع الدار عوائد فى الحالتين الأخيرتين .

وكان لتخفيض عدد المؤشرات الإقتصادية على هذا النحو أثره الواضح على إعطاء الناشرين مرونة أكبر فى التخطيط الداخلى . وعلى سبيل المثال لم تعد دار النشر مضطرة إلى الاستئذان عندما توجل نشر كتاب من فصل إلى فصل فى خطة النشر السنوية . وقبل اللوائح الجديدة (١٩٧١) لو حدث مثل هذا التأجيل دون موافقة السلطة لفقد العاملون بالدار جزءاً من حوافزهم .

وثمة ملمح آخر من ملامح التغير الإقتصادى فى اللوائح الجديدة والنظام الجديد هو تخصيص بند معين ودائم للحوافز ، تلك الحوافز فى النظام القديم لم تكن تمنح إلا من فائض الربح فقط وفى معظم الأحيان لم تكن دور النشر تحقق ربحاً بسبب النقص فى الورق وقيل فى تبرير ذلك النقص فى كميات الورق أنهم يدفعون الناشرين إلى التدقيق فى اختيار العناوين التى تدرج فى خططهم . وفى الشهور الأولى التسعة من سنة ١٩٦٨ حققت دور النشر المركزية ربحاً بنسبة ١٢٧٪ عن المستهدف وبلغت الأرباح الصافية ١٣,٥٢٥,٠٠٠ روبل . وفى النظام الجديد تحسب بنود الحوافز على أساس نسبة من

الأرباح المستهدفة في الخطة وليس على أساس الأرباح الزائدة عن المستهدف ففي هذه الحالة الأخيرة تقل الحوافز ٣٠٪ . ولعل الحكمة من ذلك هي كبح جماح بعض الدور التي تسعى إلى نشر عدد أكبر من الكتب في موضوعات يقبل عليها الناس وتحقق أرباحاً أكبر مثل كتب الطهي ، إدارة المنزل ، البستنة وصيد الأسماك مما يؤدي إلى عدم التعقل في استخدام الورق والمطابع .

ودور النشر التي تحولت إلى نظام الحوافز والتخطيط الجديد أكدت أن الأداء الناجح ومعدل الحوافز العالي إنما يتأتيان من نشر عدد ثابت من العناوين تنشر في مواعيد محددة متوقعة ومن ثم تنخفض تكاليف الإنتاج . ويتطلب ذلك خطة واسعة المدى وإشرافاً أدق على حركة سير الأصول داخل الدار في مراحل الانتاج المختلفة وإعداداً مهنياً أرقى لموظفي التحرير وتوعيتهم بالآثار الاقتصادية للكتاب على مستقبل الدار وبحيث يكون هناك مدة قصوى لكل مرحلة من مراحل إنتاج الكتاب .

(ز) الحصول على الأصول ومعالجتها

هناك طرق مختلفة للحصول على الأصول التي تنشرها دار النشر فقد تأتى الأصول عن طريق المؤلف نفسه . وقد يكلف المؤلف بالكتابة في موضوع معين بناء على عقد يبرم بعد أن يقدم المؤلف مخططاً للكتاب يقبل من جانب الناشر ، وأحياناً قد يلقي الكتاب إلى دار النشر من الإدارة العليا مع التعليمات اللازمة بنشره . ويبدو أن هذه الطريقة الأخيرة يساء استخدامها كثيراً حيث يمارس بعض الأشخاص في الإدارة العليا ضغوطاً على دور النشر بقبول مؤلفات كاتب معين أو الضغط على دور النشر لإشراكهم في تأليف كتاب ما . ولقد أشار أحد رؤساء التحرير في إحدى دور النشر سنة ١٩٧٧ إلى أن مؤلف غير كفء يأتي إلى دار النشر مسلحاً بعشرات من التوصيات من إتحاد الكتاب أو الأشخاص ذوي النفوذ لنشر كتاب بينما هو في الواقع لا يرقى إلى مستوى التأليف وليست له مؤلفات في السوق .

والمبادرة من جانب دار النشر إلى تأمين المؤلفات في موضوع محدد تعتقد أنها تسد ثغرة في نسيج الإنتاج الفكري قد تكون غير رسمية كما قد تكون رسمية على أعلى مستوى . والدور التي تنشر كتباً أكاديمية عادة ما تكون على صلات وثيقة بالمعاهد والمؤسسات العلمية في نفس المجال وربما تعقد اتفاقيات معهم لنشر سلاسل معينة في مجال تخصصهم .

وفيما يتعلق بالمخططات التي يقدمها المؤلفون لدار النشر لتأليف كتاب معين فإن هذه المخططات لا بد من فحصها بدقة ومناقشتها مع المؤلف بالتفصيل وإدخال التعديلات اللازمة إن استدعى الأمر وتستغرق العملية نحواً من شهر ونصف يرفض المخطط بعدها أو يدعى المؤلف لتوقيع عقد مع الدار لتأليف الكتاب . وهذا المخطط لا بد أن يتضمن قائمة بالفصول التي يضمها الكتاب وهذه القائمة في حالة الموافقة تكون جزءاً من عقد النشر . والمخطط المقبول للنشر لا بد من إرسال نسخة منه إلى (لجنة الدولة للنشر) للتنسيق ، والعقد الذي يبرم يجب أن يتمشى مع النموذج المعتمد والذي عرضنا له على الصفحات السابقة .

والأصول التي ترد إلى الدار بمبادرة من المؤلفين لا بد من فحصها أولاً بواسطة رئيس التحرير في القسم المختص أو عن طريق محرر يحدده وقد يرسل الكتاب إلى محكم خارجي أو سلطات أعلى لا بداء الرأي فيه قبل اتخاذ قرار القبول أو الرفض أو التعديل . أما الأصل الذي جاء نتيجة عقد مع الدار على النحو المشروح سابقاً فإنه يذهب إلى المحرر المسئول والذي يتوفر على قراءته بالتفصيل واستشارة من هم أعلى منه أحياناً قبل التأشير بالخطوة التي تتلو بشأنه . وأية اعتبارات تؤثر في ملائمة الأصول للنشر مثل ارتفاع مستوى الكتاب أو وجود ما يتعارض مع سياسة المجتمع الاشتراكي أو يتعارض مع أسرار الدولة لا بد من إرسالها إلى فاحصين من خارج الدار لا بداء الرأي فيما عدا الكتب الدراسية وعموماً بطلب إلى المحررين اللجوء عادة إلى المصادر العليا عند الشك في أي شيء . وثمة تدرج في مثل هذه الأمور إذ يلجأ المحرر إلى رئيسه المباشر أو إلى رئيس القسم قبل اللجوء إلى رئيس التحرير أو مدير الدار . والقرار الذي يتخذ لا بد من تبليغه إلى المؤلف في غضون ثلاثين يوماً من تلقي الأصل . وفي حالة الموافقة على نشر الأصول التي ترد من تلقاء نفسها فإن عقداً يوقع مع المؤلف بعد إتمام عملية التنسيق عن طريق لجنة الدولة للنشر .

وموافقة دار النشر على نشر الكتاب هي أخرج نقطة بالنسبة لمراحل تعامل الدار مع الكتاب إذ يتطلب الأمر بعد هذه الموافقة حسب شروط العقد دفع ٦٠٪ من الحق المالي - كما أوضحنا سابقاً - للمؤلف وأيضاً الالتزام بنشر الكتاب خلال مدة مقرر . وموافقة رئيس التحرير أو المدير بعد توصية المحرر بالنشر ورئيس القسم الذي يتبعه هي بوابة الكتاب إلى المراحل التالية . ولا تستطيع دار النشر رفض كتاب تعاقدت عليه سلفاً

إلا إذا لم يوف المؤلف بشروط العقد مثلاً من حيث الطول أو هبوط مستوى المادة العلمية أو كانت المعلومات ضد اتجاهات الحزب ، وهى الأحوال التى لا تستطيع معها المحكمة أن تفصل بين المؤلف ودار النشر . وقد تقرر دار النشر - أو يطلب إليها - عدم نشر الكتاب حتى بعد دفع الـ ٦٠٪ وإعطاء الموافقة على النشر . وفى هذه الحالة لا تدفع الدار بقية حقوق المؤلف المالية ولكن المحكمة العليا - كما أشرنا فى صفحات سابقة - أصدرت حكماً فى مثل هذه الحالة بأنه إذا استحال النشر لسبب خارج عن المؤلف نفسه مثل تغير الظروف السياسية أو أى سبب آخر فلا بد للدار من أن تدفع حق المؤلف بالكامل كما حدث فى حالة المؤلفة الشهيرة ليديا شوكوفسكايا سنة ١٩٦٥ عن كتابها (صوفيا بتروفا) الذى أوقف نشره بعد الموافقة عليه فى أكتوبر سنة ١٩٦٤ .

أما الكتب الأكاديمية التى ترد من معاهد علمية وتعرض عليها دور النشر بعد التعاقد عليها فإن الدار تعيد الكتاب إلى المعهد أو المؤسسة الأكاديمية وتطلب من مدير المعهد النظر فى النص ، وإذا رأى نشر الكتاب ، فإنه ينشر على مسئولية المؤلف ومدير المعهد الذى يتبعه .

ولا تستطيع دار النشر أن تغير أو تحذف من نص الكتاب دون موافقة من المؤلف ومن حق المؤلف أن يعترض على إجراء شئ من ذلك طالما أن المادة العلمية فى الكتاب تتمشى مع القواعد العلمية وليس فيها أى تعارض مع مبادئ الدولة الاشتراكية أو الحزب أو ما يخل بأسرار الدولة الرسمية . كذلك فإن أية إضافات من جانب الناشر كالمقدمات أو الحواشى أو التحليلات العامة لابد من موافقة المؤلف عليها ، ولقد كان لهذه الحرية التى أدخلت على تعليمات النشر منذ سنة ١٩٦٧ صداها العميق فى النشر السوفيتى . وإذا حدث خلاف بين المؤلف والمحرر فى هذه الناحية فإن مجلس التحرير يستشار وبعد أخذ رأيه يقرر مدير الدار انصاف المؤلف ويمضى الكتاب فى سبيله وإذا لم ينصف المؤلف وأصر هذا الأخير على موقفه وعدم إجراء شئ من التعديل أو الاضافة إلى كتابه فإن من حقه فى هذه الحالة فسخ العقد .

والمحرر الذى يعد الكتاب للنشر مسئول تماماً عن كشف أية معلومات فى الكتاب لايراد لها أن تنشر على الجمهور العام (وهذه النقطة تكشف عن وجود صلة وثيقة ولو أنها غير مباشرة بين موظفى التحرير والرقباء على المطبوعات كما أسلفت قبلاً) . وأى تغيير فى النص بسبب هذه النقطة بالذات يجب أن يوافق عليه المؤلف بعد أخذ رأى محرر

خارجي على سبيل الاسترشاد وعليهما معا أن يوقعا على نسخة مصححة . كذلك فإن من واجبات المحرر وضع لمسات أسلوبية إذا تطلب الأمر ذلك وإجراء التصحيحات اللغوية سواء في النحو أو الاملاء إذا كان ثمة ما يستدعي ، ومراجعة قائمة المصادر والإرشادات الببليوجرافية الواردة بالكتاب ، وفحص آراء المحررين الخارجيين وتقارير المحكمين بخصوص الكتاب والتباحث مع مكتب التحرير التابع له قبل القراءة الكاملة أو إعادة قراءة الكتاب مرة ثانية . والتصحيحات التي تنتج عن القراءة الثانية للكتاب لابد وأن تتم بموافقة المؤلف . وبعد كل ذلك يكون الكتاب قد أصبح جاهزاً تماماً للجمع وعند هذه النقطة لابد أن يكون المخطوط موقعاً من قبل المحرر ورئيس القسم ورئيس التحرير ، وفي حالة الأعمال الهامة مدير الدار وذلك قبل إرساله إلى قسم الإنتاج حيث تكون تحركات المخطوط متوافقة تماماً مع خريطة العمل الموافق عليها مركزياً من قبل .

(ح) الرواتب والحوافز

جدول المرتبات الخاص بموظفي دور النشر محدد من قبل السلطات المركزية ومع هذا فإن من سلطة مدير الدار بالاتفاق مع لجنة اتحاد التجارة المحلي الخروج عن هذا الجدول في حدود ضيقة فهو على سبيل المثال يمكنه زيادة رواتب الموظفين ذوي التخصص العالي بعد موافقة الإدارة العليا بحوالي ٣٠٪ وبمقدار لا تتجاوز هذه الزيادة ٣,٠٪ من البند المخصص للرواتب . ولديه مرونة أكبر في بند الحوافز بعد موافقة لجنة اتحاد التجارة المحلي . وإذا كانت الزيادة من سلطة المدير فإن مسؤولية عجز بند الرواتب أو الحوافز تقع على عاتق المدير ورئيس التحرير ومساعدتهم ورئيس الحسابات ورؤساء الأقسام إذا وقعت أخطاء من هذا النوع ويعاقبون عادة بحرمانهم الكلي أو الجزئي من الحوافز وبنك الدولة له دور هام في الاشراف على استخدام بنود المرتبات في المنشآت المختلفة بالدولة إذ أن ميزانيات تلك المنشآت تعد بإشراف البنك .

وتتفاوت معدلات المرتبات الأساسية (قبل إضافة الحوافز) بالنسبة للموظفين الإداريين وموظفي التحرير تبعاً لنوع دار النشر . ومنذ سنة ١٩٧٦ تساوت مرتبات الموظفين في دور النشر المركزية الرئيسية مع موظفي مؤسسات الصحف اليومية المركزية وهي أعلى قليلاً من رواتب الموظفين في بقية دور النشر المركزية (غير الرئيسية) . ومن أمثلة دور النشر الرئيسية في هذا الصدد (ايكونوميكا - مير - استاسيكا ...) لأنه في

حالة هذه الدور تمس الحاجة إلى تخير الموظفين ذوى الكفاءة العالية . أما مرتبات العاملين في دور النشر غير المركزية فإنها تقل عادة ما بين ١٠ و ٢٥٪ عن مرتبات العاملين في دور الصحف المحلية من نفس المستوى رغم عدم وجود مبرر قوي لهذا التفاوت . وموظفو النشر من حملة المؤهلات الجامعية الذين يعملون في المناصب المناسبة لمؤهلاتهم يحصلون على نفس الراتب الذى يحصل الباحث الأكاديمي فئة أولى في المعاهد العلمية . وفي أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات كان رئيس التحرير الحاصل على درجة الكانديدات - أعلى من الماجستير وأقل من الدكتوراه العربية والأمريكية والبريطانية - في إحدى دور النشر المركزية يتقاضى راتبا شهريا ٤٠٠ روبل ومحرر علمي في نفس الدار فئة أولى يتقاضى ٣٤٠ روبل .

ونظام الحوافز الجديد والذي توفرت على إعداده لجنة الدولة للنشر يحدد ثلاثة أنواع من الحوافز في كل دور النشر : الحوافز المادية (التي تقضى بمنح مكافآت مالية من الراتب الأساسى للعاملين بالدار بعد تنفيذ الخطة بالكامل . ومكافآت خاصة للأفراد الذين ساهموا في إنتاج أعمال متميزة ومنح للمساعدة عند الحاجة الخاصة) ؛ الحوافز الاجتماعية والثقافية والإسكانية (تتعلق بالإسكان والترفيه) ؛ حوافز تكنولوجيا النشر (تخصص للتوسعات في دار النشر وإمدادها بالآلات والمعدات والمركبات الحديثة) . ومخصصات هذه الحوافز الثلاثة تأتي من أرباح الدار (أو التقليل من الخسائر) بمعدلات توافق عليها لجنة الدولة للنشر . وفي حالة النوع الثالث من الحوافز (تكنولوجيا النشر) ثمة مصدر آخر إضافي هو حصيلة بيع المعدات القديمة ومبالغ مخصومة من قيمة تخفيض معدل استهلاك الآلات . ولحساب البند الخاص بالتنوعين الأول والثاني من الحوافز فإن ذلك يعتمد على تحقيق ما بين ٧٠ و ٩٠٪ من المبيعات المستهدفة في الخطة وما بين ١٠ و ٣٠٪ من قيمة الأرباح التي تحققت (أو تخفيض الخسائر) . كما يدخل في الحساب أيضا نشر العناوين المرتبط بها في خطة النشر وعدد النسخ التي جرى التخطيط لانتاجها . وتغطي المبيعات والأرباح المستهدفة يسمح بمزيد من الحوافز ولكن بمعدل يقل ٣٠٪ عن المقرر في الحوافز الاعتيادية . وفي حالة عدم تحقيق المستهدف من الخطة فإن الحوافز الاعتيادية تقل بنسبة تتمشى مع حجم الفشل في تحقيق الخطة .

وثمة رصيد حوافز احتياطي لدى لجنة الدولة للنشر يتراكم من خصم ٥٪ من حوافز جميع دور النشر ، ويستخدم هذا الرصيد الاحتياطي لزيادة حوافز الناشرين المجددين

مكافأة لهم على الانجازات الخاصة التي قد يحققونها ، مثل زيادة الصادرات ، توفير الورق ، استنباط أساليب جديدة في العمل .

والحوافز المادية التي تدفع للموظفين تحددها مبادئ وأسس متفق عليها بين لجنة الدولة للنشر ولجنة الدولة للعمل والأجور العامة . أما الحوافز التي تدفع لموظفي الإدارة (المدير ورئيس التحرير ونوابهما ورئيس قسم التخطيط ورئيس الحسابات) فتقررها الإدارة العليا للدار وتخضع للانجازات التي حققتها المبيعات والأرباح التي حققتها الدار ككل ، أى مدى وفاء الدار بنشر عناوين الخطة ونوعية الكتب التي نشرت . أما حوافز بقية الموظفين فتحدها إدارة الدار بالاتفاق مع لجنة اتحاد التجارة ، والحوافز التي تدفع لموظفي الإدارة يجب ألا يزيد معدلها عما يدفع لسائر الموظفين وحوافز الموظف قد تزداد أو تنخفض بمقدار ٢٥٪ وذلك طبقاً لإنجازاته (أو تقاعسه عن الانجاز) داخل قسمه وقد تحجب الحوافز كلية عن الموظفين المسؤولين عن نشر كتب رديئة في إخراجها أو محتوياتها أو عدم الوفاء بالخطة أو التقيد بمداول الإنتاج أو الإخلال بالتعاقدات أو الغياب عن العمل .

والحقيقة التي لا مراء فيها أن الحوافز توزع توزيعاً عادلاً دون تمييز ففى دار نشر ايكونوميكا تم توزيع أكثر من نصف بند الحوافز المادية بناء على نتائج فصل واحد من فصول الخطة توزيعاً عادلاً ولم تتجاوز الفروق بين الموظفين ١٠٪ وبدراسة عينات من هذه الحوافز وجد أنها قد ارتفعت طبقاً للنظام الجديد من متوسط ١٨٤ روبل فى السنة سنة ١٩٦٨ إلى ٣٧٣ روبل فى سنة ١٩٧٢ . وقد قدرت دخول الموظفين من الحوافز فى دور النشر المركزية العلمية والتكنولوجية بحوالى ٤٠٠ روبل سنوياً سنة ١٩٧٤ . وفى سنة ١٩٧٥ زادت بنود الحوافز المادية عن معدلها الطبيعي الذي كان يدور حول ٢٢٪ من قيمة الأجور إلى ٢٨٤٪ فى أستونيا و ٣٢,٢٪ فى أوكرانيا بل وإلى ٣٨,٤٪ فى بلوروسيا . وكان لابد من تقليل هذه الزيادة ليس فى قطاع النشر وحده بل فى كافة قطاعات الإنتاج بإجراء إدارى - وذلك لمنع ارتفاع الأسعار و حدوث تضخم - ومنذ ١٩٧٦ لم يسمح بنمو بند الحوافز بمعدل أعلى من معدل الأرباح . وفى سنة ١٩٧٧ قررت وزارة المالية أن تبقى بنود الحوافز كما كانت فى سنة ١٩٧٦ بصرف النظر عن أية زيادة فى الأرباح أو المبيعات .

وثمة حافز إضافي يعرف بـ « المنافسة الاشتراكية » حيث تجرى المنافسة بين دور النشر

المختلفة على أساس إنجاز الخطة ونوعية الكتب المنشورة ومدى الفائض في الأرباح ومن ثم تمنح الدار الفائزة مكافآت وجوائز ويأتى الحكم على الدور المتنافسة بواسطة لجان النشر سواء اللجنة الاتحادية أو اللجان الجمهورية ، كذلك قامت دور كثيرة بادخال نظام « المنافسة الاشتراكية الداخلية » وذلك بين الأقسام المختلفة داخل الدار الواحدة ويجرى الحكم على الأقسام بمجموعة من المعايير لتقييم الأداء فيها .

(ط) أحجام الطبعات في دور النشر السوفيتية :

يعتبر حجم الطبعة من أهم السمات والعوامل الداخلة في حساب تكلفة الوحدة ، وفي دولة كالاتحاد السوفيتى يكون لحجم الطبعة إلى جانب النوعية تأثير إجماعى كبير ويوضح الجدول التالى تأثير حجم الطبعة على تكلفة الوحدة وهو يوضح كيف أن كتابا من ١٥٠٠٠ نسخة قد يحقق خسارة قدرها ٦٧٤٠ روبل بينما ٧٥٠٠٠ نسخة من نفس الكتاب تحقق مكسبا للنشر قدره ٤٠٧٣ روبل .

وعلى الرغم من أن الناشرين يقومون بعمل تقدير مبدئى لحجم الطبعة في كل كتاب عند إعداد الخطة السنوية للنشر إلا أنهم غالبا ما يفاجأون بالفرق بين النسخ التى طبعت وتلك التى طلبت سلفا بواسطة بأعة الكتب . ومن الناحية الرسمية البحتة يكون تقدير حجم الطبعة عملا مشتركا بين الناشرين ومؤسسات تجارة الكتب ، كما هو الحال أيضا في عملية إعادة طبع كتاب معين . بيد أنه في الحقيقة يقع الجانب الأكبر من مسؤولية تقدير حجم الطبعة على الناشر ، حيث يقوم مدير الدار (وربما بتوجيهات من الادارة العليا بتحديد عدد النسخ التى تطبع من كل كتاب ، ويكون للدار الحرية في زيادة عدد النسخ على مسئوليتها المالية الخاصة ، والمقصود بالزيادة هنا الزيادة عما جاء بطلبات تجار الكتب ، بل إن للدار الحرية في استبعاد أى كتاب من خطة النشر إذا كان عدد الطلبات التى وردت بشرائه محدوداً .

وفي بعض الأحيان تعتمد دار النشر لزيادة عدد الطلبات الموجهة إليها إلى نوع من الدعاية والترويج للكتاب قبل صدوره مما يؤدي إلى مضاعفة الطلبات الواردة عدة مرات . وقد تكون الدعاية عن طريق طبع منشورات وتوزيعها على دواوين الحكومة المختلفة والمؤسسات . وقد يكون عن طريق الإعلان في الصحف أو إعداد عرض للكتاب في الدوريات وقد حدث في إحدى السنوات أن نتج عن هذه الاجراءات أن زاد حجم الطبعة في أحد الكتب من ١٣٠٠٠ نسخة إلى ٤٠,٠٠٠ نسخة .

والاتفاق على حجم الطبعة بين دار النشر ومؤسسات تسويق الكتب قد يتخذ صيغة رسمية كما أشرنا وقد يتخذ صفة ودية ، بل إنه قد يتخذ شكل مجمع يمثل فيه دار النشر + مؤسسات تجارة الكتب + لجنة النشر . وعادة ما تلجأ دور النشر المركزية إلى هذا الأسلوب الأخير . وعندما يحدث خلاف بين أعضاء المجمع في تحديد عدد النسخ وخاصة الأسلوب الأخير . وعندما يحدث خلاف بين أعضاء المجمع في تحديد عدد النسخ وخاصة عندما يطلب تجار الكتب طبع أعداد أكثر من النسخ لكتاب شعبي مما يستدعى استهلاك كمية أكبر من الورق عما هو مخصص له فإن الأمر يرفع إلى لجنة الدولة للنشر .

والجدول التالي يبين تكاليف الكتاب والمكسب والخسارة في علاقتهما بحجم الطبعة والتقديرات الواردة هنا هي تقديرات أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات :

تأثير حجم الطبعة على تكلفة الوحدة

البيان	المتغير الأول	المتغير الثاني
عدد الملازم	١٩,٩٢	١٩,٩٢
حجم الطبعة	١٥٠٠٠	٧٥٠٠٠
عدد الملازم المطبوعة	٢٩٨ ٨٠٠	١,٤٩٤,٠٠٠
سعر البيع للسوق (٨٨ كوبك للنسخة)	١٣ ٢٠٠ روبل	٦٦٠٠٠ روبل
عائدات دار النشر (٧٥٪ من سعر البيع)	٩٩٠٠ روبل	٤٩٥٠٠ روبل
تكاليف دار النشر		
عوائد المؤلف	٧٠٧٧ روبل	١٣٧٠١ روبل
تكاليف التحرير (على أساس ١٠٤ روبل للملزمة)	٢٠٧٢ روبل	٢٠٧٢ روبل
نفقات إضافية (على أساس ٤٠ روبل للملزمة)	٧٩٦ روبل	٧٩٦ روبل
تكاليف الطباعة	٢١٩٥ روبل	٦٤٦٠ روبل
تكاليف الورق	١٨٧٥ روبل	٩٣٧٥ روبل
التجليد : المواد والصناعة	٢٣٨ روبل	١١٤٣٨ روبل
تكاليف طارئة (على أساس ٢,٤٪ من سعر البيع)	٣١٧ روبل	١٥٨٥ روبل
إجمالي التكاليف	١٦٦٤٠ روبل	٤٥ ٤٢٧ روبل
المكسب / الخسارة	٦٧٤٤٠ - روبل	٤٠٧٣ + روبل

المنظمات والاتحادات المهنية السوفيتية :

لما كان للنشر أطراف أربعة وحلقات ثلاثة فإن المؤسسات والاتحادات المهنية هناك تعكس تلك الحقيقة فنصادف اتحاداً للكتاب وحدهم ولجنة للنشر والطباعة واتحاداً لباعة الكتب بمستويات متدرجة مركزى وجمهورى ومحلى ، ونشير هنا إلى المؤسسات المركزية ويجب ألا ننظر إلى هذه الاتحادات على أنها نقابات أو شئ من هذا القبيل ولكنها تجمع على نحو ما .

إتحاد الكتاب

المقصود بالمؤلف فى الإتحاد السوفيتى ذلك الشخص الذى يكتب كتباً وتنشر فى أى موضوع كان ولأية فئة من القراء ، والحقيقة أن الكتاب فى الإتحاد السوفيتى لم يتكتلوا على شكل النقابات الموجودة فى الدول الرأسمالية الغربية ، ولكن عدداً منهم قد انخرط على شكل تجمع مركزى له فروع فى الجمهوريات والمحليات . وهناك تقسيم هزيل ملء بالتدخلات صدر سنة ١٩٧٥ يمثل المؤلفين الذين نشرت لهم كتب بالفعل فى ذلك الوقت وينضمون فى الإتحاد ويسير على النحو التالى :

عضو وعضو بالمراسلة لأكاديميات العلوم .	١٠٠٠
أستاذ وحامل للدكتوراه .	٧٠٠٠
محاضر أول وحامل للكانديدات .	١٨٠٠٠
مؤلف متفرغ عضو فى اتحاد الكتاب واتحادات أخرى .	٦٠٠٠
صحفى مؤلف كتب عضو فى اتحاد الصحفيين واتحادات أخرى .	٣٠٠٠
طبيب ممارس ومؤلف كتب .	٣٦٤
مدرس ومؤلف كتب .	١٦٥٥
مهندس وفنى تكنولوجيا مؤلف كتب .	٥٣٨٦
أخصائى زراعى ومؤلف كتب .	١٣٣٥

المجموع

٤٣٧٣٠

وإذا قارنا هذه الأرقام بنظيرتها في سنة ١٩٧١ لوجدنا زيادة ضخمة في عدد أعضاء الاتحاد إذ كان عددهم في تلك السنة ٧١٧٤ عضواً بينما كان عدد أعضاء اتحاد الصحفيين في نفس السنة ٤٩١٠٣ عضواً .

ويعتبر اتحاد الكتاب أهم تنظيم للمؤلفين في الاتحاد السوفيتي كما يعتبر ظاهرة في حركة النشر السوفيتية حيث يدير عدداً من دور نشر القصص الهامة على مستوى الاتحاد والجمهوريات . كما أن هذا الاتحاد وفروعه وسكرتاريته المنظمة جداً يشرف على نشر كتب الأدب في سائر دور النشر . وكانت دور النشر الحكومية لا تنشر كتب القصص إلا بعد أخذ رأى الاتحاد فيها على الرغم من أن هذا الاتجاه قد ذبل الآن . ورغم هذا ما تزال شعب الاتحاد تساهم مساهمة ايجابية في وضع خطط نشر القصص في دور النشر المختلفة ومراجعتها قبل عرضها على لجنة الدولة للنشر . كما تقوم لجنة النشر باستشارة الاتحاد قبل وضع اللمسات النهائية لخطط النشر المتجمعة لديها ، وكذلك الحال أيضاً بالنسبة للكتب المترجمة من اللغات الأجنبية ، ومن جهة ثانية فإن أحد مساعدي رئيس الاتحاد عضو في مجلس إدارة لجنة الدولة للنشر ، كما يعقد المجلسان اجتماعات مشتركة أحياناً لمناقشة القضايا ذات الاهتمام العام مثل قضية النشر بلغات الأقليات الوطنية .

ويبدو أن دور النشر السوفيتية قد تحللت الآن من ضرورة استشارة اتحاد الكتاب حيث نجد بعض الشكوى في هذا الصدد من جانب الاتحاد وفروعه في الجمهوريات من أن دور النشر لم تعد تأخذ بنصائحها في كثير من المجالات .

وقد أشار أحد المؤلفين السوفيت « سابقاً » إلى أن عضوية اتحاد الكتاب تعطى المؤلف ميزة نشر قصته بسرعة حيث أن سكرتارية الاتحاد فيها عدد كبير من أعضاء الحزب ويمكنهم المناورة سلباً وإيجاباً مع أو ضد مصلحة كاتب معين ، كذلك يتهم الاتحاد بالتدخل في كمية الأعضاء التي تسلط على كاتب معين .

ويتلقى الاتحاد مساعدات مالية من دور النشر لنشاطاته الاجتماعية من الناحية الإسمية ولكنها في الواقع مقتطعة من كتاب القصص عموماً . ولدى الاتحاد (صندوق إعانة أدبية Literary Fund) يتفق رصيده في الهبات والسلف والمميزات العينية الأخرى لخدمة أعضاء الاتحاد ويستمد رصيده من رسوم العضوية والأملاك والمشروعات التي تستثمر فيها الأموال ونسبة الـ ١٠٪ التي يفرضها على دور النشر التي تنشر كتب الأدب وكتب

الأطفال . هذه النسبة يخصصها من أجور المؤلفين قبل موازنة حساباتهم النهائية ويجوّلها إلى صندوق الاتحاد سواء كان المؤلف عضواً في الاتحاد أولاً . وفي الفترة ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٠ بلغ رصيد هذا الصندوق نحو ١٧,١ مليون روبل منها تسعة ملايين روبل مما سمي بمساهمات الناشرين (وهي في الواقع مساهمات المؤلفين) . هذا بينما النسبة التي تحصل على المؤلفات الموسيقية والأعمال الموسيقية لصالح صندوق الفنانين وصندوق الموسيقيين هي ٢٪ و ٥٪ على الترتيب والنسبة على الكتب السياسية والإجتماعية وكتب العلوم الشعبية وكتب الاعلام لصالح صندوق الصحفيين لا تزيد عن $\frac{1}{4}$ ٪ .

لجنة الدولة للنشر :

تعتبر هذه اللجنة كما أشرنا في مواضع سابقة هي السلطة المهيمنة على النشر والطباعة وتجارة الكتب ويناط بها تنفيذ القرارات التي يتخذها الحزب . وهذه اللجنة تقوم بوضع السياسات العامة لنشر الكتب في الاتحاد ، وتقرير حجم الطبعة وتنظيم التوزيع على المستويات المختلفة : المركزي - الجمهوري - المحلي ، كما تقوم بعمليات الإعلان عن الكتب وتقوم بتوجيه التعليمات والإرشادات إلى دور النشر ومناجر الكتب ويناط بهذه اللجنة وضع المعايير اللازمة لتطوير وتنمية صناعة النشر والإعداد المهني للناشرين والباعة وتشجيع توزيع الكتب بواسطة المتطوعين وهي التي تحدد احتياجات صناعة النشر من المتخصصين من ذوي المؤهلات العالية أو المتوسطة . وبناء على توصيات ترفع إليها من لجان النشر في الجمهوريات فإن هذه اللجنة تضع خططها لصناعة النشر على مستوى الدولة كلها ، كما تحتفظ اللجنة بسجل كامل للمطبوعات التي تنشر (لمزيد من التفاصيل انظر (الناشر / ٢)) وبيانات هذه اللجنة بالانجليزية هي :

— Committee for Publishing, Press and Book Trade

Under The USSR Council of Ministers.

Ul. Petrovka 26

SU Moskva K 51

اتحاد تجارة الكتب :

هذا الاتجاه تابع لها أو هو جزء منها ، ويهتم بتنظيم عملية جمع طلبات الكتب من

متاجر الكتب ويشتريها من دور النشر المختلفة وخاصة المركزية . ومن خلال (مخزن الكتب المركزى) التابع له فى موسكو ومتاجر الجملة الأخرى فى مختلف المدن الجمهورية يقدم هذه الكتب والأقاليم داخل الجمهوريات .

ويحاول هذا الاتحاد تأمين وصول الكتب المنشورة إلى فئات القراء الذين نشرت من أجلهم هذه الكتب كما يعمل على تحقيق حجم الأعمال المستهدف فى الخطة التى تضعها لجنة النشر ويساعد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية على تقديم الكتب إلى السكان فى المناطق الريفية ويعمل على نشر الوعى القرائى بين الناس والاعلان والترويج لهذه المطبوعات . ومن خلال مكتب تصدير واستيراد الكتب يقوم هذا الاتحاد بتصدير واستيراد الكتب إلى ومن الخارج .

وبما له من خبرته فى السوق ومعرفته باحتياجاته يشارك هذا الاتحاد فى وضع خطط النشر ويشارك فى تقدير حجم الطباعات ويراقب المستويات الفنية فى الطباعة . وسوف نقدم المزيد من المعلومات عن نشاط هذا الاتحاد عند معالجتنا لتجارة الكتب فى الاتحاد السوفيتى .

أما بيانات هذا الاتحاد بالانجليزية فهى :

All-Union Association of The Book Trade.

Lenin Prospekt 15

SU Moskva.

تصميم وطباعة ومواد إنتاج الكتاب السوفيتى :

تقيم لجنة الدولة للنشر بالاشتراك مع اتحاد الكتاب واتحاد الفنانين وغيرهما مسابقات عن الكتب ومنذ سنة ١٩٥٨ تنظم مسابقة سنوية عن تصميم وطباعة الكتب فى عموم الاتحاد السوفيتى ، وترعى هذه المسابقة لجنة النشر ، و« الجمعية العلمية التكنولوجية للطباعة والنشر » وهذه المسابقة تهدف إلى إبراز أحسن الكتب السوفيتية طباعة وتصميماً وإلى إبراز المؤسسات التى أنتجتها . وتزداد أهمية هذه المسابقات سنة بعد أخرى ويزداد عدد الناشرين والمطابع التى تشترك فيها ، ويدور عدد الكتب التى تدخل إلى المسابقة فى كل سنة حوالى ألف مطبوع يختار منها نحو ٣٠٠ كتاب فائزة وتمنح الكتب الفائزة شهادات تقدير وتتألف لجنة الحكم من فنانين ونقاد ومحررين وناشرين

وطابعين كما يحضر ممثلون عن دول اشتراكية أخرى مثل بلغاريا ، المجر ، ألمانيا الشرقية ، منغوليا ، بولندا ويشتركون في الحكم على المفردات المقدمة في المسابقة ، والكتب المقدمة للمسابقة تصنف حسب موضوعاتها (اجتماعية سياسية ، علمية ، تكنولوجية ، قصص ، أطفال ، نقد فني ..) والعوامل الداخلة في التقدير هي : التصميم - الطباعة - الجوانب الفنية والجمالية - الأصالة - جودة الإخراج - الملامح الجديدة المبتكرة .

ويمنح الكتابان الأول والثاني شهادة ايفان فيدوروف من الطبقة الأولى والثانية على التوالي أما الكتب الفائزة الأخرى فإنها تمنح شهادات تقدير فقط .

وبمناسبة الذكرى المئوية لميلاد لينين أقيمت مسابقة على مستوى الاتحاد وأحسن كتب لينين تصميمًا وإخراجاً منح أصحابها شهادة تقدير خاصة .

والكتب التي تفوز في جميع المسابقات تجمع معاً وتعرض بصفة دائمة في « معرض الإنجازات الاقتصادية بالاتحاد السوفيتي » والذي توفرت على إنشائه لجنة الدولة للنشر . كذلك فإن غرفة الكتب التابعة للجنة تعد معارض متنقلة للكتب الفائزة تجوب أنحاء الاتحاد السوفيتي . وفي الجمهوريات المختلفة تقام مسابقات أحسن الكتب تصميمًا وطباعة على النطاق المحلي كما يحدث في جمهورية روسيا وأوكرانيا وبيلوروسيا وغيرها من الجمهوريات .

وبعض المؤسسات العلمية واتحاد الكتاب واتحاد الفنانين تقيم مسابقات لاختيار أحسن الكتب في موضوع معين . كما تقيم الجمعية العلمية لعموم الاتحاد مسابقة سنوية لاختيار أحسن الكتب العلمية الشعبية ، كما يقيم اتحاد الكتاب بالاشتراك مع لجنة الدولة للنشر مسابقة عامة لاختيار أحسن القصص للأطفال .

والحقيقة أن إدارة عملية الطباعة السوفيتية سواء داخل الدار الواحدة أو على مستوى الدولة إدارة معقدة وليست على نفس مستوى البساطة التي تتم بها في الدول الغربية وهي علاقة المنتج بالمستهلك ولتيسير معالجة هذه النقطة فإننا نفتتها إلى ثلاث جزئيات :

١ - الوضع الاقتصادي والإداري للطباعة .

٢ - بين الطابع والناشر .

٣ - الورق والمواد الأخرى .

١ - الطباعة : واطاعها الإءارية والاقتصادية :

لجنة الدولة للنشر والطباعة وتجارة الكتب - كما رأينا سابقا - هى الهيئة الحكومية المسؤولة عن صناعة الطباعة وهى تخطط وتنسق بين نشاطات مؤسسات الطباعة المختلفة فى الإتحاد السوفيتى وبنفس النظام الطبقي : على المستوى المركزى ثم الجمهورى ثم المحلى المطبق على دور النشر ، وحتى المطابع التى لا تتبع هذه اللجنة بطريق مباشر تبقى تحت تصرفها فى عمليات طباعية كثيرة والاستثناء الوحيد من ذلك هو المطابع التى تخدم المؤسسات العلمية والتكنولوجية (التابعة للجنة الدولة للعلم والتكنولوجيا) ، والمطابع التى يديرها الحزب بنفسه وهى المطابع التى تتوفر على طبع معظم الجرائد وبعض المجلات .

وتقوم لجنة الدولة للنشر سنويا بتخطيط تطوير واستغلال طاقة المطابع بالتعاون مع لجان الجمهوريات إعتباراً من استغلال المطابع الموجودة بالفعل أو إنشاء مطابع جديدة وتحديد احتياجات المطابع من الورق ومواد الطباعة المختلفة والتوفيق بينها وبين مطابع دور النشر . وعادة ما يعبر عن هذه الاحتياجات بطريقة كمية : مجموع الملائم التى ستطبع مع تصنيف لها حسب نوع الطباعة والتجليد المطلوب لها وتقدير منفصل عن الكميات التى يطلب استيرادها من الخارج . كما يعبر عن هذه الاحتياجات بحجم الإنتاج . وهذه المؤشرات هى أهم مؤشرات التخطيط من جانب الإدارة العليا فى أية مطبعة على الرغم من أن مؤشر حجم الإنتاج من الناحية المالية قد أصبح الآن هو أهم المؤشرات على الإطلاق . كما أفحمت المطبعة فى السنوات الأخيرة فى خطط النشر التى تعدها دار النشر التابعة لها .

وربط دار النشر بمطبعة معينة هو مسئولية إدارات لجنة الدولة للنشر ، والتنفيذ الدقيق لهذا الربط هو المسئولية المباشرة لاتحاد المطابع حيثما وجدت هذه المطابع . والسلطة الوحيدة المتروكة للمطبعة فى هذا الصدد هو التفاوض فى العقود مع دار النشر . وبنفس الطريقة يمكن لدار النشر أن تتدخل فقط فى تفاصيل عقود الورق ومواد الطباعة والتجليد ، وهى المواد التى تقدم للمطابع بأسلوب آخر يفصله فيما بعد . وطالما أن الإدارة العليا فى دار الطباعة هى التى تحدد أو على الأقل توافق على أرقام المبيعات (حجم التشغيل) وبند الأجور ، وطالما أن أسعار التشغيل محددة مركزياً فإن مجال اتخاذ القرار فى المطبعة يقتصر على أمور فنية والتخطيط الداخلى والتوظيف ودفع الحوافز (بنسب

محددة محكومة بقواعد مركزية) ، واستخدام الائتمانات البنكية (مرة أخرى داخل حدود معينة) .

ولقد وضعت لائحة أجور تشغيل منقحة في سنة ١٩٦٧ مع النظام الجديد للتخطيط والحوافز ، وتضمنت هذه اللوائح زيادة في أجور التشغيل مقدارها ٥,٢٪ عن اللائحة القديمة وهدفت إلى السماح بنحو ٢٤٪ أرباحاً من تكاليف التشغيل . والطباعة في حقيقة الأمر صناعة مربحة في الحياة السوفيتية وتنظر لجنة الدولة للنشر إلى الأرباح الناتجة عن عملية الطباعة على أنها غطاء للخسائر التي تحققها بعض دور النشر في جمهوريات الاتحاد . ويأتي جل رأس المال المستثمر في صناعة الطباعة من ميزانية الجمهورية ورغم ذلك فإنه في الفترة من ١٩٦٦ - ١٩٧٠ جاء ٥٨٪ من رأس المال المستثمر في الطباعة من مصادر مركزية و ٤٢٪ من ميزانيات المطابع الخاصة . وتوجه النية إلى زيادة نصيب دور الطباعة نفسها في هذه الاستثمارات مع نوع من الائتمان طويل الأجل بنسبة $\frac{٣}{٤}$ المبلغ الإجمالي المستثمر .

ونوعية الطباعة التي تنتجها المطابع تتوفر على فحصها واختيار جودتها (تفتيش الدولة لجودة المطبوعات) وهو قسم من أقسام لجنة الدولة للنشر . وهذا التفتيش يوقع عقوبات كالحرمان من الحوافز على الطابعين المسؤولين عن هبوط مستوى الجودة أو خرق معايير الدولة وتعليماتها الفنية .

وكما حدث في كثير من قطاعات الصناعة في الاتحاد السوفيتي استحدثت خطة في سنة ١٩٧٣ لاقامة « اتحادات » لادماج دور الطباعة معاً وربطها في حالات قليلة بمراكز بحوث وأيضاً - وخاصة في حالة الجمهوريات - ربطها بدور النشر بهدف تطوير التعاون بين الطابعين والناشرين على المستوى المحلي والتخفيف عن إدارات النشر المحلية في الجمهوريات من الغرق في تفاصيل التنسيق بينها . ومع ذلك فإن السياسة الحالية لدور النشر الكبيرة في موسكو وليننجراد تنأى بهذه الدور عن الارتباط بأية مؤسسات طباعية رغم أن بعض دور النشر المركزية مثل بولتزدات ، نوكا كانت لها مطابعها الخاصة فترة طويلة من الزمن ، ويمكن النظر إليها على أنها « اتحادات » في حد ذاتها . أما دور النشر الكبرى الأخرى فإنها تستخدم حلقة واسعة من المطابع المتفاوتة الامكانيات والمعدات في جميع أنحاء الاتحاد السوفيتي . وعلى سبيل المثال كانت طاقة المطابع الموجودة في بلوروسيا سنة ١٩٧١ تقدر بأكثر من احتياجات النشر في تلك الجمهورية بحوالى مرتين ونصف أو

ثلاث مرات ، وفي سنة ١٩٧٧ ظهر اتجاه إلى التجديد عندما أعلن عن اتجاه النية إلى إقامة « مجمع » يضم أربع عشرة دار نشر علمية وتكنولوجية وإحدى عشرة دار طباعة رغم استقلال الطبع عن النشر وأطلق على هذا المجمع : « المجمع العام للنشر والطبع » .

٢ - بين الطابع والناشر :

العلاقة التعاقدية بين المطبعة ودار النشر في الوقت الحاضر تنظمها « الشروط الأساسية المؤقتة لوفاء المطابع بطلبات الناشرين لإنتاج الكتب والدوريات والمطبوعات الأخرى » التي صدرت في سنة ١٩٧١ . وهذه الشروط هي أساس كافة التعاقدات وقد حلت محل « الشروط الأساسية » التي كانت قد صدرت سنة ١٩٦٥ للربط بين دور النشر والمطابع لفترات طويلة « بهدف تمكين الناشرين من التخطيط طويل المدى وتمكين المطابع أيضا من ذلك في ظل النظام الجديد للتخطيط والحوافز » ، وكذلك لتشديد العقوبات على المخالف وخاصة في حالة عدم الوفاء بمعايير الجودة والتأخير في تسليم ما اتفق عليه وفي سنة ١٩٧٣ أمرت لجنة الدولة للنشر بأن توضع خطط دور النشر في الاعتبار الأول لدى المطابع وتنفذ حسب أولويات معينة .

وطريقة التعاقد بين الناشر والطابع محددة في (الشروط المؤقتة) طبقا للسياق التالي : تقوم دار النشر بعد تلقي موافقة الإدارة العليا على خطة النشر السنوية بإرسالها مفصلة على أربعة فصول السنة إلى المطبعة أو المطابع « المربوطة عليها » من قبل لجنة الدولة للنشر ، ويصل الطرفان إلى اتفاق مبدئي حول مواعيد الإنتاج للخطط الفصلية والسنوية وهذه المواعيد نفسها تصبح جزءا من العقد بينهما . ويحاول الناشر في أثناء ذلك أن يحصل على توجيهات من التجار حول أحجام الطباعات في موعد أقصاه أول أكتوبر من السنة التي تسبق سنة النشر على النحو الذي أوضحناه سابقاً وأية تعديلات في الخطة من قبل الإدارة العليا يجب أن تبلغ للناشر والطابع في موعد أقصاه العاشر من أكتوبر وبعد أن يتلقى الطابع موافقة إدارته العليا على خطته للإنتاج السنوي يحاول التوفيق بين خطته وخطط الناشرين الذين يطبع لهم ، يرسل مسودة تعاقد بخطة السنة لكل ناشر ، وهذه المسودة يجب أن تقبل أو تعدل أو ترفض في خلال عشرة أيام .

وفي بحر السنة تضع دار الطباعة خططها الفصلية للجمع والطبع وكل منها يقسم إلى أشهر لإنتاج كمية معينة من المطبوعات طبقا لخطط الناشرين ولا بد للطابع من أن يضمن

في خطته الشهرية كل العناوين من خطة الناشر الذى تعاقده معه على إنتاجها قبل السابع والعشرين من الشهر الذى يسبق الانتاج . ومع هذا قد تتدخل لجنة الدولة للنشر لادخال حالات استثنائية أو مستعجلة للطبع ، وهو أمر مسموح به في حدود الثلث من خطة الفصل والناشر من جهة ثانية يمكن أن يضمن في طلبات الشهر تلك الكتب التى حصل على الورق الخاص بها سواء كان المسئول عن تأمينه هو الناشر نفسه أو الطابع مما سيرد مفصلاً فيما بعد .

وتضع شروط العقد عدداً من العقوبات المالية الكبيرة في حالة الاخلال ، معظمها خاص بتوقيات التسليم ، وعلى سبيل المثال فإن تأخر أى طرف في توقيع العقود أو خطط النشر يعرض المتسبب لغرامة قدرها خمسون روبل عن كل يوم تأخير وتزداد غرامة التأخير هذه حتى ٥٠٠ روبل . وأى تأخير في إنتاج وتسليم المطبوعات المتصلة بمؤتمرات الحزب أو اللجنة المركزية أو دورات مجلس السوفيت الأعلى أو مطبوعات أية أحداث أو مناسبات هامة يؤدى إلى غرامة مضاعفة . وأى مطبعة تستهلك ورقاً أكثر من المألوف لكل نوع من المطبوعات يجب أن تعوض الناشرين (إذا كان هو الذى يقدم الورق) عن زيادة الاستهلاك بالاضافة إلى غرامة تعادل ثمن هذه الزيادة .

وبينما الطابع في أية دولة يعتمد اعتماداً مطلقاً على الناشر في إعداد المخطوط للطبع ، إعداداً نهائياً وبالمواصفات الدقيقة لتصميم الكتاب وفي تحديد عدد النسخ التى تطبع ، نجد الأمر في الاتحاد السوفيتى يختلف حيث يشترك الناشر والطابع معاً في إعداد الخطة السنوية ، ويقع الجانب الأكبر من عملية التصميم والاخراج على عاتق الطابع . وتعد خطة الانتاج السنوى في نفس الوقت بين الاثنين ولا يترك للانجاز في سنة الانتاج أكثر من ٢٠٪ من العمل . ويحدث كثيراً أن تتأخر خطط النشر المتفق عليها في ورودها إلى المطبعة بحيث لا يتمكن من استخدام بياناتها في خطته الانتاجية وتخطيطه المالى للسنة التى وضعت لها تلك الخطط ، وغالباً ما يشكو الطابعون من نقص بيانات خطط الناشرين وخاصة البيانات الفنية التى يحتاجون إليها في عملهم الإنتاجى مما يضطرهم إلى وضع خططهم على أساس تقريبي بناء على أرقام السنوات السابقة وأحياناً يضعون تقديرات من عندهم .

وثمة عقبة أخرى في سبيل كفاية الأداء بين الطرفين (الطابع والناشر) والتى تؤثر في الناشرين الصغار خصوصاً وهى صعوبة تحقيق « المواءمة » بين طبيعة إنتاج الناشر وبين

المطبعة التي يربط عليها ، إذ أن هذا الربط يأتي من فوق من لجنة الدولة للنشر ، وقد حدث في سنة ١٩٧٥ أن دار نشر شهيرة كان عليها أن تنشر قصصاً بمحجم طبعة أكثر من مائة ألف نسخة للقصة الواحدة ولكنها ربطت على مطابع لا تملك سوى ماكينات طبع مسطحة بطيئة وكان المفروض أن تربط إلى مطابع لديها ماكينات طبع دوارة سريعة وحيث تنخفض تكاليف الطبع . ومن جهة ثانية فإن من الممكن ربط دار نشر بمطبعة أكبر من طاقتها النشوية .

ومن المؤكد أن كل دار نشر تحرص حرصاً تاماً على أخذ الأولوية من المطبعة لإنجاز خططها السنوية لتحقيق أكبر ربح ممكن من وراء العناوين المدرجة بالخطوة وبالتالي تطلب من المطبعة أقصى سرعة في الانجاز وأقل تكاليف لكل عمل ، وعلى الجانب الآخر فإن مصلحة الطابع الرئيسية تكمن في استغلال إمكانيات مطبعته إلى أبعد الحدود حتى يحقق المعدلات الكمية والاقتصادية الواردة في خطته المالية والانتاجية . وعلى الرغم من أن أحد عناصر خطته الإنتاجية هو إنجاز خطة الناشر السنوية فإن شاغله الأكبر يبقى طبع كم الملازم المحدد له وتجعله يقبل طلبات الناشر لطبع طبعات صغيرة الحجم مما يزيد من عملياته التحضيرية لكل عنوان على حساب رقم الإنتاج الكلي . وقد أصبحت مقاومة هذه الطبعات الصغيرة بين الطابعين أمراً شائعاً مما حدا ببعض دور النشر في السبعينات إلى إنتاج الطبعات الصغيرة - ١٠٠٠ نسخة أو أقل - عن طريق التصوير بعد نسخها على الآلة الكاتبة .

وأياً كان تضارب المصالح بين الناشر والطابع حول هذه الأمور فإن تسوية كل شيء يعتمد على العقد المبرم بينهما والتزام كل منهما بتنفيذ بنوده . كما أن ارتباط دار النشر بمطبعة معينة لفترة طويلة يحكم التنظيم القائم هناك يجعل الأمور تسوى ودياً أكثر من اللجوء إلى المحاكم .

٣ - الورق ومواد الطباعة الأخرى :

سبق أن عرضنا لطبيعة وعمل الهيئات التي تمد صناعة النشر والطباعة بالمواد المختلفة في (الإدارة الرئيسية للمواد والمعدات في لجنة الدولة للنشر) هي المسؤولة عن تقديم الورق ، مواد التجليد ، الحبر ، الرصاص ... لصناعة النشر والطبع ككل . وتعتمد هذه الإدارة على بيع تلك المواد وتحقيق ربح من ورائها لتغطية نفقاتها الإدارية . وعلى

سبيل المثال فإنها تضيف إلى سعر الشراء $\frac{1}{4}$ ١٣ روبل لطن الورق ، ١٧ روبل لكل ألف متر من مواد التجليد و ٣٪ إلى أسعار المواد الأخرى . ومنذ سنة ١٩٧٤ كانت مكاتب هذه الإدارة في موسكو يحصلون على الحوافز الكاملة ليس فقط بسبب تحقيق حجم الأعمال السنوى بالكامل ولكن أيضاً لاحترام مواعيد التسليم وتنفيذ كافة التعاقدات .

والحقيقة أن حجم الأعمال الضخم الذى تقوم به هذه الإدارة يمكن تصوره (عن سنة ١٩٧٢) من الثمانين نوعاً من أنواع الاستثمارات التى يرسلها الطابعون والناشرون إليها والثلاثة آلاف صنف التى تقدمها للمطابع . وطلبات الناشرين أو الطابعين إلى هذه الإدارة يجب أن ترسل فى مايو أو يونيه على الأكثر من السنة السابقة على سنة الإنتاج . وقد ينتج عن هذا التكرير فى إرسال الطلبات ، عدم الإحاطة الدقيقة والكاملة بمتطلبات الإنتاج لخطط السنة التالية مما يتسبب فى قصور المواد المطلوبة عن الوفاء باحتياجات الخطة وهذا أمر ملاحظ ليس فى صناعة النشر وحدها بل أيضاً فى سائر الصناعات السوفيتية .

وإن من واجب لجنة الدولة للنشر تأمين احتياجات الورق وعليها أن تبلغ تلك الاحتياجات إلى صناعة الورق . وكثيراً ما أشار الناشر السوفيت إلى أن السبب فى تحديد عدد الكتب التى ينشرونها وعدد النسخ مرده إلى قصور الورق . ومهما كانت درجة الدقة التى يعدون بها خطط النشر فإنهم كثيراً ما يضطرون إلى تعديل هذه الخطط بسبب حصة الورق المحددة لهم والتى لا يعلن عنها غالباً إلا بعد الانتهاء من إعداد تلك الخطط . ويعتمد قرار إعادة الطبع اعتماداً كبيراً على كمية الورق أكثر مما يعتمد على قرار إصدار الكتب الجديدة لأن دار النشر يجب أن تنشر من الكتب الجديدة أكثر مما تعيد طبعه حتى لو اضطرت إلى تقليل حجم الطبعات . ولقد أشار رئيس التحرير فى دار النشر (ميديتسينا) سنة ١٩٧٢ إلى أن تلقى الطلبات على كتب الدار المعاد طبعها تزيد عن عشرة أمثال حصة الورق المحددة لها .

والحقيقة أن الأرقام المتاحة عن مدى تأثير حركة النشر بنقص الورق لاتعطى صورة كاملة عن الوضع ولكن لأجدال فى أن نقص الورق يؤثر تأثيراً كبيراً فى عدد العناوين المنشورة بدرجة أقل من عدد النسخ المطبوعة . ففى الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٧٠ كانت الزيادة فى إنتاج الورق طفيفة لاتتعدى ٠,٦ ٪ من معدل نمو السكان هناك . وفى الخطة

الخمسية التاسعة لم يتلق الطابعون سوى ٥٠٠,٠٠٠ طن من الورق وهو أقل من احتياجاتهم التي وردت في خطط النشر . وفي سنة ١٩٧٥ لم يتم إنتاج سوى ٣٤ نوعاً من ٦٥ نوعاً من الورق كان مخططاً لإنتاجها على أساس أن نسبة الورق درجة أولى (أحسن نوع) ستبقى بلازيادة (وتتراوح بين ٢٢ - ٢٤ ٪ من إجمالي الإنتاج) . وكثيراً ما برر قصور الورق لدى المطابع ولكن يبقى السبب الأقوى في صناعة الورق نفسها (بطء إنشاء المصانع الجديدة ، الخسائر الفادحة الناجمة عن التخزين السيء والنقل الأسوأ ، تخطيط الإنتاج على أساس الطن وليس على أساس المتر المربع) . وقد نتج عن ذلك أن إنتاج الكتاب السوفيتي قد عانى منذ الستينات وقد زاد من المعاناة أيضاً قرار توجيه الزيادة في إنتاج الورق إلى زيادة عدد النسخ المطبوعة من الدوريات على حساب الكتب . وقد ذكر أيضاً أن استهلاك كميات كبيرة من الورق في الاستثمارات الحكومية وداخل المكاتب الرسمية وقطاعات العمل المختلفة قد جاء هو الآخر على حساب صناعة الورق . ففي جمهورية روسيا السوفيتية وحدها استهلك ٩٠,٠٠٠ طن من الورق سنة ١٩٧٥ في تلك الأعمال المكتبية ، بما يعادل ٥٠ ٪ من كمية الورق المستخدمة في تلك الجمهورية ذاتها لإنتاج الكتب . والتأكيد الذي صدر سنة ١٩٧١ من جانب صناعة الورق من أن صناعة النشر سنة ١٩٨٠ ستحصل على كفايتها من الورق اللازم لسد احتياجات خططها لم يتحقق كما لم يتحقق حتى الآن (سنة ١٩٨٩) ذلك أن الزيادة التي وردت في الخطة الخمسية العاشرة (٧٦ - ١٩٨٠) والحادية عشرة (١٩٨١ - ١٩٨٥) لم تزيد عن ١٠ ٪ في ورق الكتب وهي نسبة لا تتماشى مع الزيادة في عدد الكتب المنشورة في الاتحاد السوفيتي .

وحتى منتصف الستينات كان الورق المخصص لدور النشر ، كانت هذه الدور تقوم بدفع ثمنه وتخزنه في مخازنها الخاصة ثم تقدمه إلى المطابع حسب الحاجة . وكان لعدم كفاءة هذا النظام أثره في دفع (لجنة الطباعة) (في ذلك الوقت) إلى إنشاء شبكة مخازن مركزية ٦٥ - ١٩٦٧ لدور النشر التابعة لها تتوفر على إداراتها (الإدارة الرئيسية للمواد والمعدات) ويخطط الناشر بالحصول المخصص المخصصة لهم ، ولكن لما كان الناشر هو هم الذين يدفعون ثمن الورق فلم يكن ثمة حافز من جانب المطابع للاقتصاد في استخدامه إلا الخوف من العقوبات التي توقع عليهم في حالة تجاوز الاستهلاك عن المعدل الطبيعي ، ولذلك فإنه في سنة ١٩٦٩ نقلت مسؤولية شراء الورق إلى الطابعين الذين يخدمون دور النشر المركزية ، وفي سنة ١٩٧٤ إمتدت هذه المسؤولية إلى سائر مواد التجليد .

وطبقا لنظام الشراء الجديد للورق فإن الطابع قد لا يحاسب دار النشر على الورق الذى استهلكه زيادة عن المعدل الطبيعى فى نوع المطبوعات الذى ينتجه . والخطوات المتبعة فى الحصول على الورق طبقا للنظام الجديد تسير على النحو التالى : فى خلال خمسة عشر يوماً من إخطار لجنة الدولة للنشر إلى الناشر بقبول خطته وما ورد فيها من تقديرات الملازم التى ستطبع خلال السنة يرسل إليه إشعار بكمية الورق المحددة له ، وفى الأيام الخمسة التى تتلو يقوم الناشر بإخطار (الادارة الرئيسية للمواد والمعدات) بكيفية توزيع هذه الحصة على المطابع المربوط إليها وفى نفس الوقت يقوم بإخطار المطابع بالحصة المقررة لها ونوعيات الورق التى تأخذها من نصيبه . وكذلك تقوم (الادارة الرئيسية للمواد والمعدات) بإخطار المطابع بالحصة المقررة لها ونوعيات الورق التى تأخذها من نصيب كل ناشر مربوط إليها ، وتوقيتات الحصول عليها على الفصول المختلفة للنشر ويوقع عقد بين الطابع والإدارة بذلك وبكيفيات التسليم والدفع .

ونحن فى غنى عن شرح المتاعب والصعوبات التى يصادفها كل من الطابع والناشر والنتيجة عن تأخير تخصيص الورق لأنها كثيرة ومتشعبة ومنتشرة على نطاق واقع . وإذا جاز ذلك فى حالة دور النشر العامة فإنه فى حالة دور نشر الكتب المدرسية يصبح الأمر قاتلاً وهذا ما لا يحدث عادة ففى دار نشر (بروسفخنو Prosveshchenu) التى تعمل بمواعيد غاية الدقة لنتيج حوالى ٢٠٠ مليون نسخة كتب مدرسية فى موعد أقصاه أول يوليو من كل عام ، أشار مدير الدار سنة ١٩٧٢ إلى أنه يقدم خطته إلى المطابع قبل بدء السنة التخطيطية بثلاثة شهور ويقدم احتياجاته من الورق قبل بدء السنة بشهرين لأنه يتعامل مع ثلاثين مطبعة كبيرة .

وللاقتصاد فى استهلاك الورق وضعت احتياطات ومقاييس كثيرة عند نقاط معينة فى عملية الإنتاج وخاصة فى السنوات العشر الأخيرة . وقد شرحنا من قبل سلطات لجنة النشر فى وضع معدلات استهلاك الورق وتحديد حصة ورق لكل ناشر ولكل مؤسسة فى الدولة .

وفى سنة ١٩٦٩ صدر الأمر بالاعتقاد فى استخدام الورق وتضمن نماذج من كتب أسرفت فى استهلاك الورق ، وتضمن أيضاً توجيهها إلى الناشرين بتقليل حجم الكتب بمقدار ٥٪ على الأقل وذلك بزيادة عدد السطور والكلمات فى الصفحة الواحدة . وفى سنة ١٩٧٢ خصص جانب من الحوافز للمحررين الذين يختصرون حجم الأصول التى

تقدم إليهم دون الاخلال بنص المؤلف ، بل إنه في سنة ١٩٧٥ جرى اتخاذ خطوات أعنف عندما قرر مجلس لجنة النشر استخدام أصغر بنط كلما كان ذلك ممكناً في كتب غير القصص ، بل وضع المجلس حدوداً قصوى لحجم هذه الكتب وهي : عشرون ملزمة للكتب الأكاديمية ، عشرة ملازم للعلوم الشعبية ، ومجموعات المقالات التي تنشرها الهيئات والمؤسسات ، أربعة ملازم للكتب السياسية الجماهيرية ، ولا بد من الحصول على إذن لجنة النشر لتخطى هذه الحدود ، وعقدت مسابقة بجائزة قدرها ١٠٠٠ روبل بين دور النشر لأحسن المقترحات للاقتصاد في الورق .

وفي محاولة لتشجيع إعادة استخدام الورق أعلن في سنة ١٩٧٤ عن نظام يقضى بأن المواطن الذى يقدم عشرين كيلو جراماً من الورق المستعمل يعطى قسائم (كوبونات) يشتري بها نسخة من كتب القصص التي طبعت خصيصاً لهذا الغرض واستمر النظام بعد ذلك بنجاح كبير رغم بعض الأخطاء التي وقعت مثل سوء التنظيم وتزوير القسائم . وتصور الأرقام الآتية إنتاج واستهلاك ورق طباعة وكتابة الكتب في الاتحاد السوفيتى في الثمانينات وتطوره في السبعينات :

السنة	إنتاج	استهلاك
١٩٧٠	٨٨٣ ٠٠٠ طن	١ ٤٠٠ ٠٠١ طن
١٩٧٥	١ ١٣٦ ٠٠٠ طن	١ ٢٥٨ ٥٠٠ طن
١٩٨٠	١ ١٤١ ٠٠٠ طن	١ ٣٧١ ٤٠٠ طن
١٩٨٣	١ ٢٤٩ ٠٠٠ طن	١ ٥٠٨ ٨٠٠ طن

ومن الواضح أن الانتاج الفعلى لايكفى الاستهلاك المحلى ومن ثم يلجأ الاتحاد السوفيتى إلى تغطية العجز عن طريق الاستيراد . كذلك يتضح بجلاء الانخفاض الكبير لنصيب الفرد من الورق في الاتحاد من عشرين كيلو جراما في منتصف الستينات إلى خمسة كيلو جرامات في منتصف السبعينات وخمسة ونصف كيلو جرام في منتصف الثمانينات .

العلاقات العامة في النشر السوفيتي :

من يلتصق بالنشر السوفيتي والكتاب السوفيتي كثيراً ما يصادف مصطلحات « تعميم الكتاب Book Popularization » أى جعل الكتاب سلعة شعبية يصير تداولها بين مختلف طبقات الشعب ، « الاعلان عن الكتب Book Advertising » أى اعلام كل الناس عن كل كتاب . ويدل إنتشار مثل هذه المصطلحات على وجود فارق بين تعميم الكتاب عن طريق المكتبات وتعميمه عن طريق متاجر الكتب ، ومن جهة ثانية تدل على الفارق بين الاعلان عن الكتب و « الاعلان التجارى » العادى . والاختلاف الموجود فى كلتا الحالتين هو اختلاف فى المحتوى والشكل والأسلوب بل والهدف .

وفى الاتحاد السوفيتي نصادف أساليب متنوعة فى « تعميم الكتاب » و « الاعلان » عنه ويمكن تصنيف تلك الأساليب إلى الفئات الآتية :

(أ) الأساليب الشفوية : على شكل مناقشات ومحادثات بين الباعة والمشتريين ، عقد اجتماعات مخططة ومقابلات بين فئات محددة من القراء المشتريين ، مؤتمرات للقراء ، مقابلات ولقاءات مع المؤلفين والناشرين ، محاضرات تلقى عن الكتب وأهميتها ، ويدخل فى هذا الاتجاه أيضاً الأحاديث والندوات الإذاعية .

(ب) الأساليب المطبوعة : كإعلانات المطبوعة - قوائم المطبوعات - الاشعارات ...

(ج) الوسائل المرئية : العلاقات الدالة - واجهات العرض داخل وخارج المتاجر - عرض الكتب على منصات المتاجر - ومعارض الكتب فى المتجر وخارجه ، كذلك انتشر استخدام الأفلام والتلفزيون على نطاق واسع فى هذا الاتجاه .

والحقيقة ان الاتصالات والاحتكاكات الدائمة بين مؤسسات بيع الكتب ودور النشر من جهة وبين الجمهور القارئ والإدارات العامة تلعب دوراً أساسياً فى عملية تعميم لكتاب السوفيتي والإعلان عنه . كذلك فإن الترتيبات التى تتخذ داخل متاجر الكتب تلعب هى الأخرى دوراً لا بأس به فى هذه العملية ، ومن بين هذه الترتيبات واجهات العرض التى تتخذ أساليب موضوعية منطقية ، وقد تضم الكتب الجديدة فقط ، أو الكتب لفئات معينة من القراء ، أو الكتب لمؤلف معين أو لعدة مؤلفين أو لدار نشر

بالذات . وثمة توجيهات وتعليمات محددة خاصة بواجهات العرض في المتاجر تنشرها بانتظام المجلة الشهيرة (تجارة الكتب) .

وكثيراً ما تنشر قوائم الكتب على شكل فهرس أو نشرات ، أو علامات قراءة ، أو ملصقات ، كذلك الأوكياس التي توضع فيها الكتب كثيراً ما تستخدم لغرض الدعاية والإعلان وكل المتاجر تملك كميات كبيرة منها ، كما تستخدم الأغلفة الواقية في هذا السبيل .

ومن الوسائل العامة في تعميم الكتاب السوفيتي تسجيل أسماء الزبائن الدائمين وعناوينهم - أفراداً ومؤسسات - الراغبين في موضوع معين ، على كشاف بطاق ، وترسل إليهم الفهارس والقوائم باستمرار كما تقدم متاجر « طرود الكتب » وأقسامها على اتباع نفس الأساليب في تعاملها مع زبائن البيع بالبريد .

وتلعب الاعلانات في الصحف والدوريات دوراً هاماً في تعميم الكتب والاعلان عنها وثمة قرار وافق عليه مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٦٤ ويوصي الصحف والمجلات وأيضاً الراديو والتلفزيون باعطاء المزيد من الاهتمام للاعلان عن الكتب الجديدة وأن تنشئ إدارات وأقساماً ببلجيوجرافية لهذا الغرض .

ومن المعروف أن كل مؤسسات ومنظمات تجارة الكتب : المركزية والجمهورية والمحلية لديها أقسام تعميم وإعلان توجه نشاطاتها وتنسقها بالاتفاق مع « قسم تقييم الكتب » التابع للجنة الدولة للنشر . كما أن مدارس ومعاهد تدريس النشر وتجارة الكتب تقدم مقررات حول « تعميم الكتاب » ، والاعلان عنه .

♦ جوائز الكتب :

توجد في الاتحاد السوفيتي عدة جوائز مركزية وأخرى جمهورية ومحلية تمنح للأعمال الفكرية الرائدة . وأهم الجوائز المركزية على الإطلاق (جائزة لينين) التي بدأ منحها كل سنتين اعتباراً من سنة ١٩٦٧ و (جائزة الدولة) التي تقرر منذ سنة ١٩٣٩ للكتب المتميزة فكرياً . وهناك عشرة جوائز أخرى تمنح سنوياً منذ سنة ١٩٦٧ للأعمال المتميزة في الآداب والفنون والعمارة . كذلك هناك جوائز لينين السنوية التشجيعية في الآداب والفنون وبدأ منحها منذ مايو ١٩٦٧ . كذلك تتوفر الأكاديمية

السوفيتية للعلوم على منح جائزتين في تاريخ العلوم ، كما تقدم جوائز متخصصة من جانب المؤسسات المعنية .

وإلى جانب هذه الجوائز المركزية التي تمنح على مستوى الدولة كلها هناك جوائز على مستوى الجمهوريات ولكل جمهورية في الاتحاد الجائزة الخاصة بها والتي تقدمها للكتاب عن أعمال مميزة سنوياً .

تسويق الكتاب في الاتحاد السوفيتي :

كما جاء في الكراسة المدخل من هذا البحث فإن تأليف الكتاب ليس هدفاً في ذاته ، وطبع الكتاب في نسخ عديدة مهما بلغت ليس مطمعا في ذاته ، ذلك أن الهدف المطلق من التأليف والطبع هو توصيل الكتاب إلى القارئ ، توصيل الرسالة الفكرية لمخطتها النهائية ولذلك قلنا بارتباط حلقات النشر واتصالها . ولهذا فإن صورة الكتاب السوفيتي لا تكتمل إلا بمعالجة دقيقة ومتأنية لعملية التوزيع أو التسويق ، وتسير معالجتنا لتلك الحلقة في النقاط الآتية :

- ١ - البنية العامة لتجارة الكتاب السوفيتي .
- ٢ - الوضع الاقتصادي لتجارة الكتاب السوفيتي .
- ٣ - تجارة الكتاب السوفيتي ودار النشر .
- ٤ - تجارة الجملة في الكتاب السوفيتي .
- ٥ - تجارة التجزئة في الكتاب السوفيتي .
- ٦ - شبكة تجارة الكتاب بالجمعيات الاستهلاكية .
- ٧ - البائعون المتطوعون .
- ٨ - موردو المكتبات .
- ٩ - بيع الكتب بالبريد .
- ١٠ - تصدير الكتاب السوفيتي للخارج .
- ١١ - تجارة الكتب القديمة والمستعملة ومزادات الكتب .

١ - البنية العامة لتجارة الكتاب السوفيتي :

لم تخضع تجارة الكتب في أى وقت من الأوقات بالاتحاد السوفيتي لإدارة الدولة

للتجارة العامة (وزارة التجارة حالياً أو أسلافها) ، بل كانت دائماً مسؤولة المؤسسات الثقافية أو التعليمية أو المعنية بشئون الكتاب في الدولة . وتقوم (لجنة الدولة للنشر والطباعة وتجارة الكتب) بتخطيط تجارة الكتب والإشراف عليها من خلال النظام العام الذى تدير به النشر والطباعة . وسلطاتها في توزيع المطبوعات (على خلاف سلطتها في النشر والطبع) تقتصر فقط على المطبوعات غير الدورية . ومن هذا المنطلق فهى مسؤولة عن التخطيط الكلى والتنمية الشاملة لكافة شبكات توزيع الكتب ، كما أنها مسؤولة مسؤولة مباشرة عن إدارة شبكة « الدولة » التابعة لها . أما توزيع الصحف والدوريات فهى مسؤولة شبكة مستقلة تتبع وزارة الاتصالات على الرغم من تبعية ناشرى الدوريات للجنة النشر شأنهم في ذلك شأن ناشرى الكتب .

ويعم إشراف لجنة النشر على تجارة الكتب من خلال (الإدارة الرئيسية لتجارة وترويج الكتب) ويرمز لها بالاختصار جلافكينيجا GLAVKNIGA . وهذه الإدارة نفسها هى التى تدير شبكة اللجنة الخاصة ببيع الكتب وهى التى تنسق بين سائر الشبكات العاملة في المجال جزئياً من خلال « وكالة تجارة الجملة لعموم الإتحاد Soyuzkniga ومن مسؤولياتها الأخرى تنظيم عملياته إستيراد وتصدير الكتب وتأمين أفضل تقدير بين الطلب الفعلى وحجم الطلبات وتحسين أساليب توصيل الكتب إلى المكتبات عن طريق وكالات التوريد للمكتبات واستنباط طرق أكثر فعالية في تجارة الكتب .

وفي الإتحاد السوفيتى كما في كثير من الدول لانتقيد مؤسسات تجارة الكتب بناسر معين ، ولكنها تتداول الكتب التى ينشرها الناشرون المختلفون ، على الرغم من أن لبعض دور النشر السوفيتية متاجر الكتب الخاصة بها وهى شبكات صغيرة نسبياً . وفي سنة ١٩٧٤ كان حجم أعمال تجارة الكتب كلها ٨٠٠,٨ مليون روبل ، بلغ نصيب شبكة الدولة التى تديرها (الإدارة الرئيسية لتجارة الكتب) ٦٥,٦ ٪ ، ونصيب شبكة الجمعيات الإستهلاكية ٢١,٦ ٪ وشبكة سيوز بيكات ٧,٨ ٪ ، والشبكات الأخرى ٤,٩ ٪ . والشبكات الصغيرة العاملة فى تجارة الكتب تتبع : وزارة الدفاع ، المؤسسة الأدبية ؛ أكاديمية العلوم السوفيتية (وتسوق مطبوعات دار النشر التابعة لها والمسماة « ناوكا ») ؛ جمعية المسرح لعموم الإتحاد ؛ مؤسسة النقل لدور النشر .

أما مؤسسة « سيوزكينيجا » لتجارة الجملة فتتبع مباشرة (الادارة الرئيسية لتجارة الكتب) . وهى تعمل على تنسيق تسليم الكتب من دور النشر المركزية إلى سائر

شبكات تجارة الكتب . وترسل خطط الناشر إلى مؤسسات التجارة المختلفة ، كما تحيطهم علماً في نشرة دورية بالمطبوعات التي لم تتضمنها الخطط السنوية . ويقدر حجم الطلب على كل كتاب من خلال الطلبات التي تجمعت عنه من خلال شبكات التوزيع المختلفة . وتتوفر على تحليل أنماط الاحتياجات وتقترح حجم الطبعة من الكتب المختلفة على الناشر . وتعد خطط التسليم من كل ناشر مركزي وتبرم العقود مع الناشرين لتوريد الكتب إلى شبكات التوزيع . وهي تدير (المخزن المركزي لتجارة الكتب بالجملة) . كما تقوم بالتنسيق وتسليم الناشرين إقتراحات إعادة طبع الكتب التي يحتاجها السوق بشدة ، كما تنظم إعادة تسويق المخزون المرتد عن طريق نشرتها ومعارض وأسواق الجملة .

وينجب على دور النشر المركزية - ماعدا تلك التي تملك متاجر البيع الخاصة بها - أن تسلم كتبها للتوزيع من خلال « سيوز كنيجا » وحدها . ودور النشر في الجمهوريات تسلم كتبها لمؤسسات تجارة الكتب فيها ، وإذا أرادت إحدى دور النشر المحلية أن تتعامل مع مؤسسات التجارة خارج نطاقها فلا بد لها من الحصول على إذن لجنة النشر أو سيوز كنيجا وقد حدث في سنة ١٩٧٢ ، أن باعت دار بلايتا الطبعة الكاملة من أحد الكتب إلى مؤسسة تجارة خارجية بالعملة الصعبة تعرف باسم « برزكا » فغرمت بعشرة آلاف روبل . وتقوم سيوز كنيجا بدورها بتوقيع العقود مع مؤسسات التجارة المحلية لتوزيع كتب دور النشر المركزية ، ومع شبكات بيع الكتب الأخرى .

٢ - الوضع الإقتصادي لتجارة الكتاب السوفيتي :

تقوم (الإدارة الرئيسية لتجارة الكتب) بإدارة مؤسسات التجارة الواقعة تحت إشرافها فقط ، بينما (مؤسسة تجارة جملة الكتب لعموم الاتحاد « سيوز كنيجا ») تقوم فعلاً بتوزيع الكتب على الفروع ومتاجر التجزئة وتغطي نفقاتها من الخصم الذي تحصل عليه من دور النشر ، وتعمل مستويات تجارة الكتب في الجمهوريات على نفس الأسس .

ولقد بدأ تحول مؤسسات تجارة الكتب إلى النظام الجديد للتخطيط والحوافز على نطاق واسع منذ سنة ١٩٦١ بعد عمليات تجريب مبكرة وتم تعميم هذا النظام بعد سنة ١٩٧٥ . وطبقا لهذا النظام فإن أهم المؤشرات الاقتصادية لأية مؤسسة تجارة كتب هما مؤشرا المبيعات والأرباح ولا بد من التأكيد عليهما في مرحلة التخطيط بواسطة الإدارة

العليا أما المؤشرات الأخرى مثل : العمل ، الأجور ، والنفقات الإضافية فتقررهما المؤسسة نفسها ، ولكنها يجب أن تستهدى بالقواعد التي تضعها الإدارة العليا في تحديد أنصبة ميزانية الدولة ، رأس المال المستثمر ، تقييد مخصصات الحوافز ، مخصصات الإدارة العليا في تجارة الكتب .

ولما كانت مخصصات الحوافز تأتي أساساً من الأرباح ، وهذه الأرباح تنتج من الخصم الذى يقدمه الناشر (إما مباشرة أو عن طريق تجارة الجملة) فإن متاجر الكتب تبذل أقصى ما فى وسعها لتحقيق أكبر حجم أعمال ممكن . وهذا الاتجاه أعلن عنه وتحقق فى الستينيات ببعض الأرقام التى أمكننا الحصول عليها وقد أسفت لهذا الاتجاه شخصيات كبيرة فى تجارة الكتب السوفيتية ممن رأوا فى هذا الاتجاه معاملة للكتب كسائر السلع والبضائع . وقد اضطر إلى الإحجام عن التعامل فى الكتب بطيئة التوزيع فى خلال الفترات القياسية التى تحددها السلطات وهى من ١٥٠ - ١٨٠ يوماً لأن بعض الكتب وخاصة الأكاديمية والمرجعية قد لاتسوق إلا على فترة خمس أو ست سنوات قبل أن يعاد طبعها أو إحلالها .

وتقضى صيغة دفع الحوافز بالتأكيد على التوازى بين حجم الحوافز وحجم المبيعات وبالتالى كلما نمت المبيعات كلما زادت الحوافز ، ومن سلطة الإدارة العليا أن تغير فى مخصصات الحوافز فى حدود معينة وعلى سبيل المثال يمكنها تخفيض الحوافز ما بين ١٠ و ٢٠٪ فى حالة المتاجر سيئة الأداء ، ومن حق المتاجر أن ترفض تخفيض الحوافز بالنسبة للموظفين الذين قصروا فى عملهم إذا لم يكن هناك سوء نية وراء هذا التقصير .

والخصم القياسى الذى يقدمه الناشر سواء على المستوى المركزى أو المحلى لشبكات جلافكنيجا هو ٢٥٪ من السعر الإسمى الذى يبيع به تجار التجزئة للجمهور . وهذا الخصم عادة ما يخفض لى ١٥٪ فقط بالنسبة لأعمال ماركس وانجلز ولينين ولدائرة المعارف السوفيتية الكبرى . أما بالنسبة للتسليم من متاجر الجملة إلى متاجر التجزئة فإن الخصم يكون كبيراً من سعر البيع ، وهذا الخصم لتجار التجزئة يتفاوت تفاوتاً كبيراً ، وعادة ما يحصل التجار فى المناطق النائية على أكبر خصم ممكن من تجار الجملة . والخصم الذى تقدمه شبكة سيوزكنيجا على سبيل المثال يتراوح ما بين ١٢٪ (للتجار فى موسكو وليننجراد) و ٦٠ - ٧٠٪ للتجار فى ماجاوان وياكوتسك .

وكما يبدو لا تحقق متاجر الكتب سوى هامش ربح منخفض ففى سنة ١٩٧٠ لم يحقق (المخزن المركزى لتجارة الكتب بالجملة فى موسكو) سوى ١٪ فقط ربحاً من حجم أعمال تلك السنة . ومهما يكن من أمر فقد زادت أرباح جلافكينجا من تجارة الكتب من ٨,٦ مليون روبل سنة ١٩٦٧ إلى نحو ٤٠ مليون روبل سنة ١٩٧٥ ، بالمقارنة بالزيادة الطفيفة فى حجم المبيعات (من ٣٠٢,٦ مليون روبل إلى ٥٣٦,٢ مليون روبل) فى نفس الفترة .

ولقد وجه نقد كبير إلى سياسة الخصم الحالية والتي لم تتغير منذ سنة ١٩٤٠ إلا تغيراً طفيفاً ، وكثيراً ما أشير إلى أنه حتى أعلى النسب الحالية تبدو غير واقعية وعلى سبيل المثال فإن طلبية كتب قيمتها الفعلية ١٣,١٨ روبل سنة ١٩٧٢ بلغت تكاليف إرسائها بالبريد البرى ١٢,٥٣ روبل . والخصم الذى يقدمه الناشر للجمعيات التعاونية الاستهلاكية أقل عادة مما يقدم لشبكة جلافكينجا ، فقد أشارت أرقام ١٩٧٤ إلى أن الخصم الممنوح لها من قبل الناشرين هو ٢٢,٥٪ وقد ذكرت المصادر أن هذه النسبة غير كافية للتعاونيات وأن الحد الكافى لها هو ٢٩٪ . وقد أدى انخفاض ربحية التعاونيات من بيع الكتب إلى قيام بعض الجمعيات الصغيرة بزيادة تعاملها مع القرطاسية والأدوات الكتابية وألعاب التسلية لرفع ربحيتها ، وقد قدرت فى سنة ١٩٦٩ بثلاثة أرباع حجم الأعمال لديها ، ومعنى هذا أن تجارتها فى الكتب لم يتجاوز الربع . وحتى فى شبكة جلافكينجا نفسها يصل تعاملها فى البضائع من غير الكتب إلى الثلث تقريباً من مجموع حجم الأعمال .

وينفس القدر فإن اتفاق تجارة الكتب السوفيتية على الدعاية والترويج للكتب منخفض جداً إذا قيس بمقاييس الدول الغربية ، ويرجع ذلك فى الأعم الأغلب إلى أن الكتب التى تنشر فى الاتحاد أقل بكثير من المطلوب ، وبالتالي فليست فى حاجة إلى دعاية لتحريكها ، ويتضح ذلك من اتفاقات شبكة تجارة الكتب فى ليننجراد التى تدعى أنها أكثر الشبكات السوفيتية إنفاقاً على الكتب إذا انفقت (٥١٠٠٠ روبل) فقط - بما يساوى ٠,٤٤٤٪ من مجموع حجم أعمالها أو ٤,٢٢٪ من تكاليف التسويق فى سنة ١٩٧٤ على أغراض الدعاية والاعلان .

٣ - بين تاجر الكتب والناشر :

العلاقة بين دور النشر ومؤسسات تجارة الكتب تركز على ثلاثة أنماط أساسية من

التعامل : الأول جمع طلبيات الكتب من مظانها المختلفة عن طريق مؤسسات تجارة الكتب ، تلك الطلبيات التي تدور حول العناوين التي أعلن الناشرون عن عزمهم على نشرها ، بل وأيضاً قيام مؤسسات تجارة الكتب بتقدير حجم الطبعات من هذه الكتب ؛ الثاني : قيام الناشر بتسليم الكتب المطلوبة إلى مؤسسات تجارة الجملة ؛ والثالث : المسؤولية المالية المشتركة بينهما عن الكتب التي لم تسوق .

وتشكو مؤسسات تجارة الكتب من أنها نادراً ما تستشار من قبل الناشر بخصوص خططهم للنشر ، رغم أن بعض دور النشر تقوم بإرسال نسخ مبدئية من تلك الخطط إلى مؤسسات التجارة ورغم أن التعليمات الرسمية تقضى بضرورة هذه الاستشارة وخاصة بين دور النشر الجمهورية ومؤسسات تجارة الكتب المحلية . وأول معرفة مؤسسات تجارة الكتب بالكتب الجديدة تبدأ مع تسليم نسخ الخطط السنوية للناشرين إليها ، إذ تنص التعليمات على تسليم تلك الخطط في موعد أقصاه أول يناير من السنة التي تسبق بدء تنفيذ الخطة ولكن الواقع يؤكد أنها لاتصل قبل أغسطس ، ويكون أمام تجار الجملة بعد تسليمهم تلك الخطط ٧٥ يوماً فقط لإبلاغ الناشرين بعدد النسخ التي يرغبونها من كل عنوان . وهناك بالطبع مشكلات عديدة تنشأ من وراء ضرورة إعداد طلبيات من ٥٠,٠٠٠ عنوان من هذه الخطط في فترة شهور قليلة . والفترة المتاحة في الجمهوريات أقل من هذه ففي أوكرانيا تكون الفترة مجرد خمسين يوماً من تسليم خطة النشر بالنسبة لتجار التجزئة وموردى المكتبات وستين يوماً لمتاجر الجملة .

والعمليات التي تحدد بها مؤسسات التجارة عدد النسخ التي تطلب من كل عنوان تختلف طبقاً لنوع الكتب نفسها ، ففي حالة الكتب السياسية يكون التشاور مع منظمات الحزب المحلية مسألة أساسية في تقرير عدد النسخ المطلوبة . وفي أنواع كثيرة من الكتب لا يمكن طلبها قبل النشر لأن الطلب عليها والحاجة إليها قد يكونان أكبر من المعروض من النسخ ، كما أن الكتب الشعبية المنشورة بواسطة دور النشر المركزية لا يمكن طلبها عن طريق البريد . وفي جمهورية أستونيا لا تقبل طلبات الشراء قبل النشر إلا في حالة الكتب المتخصصة فقط ، وحتى هذه لم يستطع متجر واحد في تالين أن يملأ ٤٠,٠٠٠ طلب خاص بها في سنة ١٩٧٢ . وفي جمهورية روسيا وحدها بلغت طلبات ما قبل النشر سنة ١٩٧٣ ربع النسخ التي جرى طلبها من الناشرين بواسطة تجار الكتب في تلك الجمهورية ، والباقي جرى تقدير عدده بطريقة تقريبية ، وعلى أية حال لا يطلب

من متاجر الكتب الصغيرة أن تحدد تقديراتها بدقة ، وغالبا ما تقوم المؤسسات الأكبر بتقدير احتياجات تلك المنافذ الصغيرة .

هذا ، ولقد شرحنا من قبل كيف تحل الخلافات التي تنشأ بين الناشرين وتجار الكتب فيما يتعلق بحجم الطبعات ، ومتاجر الجملة التي تتعاقد على الشراء مع الناشرين يجب أن تتاح لها الفرصة لرؤية بروفات الكتاب أو على الأقل نسخة من الأصل المخطوط قبل إرساله للمطبعة ، وهنا يحق لها أيضا أن تعدل في عدد النسخ المطلوبة في خلال يومين من تلقي البروفات وفي حدود ١٥٪ بالزيادة أو النقص عما طلب . وقد يقال لماذا لا يسمح الناشر بزيادة النسخ المطلوبة دون حدود والاجابة معروفة وهى النقص في إمدادات الورق والتي تضطر الناشر السوفيتى عادة إلى خفض عدد النسخ عما هو مطلوب . وغالبا ما تصل الطلبات التي يقدمها تجار الكتب إلى أكثر من النسخ المطبوعة مرة ونصف أو مرتين على الأقل . وتبدو الآثار خطيرة في حالة الكتب الجماهيرية ذات النسخ الكثيرة في سنة ١٩٧٤ تلقت دار (مير) للنشر ٥٠٠,٠٠٠ طلب من كتاب جوى آدمسون (تحدى بيبا) ولم تستطع طبع أكثر من ٢٢٠,٠٠٠ نسخة . وفي مثل هذه الحالات توزع النسخ المطبوعة بنسب موازية للطلبات المقدمة من الجهات المختلفة : ومن المؤكد أنه في ظل زيادة الطلب عن المعروض من النسخ ترتفع معدلات البيع لدى تجار التجزئة ففي الفترة من ١٩٧١ - ١٩٧٣ زادت مقتنيات متاجر الكتب بحوالى ٩,٢٪ ، بينما زاد حجم المبيعات بنسبة ٢٥,٦٪ . وبين ١٩٧١ و ١٩٧٤ ازداد معدل التسليم من دور النشر إلى متاجر الجملة بأقل من نصف زيادة الطلبات على الكتب (٢٠,٨٪ مقابل ٥٣,١٪) .

والطلبات الواردة من مؤسسات التجارة وتبدو أقل من الطبيعي بصورة ملفتة للنظر قد يجرى تعديلها من قبل (جلافكينجا) بالإتفاق مع المؤسسات المعنية في الجمهورية التي وردت منها تلك الطلبات . وعلى أية حال فإنه في خلال ثلاثة أيام لابد أن تعيد هذه المؤسسات النظر في طلباتها أو تقدم مبررات قوية للثبات على الأرقام الأصلية التي ذكرتها . والمؤلفات التي تعتبرها هامة بصفة خاصة أو عاجلة يمكن أن توزع من الناشر إلى مؤسسات التجارة مباشرة لحساب جلافكينجا أو فروعها في الجمهوريات دون انتظار ورود الطلبات . وتقوم المتاجر المتلقية بالدفع مباشرة للناشر .

ونفس تلك السلطات من حقها تخفيض حجم الطلبات على أى كتاب وعلى

مسئوليتها الخاصة ودون موافقة المؤسسات التي أرسلت هذه الطلبات وذلك قبل توقيع عقود التسليم مع الناشرين .

والعقد السنوى الذى يرم بين دار النشر وبين سيزوكينجا (أو أى متجر جملة آخر) يتبعه اتفاق بين الطرفين يحدد خطط التسليم الفصلية ويحدد العناوين التى تسلم فى كل فصل ، وأسعار البيع للجمهور وعدد النسخ . ومع ذلك فإنه لما كانت دور النشر معرضة لتعديل خططها الفصلية على ضوء عوامل مثل التأخير فى الطبع أو نقص الورق فإن خطط التسليم الفصلية بل حتى التعاقدات السنوية قد تتأثر بذلك . وكثيرا ما توصف تلك التعاقدات بأنها « شكلية » ، ودار النشر ليست مقيدة فقط ببيع النسخ التى تعاقدت عليها بالفعل بل يمكنها تجاوز ذلك فقد سمح لمتاجر الكتب منذ سنة ١٩٦٦ بقبول نسخ إضافية من الناشرين فوق الكميات المتعاقد عليها لتباع على أساس الأمانة (تحت البيع أو الترجيع) ، وفى هذه الحالة لا بد لدار النشر من أن تحصل من الإدارة العليا بها على موافقة بعدد النسخ التى تباع على هذا النحو ، ومتجر الكتب الذى يتلقى هذه النسخ لا يستطيع إعادة ما تبقى منها قبل مرور سنتين من تسلمها وأحيانا يقبها لسنة ثالثة بسعر مخفض ، وعادة ما يقدم نفس الخصم ٢٥٪ لتجار الجملة على هذه النسخ الإضافية ، ويتحمل الناشر تكاليف النسخ التى لا تباع وأية خسارة قد تنجم عن تخفيض السعر . وعلى الرغم من أن الناشر حر فى أن يتعاقد على اتفاق البيع بالأمانة هذا مع مؤسسات تجارة الكتب ولأى عنوان فإن هذه الطريقة من طرق التعامل ما تزال استثناء وستظل كذلك طالما بقيت هناك تمنعه من الاستجابة الكاملة لاحتياجات القراء .

والمسئولية المالية عن النسخ التى لا تباع والمشتراه من الناشر بواسطة متاجر الكتب طبقا للعقود السنوية العادية ، أصبحت منذ سنة ١٩٦٤ مسئولية مشتركة بين الطرفين حيث أن عدم تسويق الكتاب قد ينظر إليه على أن السبب فيه هو عدم « أهمية الكتاب » . ومن جهة ثانية فإنه لا بد من إعداد قوائم بتلك الكتب التى لا تسوق وتقدم إلى لجان النشر على مستوى الاتحاد والجمهوريات (وذلك لتعويض الأطراف المتضررة من عدم تسويقها من صندوق خاص أسس خصيصاً لهذا الغرض وذلك بخصم ٢٪ من مبيعات تجارة التجزئة) . وقد تضمنت القائمة السنوية التاسعة بهذه الكتب والتى أعدت سنة ١٩٧٤ حوالى ٤٠٠٠ كتاب قدرت نسخها بحوالى مليون نسخة فى موسكو وحدها ، وهذه النسخ تشحن عادة إلى مصانع الورق لإعادة تصنيعها .

ورغم ما يبدو في هذه الأرقام وغيرها من ضخامة عدد النسخ التي لاتباع على مدى عدد كبير من السنين فإن هذا العدد وغيره من النسخ التي تباع مخفضة الثمن يظل أصغر بكثير من عدد النسخ التي تلقى نفس المصير في الدول الغربية . وبطبيعة الحال فإن الأمر يختلف من موضوع إلى موضوع . وتشير التقارير المقدمة في أول سبتمبر ١٩٧٢ عن جرد المخازن إلى ١,٩٢٪ من نسخ سنة ١٩٧٠ ، ١,١٣٪ فقط من نسخ ١٩٦٩ ، ١٪ فقط من نسخ ١٩٦٨ هي التي بقيت حتى ذلك التاريخ بدون تصريف . كما أشارت التقارير إلى أن ٢٪ فقط من حجم تجارة التجزئة سنة ١٩٧٥ كانت عبارة عن كتب مخفضة السعر ، وإذا كانت تلك هي الصورة العامة فإن بعض حالات الجمهوريات تعطى نسباً أعلى ولو أنها حالات فردية وصلت في بعض دور النشر إلى ٢٥,٩٪ و ٣٨,٨٪ سنة ١٩٧٥ لما نشر بين ١٩٧١ ، ١٩٧٣ .

٤ - تجارة الجملة في الكتاب السوفيتي :

ذكرنا فيما قبل أن (الادارة الرئيسية لتجارة الكتب) المنبثقة عن لجنة الدولة للنشر بالاشراف العام على عملية بيع الكتب في الاتحاد السوفيتي ووضع سياسته وخطوطه العريضة والدقيقة على السواء . ويتبع هذه الادارة (مؤسسة « وأحيانا تسمى اتحاد » تجارة جملة الكتب) التي تعتبر أكبر تاجر جملة في مجال الكتب بالاتحاد . وهذه المؤسسة بالإضافة إلى أنها تهيمن على أسواق الجملة فإنه يتبعها عدد من متاجر الجملة على المستوى المركزي والجمهوري من بينها « المخزن المركزي لكتب الجملة » في موسكو ومخازن كتب الجملة في كل من ليننجراد وكاليفين ومكاتب تنمية الكتاب في منسك وخاركوف والمدن الأخرى .

وهذه المؤسسة تشتري كل كتبها من دور النشر المركزية بعقود سنوية كما أشرنا وفي نفس الوقت تدفع بها إلى تجار الجملة في الجمهوريات المختلفة بعقود سنوية أيضاً وكذلك إلى تجار الجملة في الأقاليم والداخلية في شبكة الإدارة الرئيسية لتجارة الكتب ، وإلى تجار الجملة التابعين للجمعيات التعاونية الاستهلاكية وإلى تجار الجملة التابعين لوزارة الاتصالات على نحو ما سنراه تفصيلاً فيما بعد .

وتحصل المؤسسة كما رأينا على الكتب من الناشرين بخخص ٢٥٪ وهي النسبة المعمول بها في دور النشر المختلفة مع الوضع في الاعتبار ظروف تحار الكتب فإذا كانت تلك هي

النسبة العادية للخصم فإنها ترتفع كما ألقنا إلى ٦٠ - ٧٠٪ لتجار الحدود والمناطق النائية ، بينما هؤلاء الذين يديرون عملهم في وسط المناطق الصناعية والمراكز الثقافية . ينخفض الخصم الذي يحصلون عليه بين ١١ و ٢٣٪ مما يوازن الخصم العام الذي يقدم ليدور حول النسبة التي ذكرناها .

أما عن الجمهوريات والأقاليم داخل كل جمهورية فإن لكل منها تجار الجملة القائمين على العمل بداخلها . ومن بين وظائف متاجر الجملة الجمهورية هذه الحصول على الكتب من متاجر الجملة المركزية وتخزينها وتوزيعها على تجار التجزئة ، وكذلك تقوم بتوقيع العقود مع الناشرين المحليين ، وهي تحصل منهم أيضاً على خصم ٢٥٪ .

وكما قلنا سابقاً تقوم دور النشر في بداية كل سنة بتقديم خططها النشيرية إلى متاجر الجملة تلك بنفس التدرج لاعطائها الفرصة لتحديد اختياراتها . وهذه الاختيارات تتم بالتعاون بين مديري متاجر الجملة والتجزئة وخبراء الكتب في المناطق المختلفة حتى تأتي هذه الاختيارات محققة لرغبات واحتياجات القراء .

وطلبات الشراء التي تجمع من محلات ومتاجر الكتب المختلفة تلخص بواسطة مؤسسات تجارة الكتب المختلفة في الأقاليم والجمهوريات وتصدق إلى المؤسسة الأم في موسكو . وتقوم هذه الأخيرة بتحليلها وإرسالها إلى دور النشر المركزية كي تعمل بما جاء بها على النحو المشروح سابقاً . وتقوم هذه المؤسسة بدفع ثمن هذه الطلبات بمجرد تسلمها . ويمكن لدور النشر على مسؤوليتها طبع نسخ زيادة عما ورد في تلك الطلبات ولكن المؤسسة الأم يمكن أن تقبل هذه النسخ الزيادة على سبيل الأمانة فقط ولا تدفع إلا للنسخ التي وردت في الطلبات دفعا فوريا .

وهذا هو نفس نظام التعامل بين دور النشر في الجمهوريات والأقاليم ومناطق الحكم الذاتي ومؤسسات التجارة العاملة هناك . ومتاجر الجملة التابعة لمؤسسة تجارة الكتب تشحن الكتب إلى الأقاليم والجمهوريات في عربات السكك الحديدية داخل حاويات أو بالسفن أو الطائرات وبالبريد حسب مقتضيات الأحوال .

والحقيقة أن كبريات متاجر الجملة قد صممت وشيدت على أساس فردى بينما متاجر الجملة في الجمهوريات والأقاليم قد بنيت بأسلوب نمطي متكرر .

ويتبع مؤسسة تجارة الكتب الاتحادية مكتب استيراد وتصدير الكتب وهو يقوم بتسليم الكتب السوفيتية إلى الدول الأجنبية ويشتري الكتب منها من خلال مؤسسة خاصة لهذا الغرض ويبيعها أيضا من خلالها للهيئات والمعاهد والمكتبات التي طلبت استيرادها وشراءها .

٥ - تجارة التجزئة في الكتاب السوفيتي :

تعتبر محلات بيع الكتب الآن هي المنفذ الرئيسي لتوصيل الكتب إلى القراء وعن طريقها يتم تصريف ٨٥٪ من الكتب في جميع أنحاء الاتحاد . ويوجد في الاتحاد السوفيتي الآن ما يقرب من ١٤٠٠٠ محل بيع كتب خارج نطاق المؤسسة ، أما داخل نطاق مؤسسة تجارة الكتب حوالي ٥٦٠٠ محل ، ويتبع شبكة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ٧٨٠٠ محل بيع كتب معنى هذا أن عدد نقاط تجارة التجزئة (محلات بيع الكتب) يقترب من ٢٧٤٠٠ نقطة توزيع .

والحقيقة أن هذه المحلات نشيطة جدا في الدعوة إلى الكتب وتسعى جاهدة إلى تلبية احتياجات القراء في جميع فروع المعرفة البشرية وتبذل جهدا كبيرا مع القراء وتمثل حقيقة مراكز للثقافة والاشعاع الفكري ، وجل هذه المحلات لديه رصيد متنوع من الكتب في مجالات فكرية مختلفة .

وفي السنوات الأخيرة دخلت إلى تجارة التجزئة في الاتحاد السوفيتي تغييرات مختلفة تضمنت فيما تضمنت إدخال أساليب حديثة متطورة في ترويج الكتب بين الناس وطرق مختلفة للتعامل مع فئات المشترين المتفاوتة . ونشأ في ظل هذا التطور نوع من محلات البيع المتخصصة سواء في شكل المطبوعات أو في مضمونها : كتب المراجع ، كتب الأطفال ، كتب السياسة ، كتب الاقتصاد .. وتخصصت بعض المحلات في بيع الكتب الواردة من الدول الشيوعية الأخرى أو من جمهوريات الاتحاد المختلفة ، كما تخصصت محلات أخرى في طبقات الاشتراكات . وفي دولة كالاتحاد السوفيتي يعتبر البيع بواسطة البريد مسألة جوهرية بمساحتها المترامية ومشروعاتها الانمائية واسعة النطاق . ولهذا المنفذ شبكته الخاصة وسيأتى الحديث عنها . وفي المدن الكبيرة نصاف محلات فخمة ضخمة لبيع الكتب يحلو لهم أن يطلقوا عليها لسعتها وشمولها (بيت الكتب) . وهي محلات معروفة لعشاق الكتب ، وتصل مقتنيات الواحد منها أحيانا إلى ٤٦٠٠٠ عنوان ،

وبعضها يضم عدداً من صالات الكتب قد يصل إلى تسع صالات كل منها يخصص لمجال معين . ومعظم المحلات الآن تعرض كتبها على رفوف مفتوحة وتسمح بالتحويل والتصفح وتقبل طلبات عن كتب سوف تنشر أو تحت الطبع .

وتعتبر « نوادى متاجر الكتب » التى سنعالجها فيما بعد من منافذ تسويق الكتاب الهامة ، وتعتمد محلات بيع الكتب فى عملها على المساعدات التى يقدمها المتطوعون والاحصائيون فى مختلف المجالات ، كذلك يقوم الزبائن الدائمون فى هذه المحلات ببذل جهد كبير فى الترويج والدعاية عن الكتب وكثير من هذه المحلات توفر على تكوين ما يعرف بـ « مجلس المساعدة العامة » .

ويجربنا ذلك إلى الحديث عن أسعار بيع الكتب للجمهور فى الاتحاد السوفيتى حيث هذه الأسعار ظاهرة فريدة فى عالم أسعار الكتب . فأسعار الكتب فى الاتحاد مثنى ومحددة طبقاً لقائمة أسعار تضم الكتب ، الألبومات ، النوتة الموسيقية والأغلفة . ومصدق على هذه القائمة من قبل لجنة النشر . وبدأ العمل بهذه القائمة منذ الأول من يناير ١٩٦٦ وتدخل اللجنة عليها من حين إلى آخر إضافات وتعديلات حسب مقتضيات الأحوال ، ثم صدرت قوائم جديدة سنة ١٩٧٢ وعدلت ١٩٧٧ وهى المعمول بها الآن .

والمبدأ الذى يحكم تسعير الكتب هو جعل أسعارها أقرب ما تكون إلى تكاليف الإنتاج والتداول مع هامش ربح بسيط . وعادة ما يحسب سعر البيع بناء على تكلفة الوحدة ، والوحدة هنا هى ملزمة الناشر والتى تضم عادة ٤٠,٠٠٠ حرف . وبالنسبة للايضاحيات تكون وحدة الحساب هى ٣٠٠٠ سم^٢ وتحسب على أنها ملزمة الناشر أيضاً . ومن هنا يحسب سعر البيع على أساس ضعف تكلفة الناشر مع إضافة تكاليف التجليد ويختلف تسعير الملزمة طبقاً لموضوع الكتاب (قصص ، علوم ، علوم شعبية ، كتاب دراسى ...) وطبقاً لتصميم الكتاب (الصور ، الألوان ، نوع الورق ...) وطبقاً لنوع القراء حيث أن بعض الكتب تباع بأقل من التكلفة (مثل الكتب الدراسية للمرحلة الابتدائية) والخسائر تعوض من المطبوعات الأخرى .

وقوائم الأسعار التى اقتطعنا منها بعض العينات تحصر ١٩١ نوعاً من الكتب والكتيبات حسب موضوعاتها وفئات القراء الموجهة لهم بينما قوائم ١٩٦٦ كانت تتضمن ١٢٩ نوعاً فقط . والحقيقة أن أسس تحديد أسعار تلك القوائم لم تعلن تفاصيلها فى يوم

من الأيام في الاتحاد السوفيتي ، وليست تكاليف إنتاج الكتب سوى عنصر واحد من عناصر تحديد السعر . ولكن من المتفق عليه أن أسعار البيع تحدد بحيث يتمكن الناشر من تغطية تكاليفه ويحقق نوعاً من الربح في غالبية الكتب ، ويتواءم سعر البيع كما قلنا قبلاً مع نوع الكتب من جهة وحجم الطبعة من جهة ثانية ، ويجرى تحديد السعر في الطبقات صغيرة الحجم بحيث يصل سعر الملزمة حتى ٥ كوبك لتجنب الخسارة بينا المدى العادي لسعر الملزمة يتراوح بين ١٠,٢ كوبك ، والكتب المدرسية ينخفض سعر الملزمة فيها إلى كوبك واحد (الروبل مائة كوبك والروبل يعادل دولاراً ونصف تقريباً) . والكتب التي تحتاج إلى عمليات طباعية معقدة يبنى سعرها مباشرة على تكاليف الإنتاج .

والحقيقة أن أسعار البيع لا ترتفع تلقائياً لتواكب الزيادة في تكاليف الطباعة والورق على الرغم من أنهما يمثلان عنصراً أساسياً من عناصر تكاليف الإنتاج إذ ارتفعت نسبتهما من ٤٦,٣٪ سنة ١٩٤٧ إلى ٧٣,٣٪ سنة ١٩٦٧ إلى ٨٠٪ في سنة ١٩٨٩ في كثير من دور النشر المركزية ومع ذلك فإن أسعار الغالبية العظمى من الكتب في قوائم ١٩٧٢ ، وتعديلها في ١٩٧٧ هي نفس أسعار ١٩٦٦ ، على الرغم من أنه قد سمح بزيادة أسعار الكتب المترجمة ، كما سمح أيضاً بزيادة أسعار الكتب المزودة بإيضاحيات فاخرة . وقد دخلت تعديلات جوهرية على قوائم أسعار سنة ١٩٧٢ في عام ١٩٧٧ فلقد زادت الأسعار (إلى الضعف في كثير من أنواع الكتب وإلى ثلاثة أمثال في قلة منها) في القصص ، دوائر المعارف ، القواميس ، كتب الاقتصاد المنزلي والهوايات ، والكتب الأكاديمية محدودة الطباعات ، وقد جرى تبرير هذه الزيادة في ذلك الوقت بارتفاع أسعار الورق والطباعة وأكثر من ذلك ارتفاع أجور المؤلفين .

وعلى الرغم من أن هناك من الدلائل ما يشير إلى أن هذه التعديلات في الأسعار تؤثر في السوق إلا أنه يبدو أن تكاليف الإنتاج هي العامل الهام في تقرير السعر ولكن العوامل السياسية والاجتماعية تتدخل في تخفيض أسعار بعض أنواع من المطبوعات فقط . وهذا المبدأ العام كثيراً ما يتردد إذ لا ينبغي أن يحول السعر دون تداول الكتاب بين طبقات الناس الموجه لهم ويبدو تطبيق هذا المبدأ جلياً في تسعير الكتب المدرسية وكتب لغات الأقليات .

وتقدم الصورة الآتية عينات من أسعار البيع للجمهور في الفئات المختلفة من الكتب طبقاً لقوائم ١٩٧٢ المعدلة في أول يناير ١٩٧٧ . والأسعار بالكوبك . وهي أسعار

الكتب المطبوعة على ورق درجة أولى (أجود أنواع الورق) ، فيما عدا الكتب الدراسية والتعليمية المشار إليها في هذه العينة - ثانيا - حيث ينسحب السعر على جميع المطبوعات بكل درجات الورق . أما في حالة الكتب المطبوعة على ورق درجة ثانية أو ثالثة فيكون سعر الملزمة فيها جميعاً واحداً وهو ٣ كوكب للملزمة أو أقل قليلاً .

وقد راعيت في هذه العينة أن تكون ممثلة لجميع فئات الكتب سواء من حيث الشكل : كتب أطفال ، كتب مرجعية ، كتب دراسية ، مواد مصورة أو من حيث المضمون : كتب في السياسة ، كتب في العلوم البحتة والتطبيقية ، كتب الأدب ، كتب الفن والثقافة ... حتى يمكن الوقوف على أبعاد هذه الظاهرة الفريدة في تسعير الكتب من جميع الجوانب إذ أنه في الدول الغربية الرأسمالية لاتخضع الكتب لعملية التسعير الجبرى هذا ، وترتفع الأسعار تلقائياً لتواكب الزيادة في تكاليف الإنتاج وحتى يحافظ الناشر الغربى الرأسمالى على معدل أرباحه .

جدول أسعار العينات المختارة من فئات الكتاب السوفيتي

• أولا - الكتب السياسية والاجتماعية :

- كتب مؤسس الماركسية - اللينينية ، مطبوعات مؤتمرات واجتماعات الحزب
واللجنة المركزية ... ٢,٤
- المطبوعات الحكومية الجماهيرية ٢,١
- تراجم مؤسس الماركسية - اللينينية ٢,٦
- الانتاج الجماهيري والأعمال المرجعية في السياسة والاجتماع ٢,٦
- الأعمال المترجمة من اللغات الأجنبية ٤,—
- الأعمال الأكاديمية الموجهة للمتخصصين والباحثين ٦,٣

• ثانيا - الكتب الدراسية والتعليمية :

- كتب المدارس أسود وأبيض للسنوات ١ - ٤ ١,—
- كتب المدارس أسود وأبيض للسنوات ٥ - ١٠ ١,٣
- كتب المدارس الملونة بلونين ١,٤
- كتب المدارس الملونة بثلاثة ألوان أو أكثر ١,٨
- كتب المدارس الثانوية العادية ٢,٢
- كتب المدارس الثانوية في الرياضيات والطبيعة والكيمياء ٢,٧
- كتب التعليم العالي العادية ٢,٣
- كتب التعليم العالي في الرياضيات والطبيعة والكيمياء ٢,٨
- كتب التعليم العالي في العمارة ٥,—

● ثالثا - كتب العلوم البحتة والتطبيقية :

- كتب العلوم الشعبية ٣,٣
- كتب الهندسة المتخصصة والمترجمة ٥,٣
- كتب الانتاج للعمال والملاحظين ٣,٨
- كتب العلوم الشعبية المترجمة ٥,—
- الكتب الأكاديمية المتخصصة التي تنشرها أكاديمية العلوم ٧,—

● رابعا - كتب الزراعة :

- كتب الزراعة الشعبية والاكتشافات ٢,٨
- الأدلة والموجزات الإرشادية بما في ذلك المترجمات :
• للأخصائيين ٤,٣
• لعامة الناس ٣,٦

● خامسا - كتب الأدب :

- النثر السوفيتي ٦,٣
- النثر المترجم ١٠,٣
- الشعر السوفيتي ١٠,٣
- الشعر المترجم ١٠,٨
- الدراما والقصص ٦,٣
- الدراسات الأدبية الأكاديمية ١٠,—

● سادسا - كتب الأطفال :

- كتب الصور لمرحلة ما قبل المدرسة ٤,٥
- كتب الصور في المراحل المدرسية الأولى ٣,٦
- كتب الأطفال الأخرى العادية ٣,٢
- كتب ملونة بثلاثة ألوان أو أكثر ٧,١

• سابعا - كتب البليوجرافيا والصحافة والأرشيف والمكتبات
والقوائم البليوجرافية :

٣,٣	— الكتب العامة لجمهور القراء
٦,٣	— الكتب المتخصصة للمتخصصين
٥,٣	— البليوجرافيات المشتمة على إيضاحيات
٤,٣	— البليوجرافيات الغير مشتملة على إيضاحيات

• ثامنا - كتب الفن والثقافة :

٣,٨	— كتب العامة
٧,—	— الكتب الأكاديمية

• تاسعا - دوائر المعارف والقواميس :

٥,—	— دوائر المعارف والقواميس العامة
٣,—	— دوائر المعارف للأطفال
٦,٣	— دوائر المعارف والقواميس المتخصصة
١٠,—	— القواميس متعددة اللغات

• عاشراً - المواد المصورة كالأطالس والألبومات وكتالوجات المنتجات :

٨,—	— لون واحد
١٠,—	— لونان
١٦,—	— ثلاثة ألوان أو أكثر

٦ - شبكة تجارة الكتب في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية :

يتم توزيع الكتب في المناطق الريفية بالاتحاد السوفيتي عن طريق شبكة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فيما عدا جمهوريات البلطيق ومولدافيا حيث يقوم بالتوزيع فيها سواء في الريف أو الحضر شبكات لجان النشر مباشرة . والحقيقة أن التمييز بين النظامين هو تمييز إداري فقط طالما أن اتحادات الجمعيات التعاونية الاستهلاكية تعمل بمثابة الفروع الريفية لشبكات تجارة التجزئة في الجمهوريات .

لقد كانت تجارة الكتب خارج المدن عرضة للنقد لسنوات طويلة مما أدى إلى صدور قرارات متعددة لتنظيمها في سنوات ١٩٦٠ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٧ وقد أدى آخر هذه القرارات إلى إنشاء شبكة تجارية خاصة بها من خلال شبكات الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الجمهوريات والمناطق تستمد الكتب أساساً من مكتب جملة مركزي في موسكو ويدير هذا المكتب بواسطة الإتحاد المركزي للجمعيات الاستهلاكية . وتعاني شبكة الجمعيات التعاونية نفس معاناة شبكات الجمهوريات من نقص اهتمام الناشرين بها .

هذا ؛ ولقد بلغت جملة طلبات الجمعيات التعاونية من منتجات دور النشر المركزية سنة ١٩٧٢ حوالي ١٥٠ مليون روبل بينما لم تستطع دور النشر تسليم سوى ما قيمته ٦٩,٨ مليون روبل فقط . وهذا النقص في توريد الكتب إلى المناطق الريفية راجع إلى مسلك سيوزكينجا في إنتاج نسخ أقل من المطلوب من الكتاب الواحد ، بل وأكثر من ذلك توزيع كتب مخصصة للريف على متاجر الريف والحضر بنفس النسب . ولقد أشارت المصادر إلى أن المراجع متعددة المجلدات التي تسوق على أساس نظام الاشتراكات يندر تداولها عن طريق الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فمن بين ٥٢٠,٠٠٠ نسخة من (دائرة معارف الأطفال) التي نشرت سنة ١٩٧١ في ١٢ مجلداً لم تلق شبكة الجمعيات الاستهلاكية سوى ٤٣٠٠٠ نسخة على الرغم من أن هذه الجمعيات تخدم نصف سكان الإتحاد السوفيتي .

٧ - البائعون المتطوعون :

ينتشر التطوع في تجارة الكتاب السوفيتي انتشاراً واسعاً فهناك الآن ما لا يقل عن ٦٠٠,٠٠٠ بائع متطوع يعملون في تسويق الكتب . وتتكون فرق المتطوعين لتوزيع

الكتب فى محلات الكتب العادية وفى المصانع وفى المؤسسات التعليمية وفى المزارع الجماعية وفى الجمعيات التعاونية ... ومحلات بيع الكتب التطوعية لها مجالس إدارة من المتطوعين تعمل على تنظيم هذه الحملات من حيث دراسة احتياجات البيئة المحلية والدعوة للإنتاج الجديد من الكتب ، وتنظيم توصيل هذا الإنتاج إلى المستهلكين ، كما تعقد المؤتمرات للقراء ، وترتب اللقاءات بينهم وبين المؤلفين ، وتكتب عروض الكتب الجديدة وتقدمها للصحف لنشرها وللإذاعة والتلفزيون لإذاعتها . ومن خلال هذه المجالس تقيم محلات بيع الكتب علاقات وثيقة مع المصانع والمؤسسات التعليمية والمنظمات العامة . وتلعب هذه المؤسسات دوراً أساسياً فى الوقت الذى تعد فيه دور النشر خططها السنوية للنشر . وفى خلال شهرين أو ثلاثة قبل السنة النشرية الجديدة تقوم محلات الكتب بمناقشة القراء والمنظمات المختلفة فى خطط النشر ، وكل متجر عادة ما يستعرض مع زبائنه خطط من عشرة إلى خمسين دار نشر والتي قد تتضمن بضعة آلاف من الكتب الجديدة والتي يزمع نشرها فى العام الذى يتلو . وفى المدن السوفيتية اليوم ما لا يقل عن ٢٠٠٠ مجلس متطوعين كلها تعمل من أجل توزيع الكتب فى المحلات ، كما يوجد هناك ما لا يقل عن ١٧٠ نادى محبى الكتب .

وينشط البائعون المتطوعون فى المصانع والمؤسسات التعليمية والمكتبات خاصة فى المناطق الريفية . والحقيقة أن التسويق التطوعى تؤازره المنظمات العامة وإدارة المصانع ومشروعات الإنشاء والتعمير والمزارع الجماعية وإدارات المؤسسات التعليمية سواء التعليم العالى أو الثانوى . وفى كل مكان تقريباً يتألف العمود الفقرى لهذه الحركة من شباب العمال وشباب المزارع الجماعية ، والطلبة والتلاميذ وأعضاء « رابطة الشباب الشيوعى » .

ويحصل الباعة المتطوعون على الكتب التى يسوقونها من أقرب محل كتب ، ولكى تشجع تجارة الكتب هؤلاء المتطوعين على الهمة والنشاط والاستمرار فإنها تودع نسبة ٥٪ من حصيلة مبيعاتهم فى حساب « رابطة الشباب الشيوعى » . ومن حصيلة هذه المبالغ ينفق على النشاطات الليلية والمؤتمرات التى يعقدها هؤلاء الشباب ، كما يقدم منها حوافز لأنشطة الباعة المتطوعين .

لقد حقق الباعة المتطوعون درجة عالية من العمل فى جمهوريات أوكرانيا ، لتوانيا ، لاتافيا أستونيا وغيرها من مناطق روسيا الاتحادية ، حيث قام الباعة المتطوعون ببيع

عشرات الملايين من الكتب العامة والكتب الدراسية سنوياً . وفي لتوانيا على سبيل المثال يباع كتاب من بين كل عشرة كتب عن طريق هؤلاء الباعة المتطوعين .

٨ - موردو المكتبات :

يوجد في الاتحاد السوفيتي أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ مكتبة من أنواع مختلفة برصيد من المواد المكتبية يقترب من ٣ مليار مجلد وتقدم خدماتها لما يزيد عن ١٥٠ مليون قارئ (إحصائيات ١٩٨٩) . ويوجد في الاتحاد السوفيتي في نفس الوقت مائة وخمسون مورداً لمكتبات يورّدون الكتب بانتظام إلى تلك المكتبات ، وقد بلغ عدد المكتبات المستفيدة من خدماتهم إلى ٢٥٠,٠٠٠ مكتبة في مختلف قطاعات الدولة وأجهزتها . وفي سنة ١٩٨٨ بلغ حجم ما حصلت عليه تلك المكتبات من خلال الموردين حوالى مائة مليون روبل .

وموردو المكتبات عبارة عن مؤسسات متخصصة في هذا العمل وهى جزء من النظام العام لتجارة الكتب في الاتحاد السوفيتي ، وهى تقوم بتوريد الكتب والأجهزة للمكتبات طبقاً لنوع المكتبة وخططها في مختلف المناطق . وهؤلاء الموردون يحصلون على الكتب من تجار الكتب والذين يعطونهم الأولوية في شراء أحدث الانتاج على أساس التوصيات المفتوحة المتفق عليها مع المكتبات .

والحقيقة أن عمل هؤلاء الموردين ذو مجال واسع فهم إلى جانب توريد احتياجات المكتبة يمدون هذه المكتبات بالنصائح والاستشارات البليوجرافية وأيضاً يمدونها بالبليوجرافيات المختلفة وغيرها من أدوات العمل المهني داخل المكتبات . والهدف الأساسى لهم هو التقريب بين المكتبات والإنتاج الفكرى حالما ينشر سواء عن دور النشر المركزية أو الجمهورية أو المحلية ، وتلقى طلبات المكتبات من هذا الإنتاج وتأمينها ، وبالإضافة إلى ذلك يساعدون المكتبات في بناء مجموعاتهم بطريقة منهجية ومن أجل هذا الهدف يقومون بتجميع بليوجرافيات من واقع عروض الكتب التى تنشر بالدوريات المختلفة ومن واقع الكتب في مخازنهم ومخازن باعة الكتب ، بل إن منهم من يقوم بدراسة طلبات وتوصيات المكتبات ويحللها ويقدم نصائحه إلى الباعة ومن ثم إلى الناشرين بنشر أو إعادة نشر كتاب معين .

ومن نشاطاتهم الهامة تنظيم المعارض الخاصة بالكتب والرسوم في المناسبات السياسية المختلفة واليوبيل والاحتفالات العلمية أو التكنولوجية أو الفنية أو الأدبية .

٩ - بيع الكتب بالبريد :

تتناثر في أنحاء متفرقة من الاتحاد السوفيتي تجمعات قرائية في مناطق نائية ، هذه المناطق قد لا تصلها شبكات متاجر الكتب العادية ، ولما كان الكتاب حق لكل مواطن سوفيتي قارىء أيا كان موقعه على خريطة الدولة فقد أنشئ نوع من متاجر الكتب يعرف هناك باسم محلات « طرود الكتب » ، وهذه المحلات قد تقوم بذاتها وقد تكون قسما داخل متجر عام للكتب ويسمى في هذه الحالة « قسم طرود الكتب » . يضاف إلى ذلك أن جانبا مهما من السكان القراء في المناطق العادية يفضل الحصول على الكتب بهذه الطريقة ومنهم أخصائيون في مختلف فروع العلم وعلماء وطلبة وعمال . ولقد توسعت هذه المحلات والأقسام في السنوات الأخيرة توسعاً كبيراً . وفي الوقت الراهن هناك أكثر من خمسين متجر « طرود الكتب » المتخصصة ونحو ٤٠٠ قسم وقد زاد حجم أعمال هذه المحلات والأقسام من ٣ مليون روبل سنة ١٩٦١ إلى ٣٢ مليون روبل سنة ١٩٧٠ وإلى أكثر من ٥٠ مليون روبل سنة ١٩٨٨ ويمثل هذا الحجم نحو ١٠٪ من حجم أعمال تجارة التجزئة كلها والتي تديرها لجنة الدولة للنشر . وقد بلغ حجم أعمال هذه المحلات في موسكو وحدها سنة ١٩٧٠ حوالي ١٣ مليون روبل وفي سنة ١٩٨٨ زادت إلى ١٥ مليون روبل . وتتلقى هذه المحلات والأقسام سنوياً أكثر من ٥ مليون طلب بالبريد من المشترين . وتحليل تلك الطلبات يتضح أن الغالبية الساحقة منها ترد من الأفراد . حيث وجدت متاجر كتب الموسيقى والترفيه والآداب أن ٩٠٪ من الطلبات التي وصلتها هي من أفراد ، والموقف يختلف نسبياً فيما يتعلق بكتب العلوم والتكنولوجيا والعمارة والزراعة حيث تقل نسبة طلبات الأفراد بالبريد إلى ٦٠ - ٦٥٪ ، والبقية ٤٠ - ٣٥٪ تأتي من هيئات وإدارات حكومية .

وتهدف تجارة « طرود الكتب » هذه إلى الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المشترين خارج المدن وتلبية طلباتهم من المواد القرائية ، وتحسين الأداء بما يضمن السرعة والدقة ، وتقوم هذه المتاجر بأدراج أسماء العملاء الدائمين في كشافات بطاقية لامدادهم بالاعلانات والبيولوجرافيات عن الكتب الجديدة ليختاروا منها .

وفي نهاية هذا الحديث المطول عن منافذ تسويق الكتاب الجارى في الإتحاد السوفيتي قد يكون من الأوقع أن نتوقف قليلاً أمام « البيولوجرافية التجارية السوفيتية » التي تستعين بها تلك المنافذ في عملها اليومي :

في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كان يمثل « البليوجرافية التجارية » عدد كبير من كالموجات الناشرين ، وبعضها مازال إلى اليوم يحتفظ بأهميته وقيمتة كمصدر أصيل للمعلومات البليوجرافية . وقبل ثورة ١٩١٧ كانت البليوجرافية التجارية تتألف من مطبوعات متناثرة لم تستطع سد احتياجات باعة الكتب إلى المعلومات البليوجرافية . وقد بدأت سلسلة البليوجرافيات الحديثة في الاتحاد السوفيتي تتشكل اعتباراً من عشرينات هذا القرن . وقد أصبحت في الوقت الحاضر عنصراً هاماً من عناصر تجارة الكتب ككل .

والبليوجرافيات التجارية أولاً وقبل كل شيء هي نظام معلومات عن الانتاج الفكري النابع عن حركة النشر ومن ثم فإنها تتألف من خطط النشر السنوية التي أشرنا إليها مراراً وهذه الخطط عبارة عن قوائم مشروحة بكل المطبوعات التي تعتمزم دار النشر نشرها في خلال العام الذي يتلو . وأية تغييرات أو إضافات في هذه الخطط إنما يتم تسجيلها مرتين في الأسبوع في النشرة المعروفة بعنوان (الطلب المفتوح - قسم النشر المستعجل) .

وترسل خطط النشر والنشرة إلى جميع متاجر ومحلات بيع الكتب حتى تستخدمها في إعداد طلباتها كما تتوفر هذه الدور على إصدار كالموجات وقوائم منظمة لهذا الغرض الاعلامي . كما أن جانباً آخر من جوانب البليوجرافيات التجارية يتمثل في شبكة المعلومات التي تفرزها الصحافة وهذه الشبكة توجد جنباً إلى جنب مع المعلومات التي تقدمها مؤسسات الدولة .

والنشرة التي أشرنا إليها (الطلب المفتوح) بها قسم عن « الكتب الجديدة » يقدم قائمة بالكتب التي تلقاها « متجر الكتب المركزي » والتي يعدها للتوزيع على باعة الكتب وبعض الصحف الأسبوعية تنشر عموداً بعنوان « كتب الأسبوع » تستعرض فيه الكتب الجديدة المتاحة في متاجر ومحلات الكتب ، كما تتوفر دور النشر على إصدار قوائم أو كالموجات سنوية بالكتب التي نشرها طوال العام .

وجانب رابع من جوانب البليوجرافية التجارية يتأتى من شبكة المعلومات البليوجرافية الخاصة بالكتب الموجودة في السوق والمتاحة للبيع لدى التجار . وثمة قائمة بالكتب الموجودة لدى (مخزن الجملة المركزي) تنشر بانتظام في نشرة (الطلب المفتوح) في قسم خاص بعنوان « كتب متاحة » ثم تجمع هذه القوائم وتنشر بعد ذلك على استقلال . كما تنشر أيضاً بليوجرافيات بالكتب الموجودة في متاجر الجملة

بالجمهوريات والأقاليم ، وقوائم هذه الكتب غالبا ما تنشر في نشرة (العرض والطلب)
التي تصدر في الجمهوريات والأقاليم مرة أو مرتين في الأسبوع .

هذه الببليوجرافيات المختلفة إنما يقصد بها الاستخدام في السوق المحلية بالاتحاد
السوفيتي أما السوق الدولية فإن نشرة بعنوان (كتب جديدة من الاتحاد السوفيتي)
تصدر عن دار نشر الكتب الأجنبية في موسكو .

١٠ - تصدير الكتاب السوفيتي إلى الخارج :

استيراد الكتب الأجنبية إلى داخل الاتحاد السوفيتي وتصدير الكتب السوفيتية إلى
خارج الاتحاد ، وقف على الدولة من خلال مكتب (الكتاب الدولي) الذي أنشئ سنة
١٩٢٣ ، والذي ظل مستقلا حتى عام ١٩٧٧ عندما استحدثت في لجنة الدولة للنشر
(الإدارة الرئيسية لنشر وتصدير الكتب السوفيتية للقارئ الأجنبي) فأصبح مكتب
الكتاب الدولي هذا مرتبطا بها كما ارتبطت بها أيضا كل دور النشر الضالعة في نشر
الكتاب الروسي للتصدير مثل بروجرس ، مير ، روسكي ، افرورا وغيرها ، كما تقوم
 بالتنسيق بين كافة الكتب التي تعد للقارئ الأجنبي بواسطة دور النشر الأخرى ،
وتقوم أيضا بدراسة الأسواق الأجنبية المتاحة للكتاب السوفيتي . وقد جمعت تحت
إشراف هذه الإدارة كافة العمليات المتناثرة المتعلقة بالتصدير من تأليف إلى إنتاج إلى توزيع .

وفي الوقت الراهن تعتبر شركة (الكتاب الدولي) واحدة من أكبر شركات بيع
الكتب في العالم حيث تقوم بعمليات تصدير واستيراد الكتب مع أكثر من ألف شركة في
مائة وخمسين دولة في كل قارات العالم وتقوم هذه الشركة بتصدير أكثر من ٣٠,٠٠٠
عنوان كتب وألفى عنوان دوريات وأكثر من ألفى عنوان أسطوانة مسجلة ومجموعات
ضخمة من طوابع البريد للهواة سنويا إلى تلك الشركات .

والكتب السوفيتية تنشر بنحو سبعين لغة من لغات الاتحاد و ٤٠ لغة أجنبية ونشر
الكتب باللغات الأجنبية يزداد سنة بعد أخرى وتمثل نحو ٣٠٪ من مجموع الكتب
المصدرة إلى الخارج .

وشركة (الكتاب الدولي) مؤسسة تجارة جملة اكتسبت احترام الشركات الأجنبية
وإلى جانب بيع الكتب فإنها بعد موافقة الإدارة تقوم إذا رغبت الدول الأخرى بنشر
كتب سوفيتية بلغات تلك الدول داخل الدولة الراغبة نفسها أو المساعدة في هذا الاتجاه

في أى موضوع : الفن ، السياسة ، التكنولوجيا ، التربية ، أدب الأطفال ونصادف ذلك بوضوح في الدول النامية ومن بينها مصر وسوريا .

ولهذا الغرض تعقد اتفاقيات تعاون طويلة الأجل لنشر عدة كتب أو اتفاقية لنشر كتاب واحد . وطبقا لذلك ترسل الكتب الروسية أو باللغات الأخرى مجانا إلى الناشرين المتعاقدين معهم مع الايضاحيات الأصلية أو صور منها وفي حالة احتياج الناشر لمقدمة أو تمهيد من المؤلف أو ملاحق للترجمة ، فإن ذلك كله يرسل لتسهيل ترجمة الكتب السوفيتية .

وتقبل شركة (الكتاب الدولي) طلبات الشراء من الشركات الأجنبية على مدار السنة ونشر الكتب السوفيتية الجديدة يكون معروفاً سلفاً للقراء في الخارج من خلال الإعلانات والنشرات والقوائم التي يصدرها الاتحاد بلغات مختلفة . وتعتبر المجلة الأسبوعية (الكتب السوفيتية الجديدة) أهم مصدر للمعلومات البليوجرافية عن الكتب المزمع نشرها أو التي نشرت حديثاً ، كما تعتبر المجلة الشهرية (التسجيلات السوفيتية الطويلة) أهم مصادر المعلومات عن التسجيلات الصوتية . كذلك يصدر كل سنة في سبتمبر قائمة بالجرائد والمجلات السوفيتية تعطى معلومات بليوجرافية عنها . وهذه الأدوات جميعاً توزع بالجملة .

ويتحمل الاتحاد السوفيتي كافة مصاريف التعبئة والتغليف ورسوم الإرسال والشحن لشحنات الكتب والتسجيلات والشرائح والصحف والمجلات . ويستخدم الاتحاد أسرع وسائل النقل الممكنة لتوصيل هذه المواد إلى الشركات الطالبة والأفراد المشترين .

ومنذ السبعينات وضعت أهمية كبرى على صادرات الكتاب السوفيتي لأسباب اقتصادية وسياسية معاً ففي الفترة من ٧٠ - ٧٥ تضاعف إنتاج الكتب السوفيتية بغير اللغات السوفيتية من حيث العناوين ووصل إلى ثلاثة أمثاله من حيث النسخ المنشورة سنوياً . وهذه الأهمية تنعكس في الواقع على مختلف الأولويات والحوافز الخاصة التي تعطى للكتب المعدة للتصدير . وعند التخطيط لاحتياجات الورق والطباعة يطلب إلى الناشرين أن يعزلوا طلبات الكميات المحددة للتصدير وحدها . والطلبات التي ترد من خارج الاتحاد للقراء الأجانب عادة لاتخضع للتخفيض في كميات الورق المطلوبة لها . وإذا كان على الطابع أن يسلم طبعة الكتاب على دفعات فإن دفعة التصدير هي التي تسلم أولاً . وأكثر من هذا تخصص لجنة الدولة للنشر بنداً خاصاً للحوافز تدفع بواقع ٠,٦٪

من إجمالى قيمة الصادرات بالروبل بالاضافة إلى ١٠٪ من إجمالى القيمة بالعملية الأجنبية . وهذا البند يوزع على الناشرين والطابعين وأقسام سيوز كينجا و (الكتاب الدولى) على حسب مستوى الأداء والسرعة فى التسليم .

والكتاب السوفيتى زبون دائم فى أسواق الكتب الدولية فى : بلغراد ، بروكسل ، فرانكفورت ، صوفيا ، القاهرة ، كذلك يشترك فى الأسواق العامة سواء الصناعية أو الفنية فى ليزج ، بودابست ، أزير ، دمشق ، زغرب ، الجزائر ، القاهرة . وأكثر من هذا فإن الكتاب السوفيتى يصحب المعارض السوفيتية التجارية والصناعية فى الخارج حيث يعرض مع المعروضات الأخرى . وفى أثناء هذه المناسبات يقوم ممثلو لجنة النشر بتقديم كافة المعلومات المتعلقة بنشاطات الناشرين السوفيت ، كما يقومون بتوقيع العقود لاعادة طبع الكتب السوفيتية بالخارج وتوريد الكتب السوفيتية .

وثمة نشاط هام تقوم به (الادارة الرئيسية لنشر وتصدير الكتب السوفيتية للقارىء الأجنبى) فى هذا الصدد ، وهو عبارة عن معارض تقام خصيصاً فى الخارج لايقاف الآخرين على آخر ما وصلت إليه صناعة النشر السوفيتية . وفى كل سنة تقوم بإعداد أكثر من ٢٠٠ معرض وإرسالها إلى الدول الأجنبية فى أنحاء متفرقة من العالم . ولقد كان العرض السوفيتى فى المعرض العالمى بمونتريال والذى قدم فيه أكثر من ١٠٠٠ عنوان متفاوت حائراً على إعجاب الجميع ، كما كان معرض الكتاب السوفيتى فى أوزاكا سنة ١٩٧٠ ، والذى عرض فيه أكثر من ٢٥٠٠ كتاب فى مختلف الموضوعات أكثر من رائع ، ويصل عدد العناوين التى تعرض بهذا الأسلوب سنوياً أكثر من عشرين ألف عنوان فى موضوعات مختلفة ولجميع الأعمال فى أكثر من مائة دولة .

١١ - تجارة الكتب القديمة والمستعملة والمزادات :

يجب أن نفرق بداية بين « الكتب القديمة Antiquarian Books » و « الكتب المستعملة Used Books » ، حيث يقصد بالكتب القديمة تلك الكتب النادرة والتى مضى على نشرها عقود كثيرة بل مئات من السنين ، أما الكتب المستعملة فهى عادة كتب حديثة النشر لم يمض عليها عقد واحد ، والمزادات عادة ترتبط بالكتب القديمة وليست بالكتب المستعملة . وكلها موجودة فى سوق الكتاب السوفيتى ، جنباً إلى جنب مع الكتاب الجارى .

وتجارة الكتب القديمة في الإتحاد السوفيتي مازالت تمارس بنفس التقاليد العريقة التي كانت عليها قبل ثورة أكتوبر ، ومازالت الأسماء اللامعة في هذا المجال مستمرة في عملها : فيرابونتوف ، بولشاكوف ، استابوف ، مارتينوف ، شيبانوفز وغيرهم كثيرون ، وكانت تجارة الكتب القديمة تتركز أساساً في موسكو ، سانت بيترسبورج ، وعلى نطاق محدود في كييف ، ريجا ، تفليس ، ساراتوف . وفي هذه الحالات نصادف مكتبات شخصية وكتبا نادرة يجرى تداولها وصيادی كتب يصطادون الكنوز والذخائر حسب الطلب . وتقام المزادات عادة للمزايدة على هذه النوعيات من الكتب .

أما تجارة الكتب المستعملة فتختلف عن سابقتها اختلافا جوهريا حيث تتدخل الدولة فيها ، وبدأ إشراف الدولة عليها يتخذ شكل الظاهرة في منتصف الستينات وجرى تشجيعها تشجيعاً سافراً في منتصف السبعينات وأوائل الثمانينات عن طريق لجنة الدولة للنشر وذلك لتعويض النقص في الكتب الجديدة وخاصة القصص وكتب الأطفال والكتب المدرسية . وإلى جانب شراء الكتب المستعملة من جانب متاجر الدولة لبيعها للأفراد تقوم تلك المتاجر ببيعها للمكتبات لتنمية مقتنياتها وخاصة المكتبات الريفية . وتمارس تجارة الكتب المستعملة في متاجر شبكة لجنة الدولة للنشر ، شبكة اتحاد الكتاب ، شبكة أكاديمية العلوم ، ولقد زاد عدد المتاجر والأقسام التي تتعامل في الكتب المستعملة من ٢٠٠ متجر وقسم في سنة ١٩٦٥ إلى ما يربو على ألفي متجر وقسم الآن وهذه المتاجر والأقسام قد تكون عامة تتعامل في الكتب المستعملة من جميع الأشكال والأنواع والموضوعات ، وقد تكون متخصصة في شكل أو نوع أو موضوع معين . ولكنها جميعا تضع حداً لسنة نشر الكتب المستعملة وهي سنة ١٩٤٧ أى أنها لاتقبل الكتب التي نشرت قبل هذا التاريخ ومعنى ذلك أن الكتب القديمة في عرف سوق الكتاب السوفيتي هي التي نشرت قبل ذلك التاريخ .

والإشراف العام والتنسيق في تجارة الكتب المستعملة منوط بلجنة النشر من خلال الإدارة الرئيسية لتجارة الكتب الآن حيث تم منذ سنة ١٩٦٦ إنشاء مجموعة منافذ لتنظيم تجارة هذه الكتب ، ووضعت اللوائح المنظمة لعملية شراء وقبول العمولة للكتب المستعملة ومنعاً لفوضى هذه السوق فقد وضعت قوائم أسعار لهذه الكتب ، وتتضمن هذه القوائم أسماء الكتب الصالحة للتداول بهذا الأسلوب وثن كل كتاب . وفي الجمهوريات والأقاليم خاصة تمارس هذه التجارة خارج نطاق الدولة ، وتتأثر تأثراً جذرياً طبقاً للأشخاص الذين يمارسونها والمؤسسات التي ترعاها .

وفي موسكو أهم وأكبر مراكز تجارة الكتب القديمة والمستعملة في الاتحاد السوفيتي ، نجد كثيراً من المتاجر تجمع بين الكتب القديمة والمستعملة في تجارة واحدة ويغلب التخصص عليها فالمحل رقم ٤٥ (انيكفار) يتاجر في الكتب النادرة والمصورة في نفس الوقت ، والمحل رقم ١٤ يتعامل في الكتب الطبية القديمة والمستعملة ، وفي ليننجراد نفس الوضع فالمحل رقم ١٠ يتخصص في الكتب العلمية والتكنولوجية والطبية القديمة والمستعملة ، بينما المحل رقم ٥٣ يتخصص في النوادر والمصورات .

ويقوم الصندوق الأدبي التابع لاتحاد الكتاب والذي أشرنا إليه سابقاً بإدارة محلات متخصصة في بيع الكتب المستعملة والقديمة على السواء لصالح المؤلفين في موسكو وليننجراد وكيف ، وفي كل هذه المحلات أقسام كبيرة لهذه الكتب تلبي حاجة المؤلفين والقراء إلى الكتب المستعملة .

وكذلك دار النشر التابعة للأكاديمية العلوم السوفيتية وتعرف باسم «نوكا» «Nauka» تمتلك سلسلة متاجر كتب بكل منها قسم لتجارة الكتب المستعملة والقديمة في موسكو وليننجراد .

وتشير المصادر القريبة الصلة من هذه التجارة إلى أن المبالغ التي دفعها محلات الكتب السوفيتية في الكتب المستعملة في سنة ١٩٧٤ يدور حول ٢٨ مليون روبل وفي سنة ١٩٨٤ ارتفع إلى ٤٠ مليون روبل . وحجم تجارة الكتب المستعملة عموماً في الاتحاد السوفيتي يصل إلى ١٠٪ من مجموع حجم أعمال تجارة الكتاب السوفيتي عامة في منتصف الثمانينات أي نحو مائة مليون روبل .

وقد قرأنا في الصحف السوفيتية أن محلات بيع الكتب المستعملة تلاق منافسة غير مشروعة من جانب الأفراد الذين يقومون ببيع ما لديهم من كتب مستعملة لغيرهم من الأفراد مباشرة بأسعار عالية منتهزين فرصة نقص الكتب الجديدة في السوق لدرجة أن كتاب (المقنعون الثلاثة) قد بيع بخمسة وعشرين روبل !!

نوادى الكتب في الاتحاد السوفيتي :

تعتبر نوادى الكتب من منافذ التسويق الهامة للكتاب السوفيتي ، وعلى خلاف الدول الغربية فإن نوادى الكتب في الاتحاد ترتبط على اختلاف أنواعها بمتاجر الكتب - وليس بالناشرين - في تلبية احتياجاتها ، ويأخذ عددها في الاطراد سنة بعد أخرى . ونوادى

الكتب ظاهرة حديثة نسبياً في مجال النشر السوفيتي وليست عميقة في هذا المجال عمقها في النشر الأمريكي كما سنرى فيما عند معالجتنا للكتاب في الولايات المتحدة . وقد بلغ عددها في سنة ١٩٧٠ مائة وأحد عشر نادياً أما في السنة ١٩٨٥ فقد تجاوز مائتي ناد تركزت في جمهوريتي روسيا وأوكرانيا . ونادى الكتاب الروسى يرتبط بمتجر معين ينشئه ويديره إلى الحد الذى دعا كاتباً مثل ف . بليتنوف إلى توقع تحول كثير من متاجر الكتب إلى صالة مؤتمرات ومقهى وقاعة محاضرات ومكتبة ومعرض .

ونوادى متاجر الكتب هذه لها مجالس إدارة ترسم سياستها ، وعدد كبير من الأعضاء لهم حق حضور الجلسات والاشتراك في رسم وتقرير سياسة النادى ، وأكثر من هذا فإن « نوادى متاجر الكتب » هذه قد تطلب الكتب مباشرة من الناشرين ومن المطابع ولها الكافتريات الخاصة بها حيث تتم اجتماعات الأعضاء المشترين . ويعتمد باعة الكتب إلى حد كبير على نوادى الكتب هذه في التعرف على احتياجات القراء وتعليقاتهم على الانتاج المنشور . ولنوادى الكتب هذه موظفوها الخصوصيون ، ولكنها تعتمد في دفع نفقاتهم وسائر نفقات النوادى على المتاجر التى تنشئها .

وهناك نوع آخر من النوادى هو ما يعرف « بنوادى محبى الكتب » وهى أيضاً ترتبط بباعة الكتب المتطوعين على مستوى الإتحاد وأيضاً بمحلات الكتب في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، ويزيد عدد هذه النوادى على مائتين وخمسين في المدن وحدها .

وتتميز هذه النوادى عن سابقتها بارتباطها بمتاجر الكتب البسيطة والمقامة في المصانع ومشروعات البناء والمؤسسات العلمية والمزارع الجماعية والجامعات والمدارس الثانوية وهذه المتاجر جميعاً تدار بواسطة متطوعين ومن ثم فإن ما تقتنيه هذه المتاجر يتمشى تماماً مع أهداف هذه النوادى وتخصصاتها لأن أعضاء النادى غالباً ما يأتون من تلك الجهات التى أقيم فيها المتجر . وللأسف ليس هناك رقم محدد لأعضاء نوادى الكتب في الإتحاد السوفيتى وكل ما نجده هناك من أرقام هو أنهم يقدررون بمئات الألوف وهى عبارات غير محددة الدلالة كما نرى .

أسواق الكتب ومعارضها في الإتحاد السوفيتى :

سوق الكتاب عادة منفذ من منافذ البيع والتسويق ، ومعرض الكتاب وسيلة من وسائل الدعاية والاعلان والترويج ولكن كثيراً ما قد يتداخل المصطلحان ويصبح السوق

والمعرض شيئاً واحداً ، ومنفذاً من منافذ التسويق ، ووسيلة دعاية وإعلان وترويج في نفس الوقت .

والحقيقة أن أسواق الكتب في الاتحاد تعقد على نطاق الدولة والجمهوريات والأقاليم بهدف إعادة تسويق الكتب المتراكمة لدى مؤسسات بيع الكتب في الدولة حيث تقوم مؤسسات بيع الكتب التي لديها فائض مخزون من كتب ناشري الجمهوريات والأقاليم بطرح هذا المخزون في الأسواق العمومية التي تعقد لهذا الغرض على نطاق الدولة كلها .

وكقاعدة عامة فإن الأسواق تعقد لعرض عينات من الكتب تمكن العاملين في الدولة والجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، ومديري متاجر الجملة ومراكز التوزيع للمكتبات والمحلات من شراء الكتب التي يحتاجونها . وغالباً ما تساعد هذه الأسواق بعض محلات بيع الكتب على توسيع مقتنياتها من الكتب وتساعد البعض الآخر على التخلص من كتب راكدة لديها .

وفي نفس الوقت تعتبر أسواق الكتب وسيلة هامة لدراسة احتياجات القراء إلى الكتب الجديدة التي تنشرها دور النشر الجمهورية والمحلية . وفي أثناء انعقاد هذه الأسواق عادة ما ترتب المؤتمرات والندوات التي تناقش أوضاع الكتاب مما يؤدي إلى تبادل الخبرات في جميع مجالات النشر وتجارة الكتب .

والحقيقة أن الأثر الاقتصادي الذي تحققه هذه الأسواق من وراء تصريف وإعادة تسويق المخزون المتراكم ، يؤكد الهدف من وراء إقامة هذه الأسواق ، ذلك أنه في سنة ١٩٦٠ ساعدت هذه الأسواق على بيع مخزون متراكم من الكتب بمبلغ $\frac{1}{4}$ مليون روبل وفي سنة ١٩٦٩ حققت مبيعاتها نحو ١٢ مليون روبل بينما في سنة ١٩٨٠ قفزت إلى نحو عشرين مليون روبل .

: أما المعارض التي تقام داخل الاتحاد السوفيتي فهي نوعان معارض محلية ومعارض دولية ، وفي كلتا الحالتين تتوفر لجنة الدولة للنشر على ترتيب وتنظيم هذه المعارض . وتتدرج المعارض المحلية من معارض على مستوى الاتحاد - من حيث المعارضات - ومستوى الجمهوريات والأقاليم والمدن بل وعلى مستوى دور النشر - عدة دور متخصصة أو دار واحدة - ومستوى متاجر الكتب والباعة المتطوعين ... إن من دور الطباعة ما يتوفر على إقامة معارض من نوعية معينة .

والمعارض الدولية على أرض الاتحاد مسألة حديثة نسبياً حيث نظم أول هذه المعارض في موسكو سنة ١٩٦٧ وذلك بمناسبة مرور خمسين سنة على إنشاء الدولة السوفيتية وقد ضم المعرض عشرين ألف عنوان شاهدها ٣٠٠,٠٠٠ زائر . وأثناء هذا المعرض خصص يوم لكل جمهورية أو دولة شيوعية أو أجنبية - وكان من بين النشاطات الأخرى التي تمت : صفقات بيع واسعة النطاق ، مسابقة دولية بين الكتب المعروضة ، حلقات بحث بين الناشرين والباعه ... والمعرض الدولي الذي نظم في موسكو سنة ١٩٧٠ بمناسبة العيد المئوي لمولد لينين حاز إعجاب الجميع ، فلقد اشتركت فيه كل دور النشر المركزية وناشرون ممثلون للجمهوريات ومناطق الحكم الذاتي ، وأربعون دولة شيوعية ونامية رأسمالية . وكان المعرض ممثلاً للإنتاج الفكري والتراث الخاص بلينين في الاتحاد السوفيتي والعالم الخارجي ، كما كان حدثاً سياسياً وفكرياً ضخماً عرض خلاله عشرون ألف كتاب ، وكان هناك جناح خاص بأوائل المطبوعات التي قدمتها الدول المشتركة للدخول بها في مسابقة المعرض الدولية ، كما كان هناك جناح خاص بكتب الأطفال ، وقد تمك مبيعات كثيرة وعقد يانصيب وعديد من النشاطات الأخرى .

ولقد أُلحنا من قبل كيف يشترك الكتاب السوفيتي في المعارض الدولية في خارج الاتحاد بقصد التواجد والترويج على السواء .

وليس ثمة شك في أن الكتاب السوفيتي من خلال هذه الأنشطة المحلية ، قد حقق انتشاراً وقرباً من القراء السوفييت المتعطشين إليه ، ومن خلال الأنشطة الخارجية قد كسر حاجز الستار الحديدي وأظهر الحياة السوفيتية للقراء الأجانب الراغبين فيه والمتطلعين إليه ولو بلغة من غير لغات الاتحاد .

الضبط البليوجرافي للكتاب السوفيتي :

تتوفر (غرفة الكتاب لعموم الاتحاد) على إصدار وتبني البليوجرافية الوطنية السوفيتية ومقرها :

— All-union Book Chamber

Kremlevskaja / Nab 1/9

SU Moskva

وكانت بدايتها في « غرفة كتاب روسيا » في بتروجراد ، ولكن لأسباب تاريخية

عديدة لم تستمر البليوجرافية الوطنية هناك . وبعد قرار الحكومة السوفيتية بتنظيم البليوجرافية الوطنية الذى وقعه لينين ونقل مقر « غرفة كتاب روسيا المركزية » إلى موسكو بدأت البليوجرافية السوفيتية تنمو نمواً سريعاً . وفى سنة ١٩٣٦ تحولت غرفة كتاب روسيا المركزية إلى « غرفة الكتاب لعموم الاتحاد » . وتهدف هذه البليوجرافية أساساً إلى حصر وتسجيل المطبوعات التى تظهر فى نطاق الاتحاد السوفيتى ، وتقديم المعلومات المتصلة بها حيث تطلب . وهذا الحصر الذى تقوم به الغرفة قد تطلب إصدار ترتيبات رسمية بمقتضاها ترسل نسخة من أى مطبوع ينشر داخل الاتحاد بالجان إلى الغرفة .

وفى نطاق كل جمهورية على حدة تقوم غرفة الكتاب الجمهورية بأداء نفس الشئ داخل حدودها ، وغرفة عموم الاتحاد لديها أكمل سجل عن مطبوعات الاتحاد السوفيتى كله وهى تقسم هذا السجل نوعياً حسب أنواع الانتاج الفكرى وينعكس هذا على تسميات هذه البليوجرافيات (الحوليات) فهناك « حولية الكتب » ، « حولية الدوريات » ، « حولية الموسيقى » ، « حولية المصنوعات » ، « حولية الخرائط » .

وبالإضافة إلى « حولية الدوريات » هناك « حوليات مقالات المجلات » و « حوليات مقالات الصحف » و « حوليات عروض الكتب » وهى جميعاً تحلل الدوريات على اختلاف أنواعها .

و « حولية الكتب » تصدر بطريقتين : الأولى أسبوعية ، والثانية شهرية والأولى تهدف إلى تسجيل وحصر الكتب والنشرات التى يقصد بها التداول على أوسع نطاق ، وهى تجمع بعد ذلك فى الإصدار السنوية التى تحمل عنوان « حولية كتب الاتحاد السوفيتى » . أما الإصدار الشهرية فيقصد بها تسجيل المطبوعات الحكومية والتعليمية والرسمية وشبه الرسمية التى لاتستهدف التداول العام .

وهناك « بليوجرافيا البليوجرافيات السوفيتية » التى تتضمن معلومات أساسية عن كافة ما يصدر هناك من قوائم بليوجرافية .

ويؤدى جهاز البليوجرافيا الوطنية خدمة جانبية هى « الفهرسة المركزية » للمطبوعات المنشورة باللغة الروسية ، وتهدف إلى إعداد بطاقات جاهزة مطبوعة لكل

الكتب والرسائل العلمية والمقالات وعروض الكتب التى تظهر فى الدوريات والجرائد المنشورة فى موسكو .

ونسخ المطبوعات التى ترسل إلى غرفة الكتاب يحتفظ بها فى مكتبة خاصة بها تعرف باسم « أرشيف الصحافة والنشر السوفيتى » .

ويتصل بالضبط البليوجرافى للكتاب السوفيتى الحديث عن الدوريات المهنية والكتابة المهنية عن الكتاب السوفيتى ، وأبحاث السوق والتسويق ، حتى تكتمل الصورة العامة للدراسة البليوجرافية عن هذه الأداة الفكرية الفذة .

ومن الدوريات المهنية تقوم لجنة الدولة للنشر (أو أسلافها) بالتعاون مع الاتحاد المركزى للجمعيات الاستهلاكية منذ ١٩٢١ بإصدار مجلة (تجارة الكتب) الشهرية :

— Book Trade

Leninskij Prospekt

D.15 Kami 425

SU Moskva

وقد تغير العنوان أكثر من مرة حتى استقرت على العنوان الحالى سنة ١٩٦٤ وقد توقفت هذه المجلة عن الصدور إبان الحرب الوطنية الكبرى ١٩٤١ - ١٩٤٥ واستأنفت الصدور سنة ١٩٤٨ ، ويكتب فى هذه المجلة فئات مختلفة من الكتاب : رؤساء دور النشر ودور التوزيع ، العاملون فى دور النشر ومتاجر الكتب ، أعضاء هيئة التدريس المتخصصون ، الموزعون المتطوعون ، جماعو الكتب ، الأدباء والمؤلفون .

ولما كانت هذه المجلة متخصصة فإنها تنشر مقالات مهنية فى تاريخ الكتب ، نظريات النشر ، الجوانب العملية والتطبيقية فى صناعة الكتب ، نظريات تجارة وتطبيقاتها كما تنشر بصفة منتظمة مطبوعات تساعد العاملين فى مجال النشر على تحسين مستواهم المهني وتمدهم بأحدث المعلومات فى المجال . كما تعرض أحدث الكتب فى المجال وتنقدها . كذلك تقدم معلومات عن صناعة النشر فى الدول الأجنبية فى أبواب ثابتة بعنوان (أصدقاؤنا) ، (فى الخارج) ومن أبوابها الثابتة أيضاً (نصيحة محام) و (علم الكتاب) و (حليات) .

وهذه المجلة لاتنشر قوائم كتب الناشرين أو باعة الكتب ولا تقدم أية معلومات

ببليوجرافية أو دعائية لها ، ولكن هذه القوائم قد تطبع في منشورات مستقلة وترسل إلى باعة الكتب بالمجان .

وفي السنوات الأخيرة زاد توزيع هذه المجلة زيادة ملحوظة فقد وصل عدد النسخ الموزعة من كل عدد في المتوسط إلى ثلاثين ألف نسخة . ويدور عدد صفحاتها حول ٦٤ صفحة من القطع الكبير (٨ ملازم) والاشتراك السنوى فيها حوالى ٥ روبل .

وبالإضافة إلى هذه الدورية المهنية هناك دوريات عامة تنشر مقالات متخصصة عن الكتب والنشر .

وعن كتب النشر في الاتحاد السوفيتى يجب أن نقول مطمئنين أن السوفيت نشيطون في هذه الناحية جدا إذ يصدر سنوياً عدد كبير من الكتب والكتيبات يتراوح ما بين ١٥ ، ٢٥ عنوانا تعالج قضايا النشر والطباعة وتجارة الكتب ، كما تتطرق هذه المؤلفات إلى أدق التفاصيل في المجال سواء من النواحي التنظيمية أو التكنولوجية أو الاقتصادية أو الفكرية . ومعظم الكتب المتخصصة في النشر تصدر عن دار النشر كنيجا —Kniga— في موسكو ، وربما كان العيب الوحيد هنا هو أن الغالبية الساحقة من هذا الانتاج تصدر باللغة الروسية وليست لها ترجمات باللغات الأجنبية الدولية خارج الاتحاد إلا فيما ندر .

ونجد حصراً للكتب والكتيبات المتخصصة في النشر والموضوعات المتصلة به تحت القسم الثلاثين من (حولية الكتاب) ، وهذا القسم مقسم إلى شعب ، الشعبة الأولى منها تحصر الإنتاج في مجال الصحافة والمكتبات والمعلومات والبليوجرافيا والشعبة الثانية خاصة بالنشر والطباعة وتجارة الكتب .

وقد يكون مفيداً أن نذكر بعض الأعمال الأساسية في المجال فهناك كتاب سنوى بدأ صدوره في موسكو سنة ١٩٥٩ ، ويتضمن مقالات أساسية عن النشر السوفيتى في خلال السنة التى يغطيها . وهناك أيضاً مستخلصات سنوية بعنوان (علم نشر الكتب) تصدر منذ ١٩٦٨ . وهذان العملان يصدران عن غرفة الكتاب لعموم الاتحاد . كذلك وجب التنبيه إلى الكتب الدراسية المقررة على طلبة المدارس الثانوية والمعاهد العليا المتخصصة في المجال وهى كثيرة .

وهناك نوع خاص من الانتاج الفكرى المتخصص في النشر ألا وهو دراسات وأبحاث التسويق . وجل هذه الدراسات تقوم بها (غرفة الكتاب لعموم الاتحاد) فهى بالإضافة

إلى كونها مركز الاعداد البليوجرافي وتجميع الاحصائيات في عموم الاتحاد فإنها أيضاً مركز أبحاث ودراسات إذ يتبعها قسم للأبحاث يقوم بدراسة كل ما يتعلق بالنشر وتجارة الكتب ، وقسم آخر يقوم بدراسة تكنولوجيا واقتصاديات النشر وتجارة الكتب .

وهذان القسمان في الواقع يقومان بدراسة مستفيضة وأبحاث دقيقة فالقسم الأول يعد دراسات عن وسائل وطرق تحسين النشر وتجارة الكتب من حيث التخطيط ويضع المعايير التي يمكن تطبيقها على مستوى الدولة ويصوغ التعليمات والأساليب المنهجية التي تتبع للوصول إلى أعلى درجة من الكفاءة في تنظيم صناعة النشر وتجارة الكتب . أما القسم الثاني فإنه يتناول في أبحاثه بالدرجة الأولى الجوانب العملية التطبيقية في صناعة النشر وتجارة الكتب سواء في الداخل أو في الدول الأجنبية . وقد أنشأ هذا القسم مكتبة متخصصة ضخمة تضم المعلومات المنشورة وأيضاً غير المنشورة عن النشر . ويتوفر أيضاً على نشر البليوجرافيات المتخصصة في النشر سواء في الاتحاد أو خارجه .

وإلى جانب هذه الغرفة هناك كيانات أخرى تقوم بدراسات مماثلة منها : قسم الدراسات الاجتماعية ، قسم علم الكتاب والبليوجرافيا في المعهد الفني العالي في موسكو وغيرهما من الأقسام المختصة في المعاهد والمدارس المماثلة . ولذلك يعتبر الاتحاد السوفيتي من الدول الأولى في مجال دراسات وأبحاث الكتاب والنشر ومركزاً هاماً من مراكزها .

الإعداد المهني للعاملين في النشر السوفيتي :

نظمت عملية الاعداد المهني للناشرين وتجار الكتب في الاتحاد السوفيتي مباشرة بعد قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية وقد تطورت هذه العملية عبر سبعين سنة لتستقر على النحو التالي :

(أ) مدارس تجارة الكتب المهنية : تقوم هذه المدارس في موسكو وليننجراد وكيف لإعداد تجار الكتب على مدى أحد عشر شهراً حيث يدرس الطلاب علم الكتاب ، تنظيم وإدارة وتكنولوجيا تجارة الكتب ، مبادئ المحاسبة واستخدام الكمبيوتر في تجارة الكتب . وترتبط الدراسة النظرية في هذه المدارس بالتطبيقات والعمل الميداني في متاجر الكتب . وتخصص الأسابيع الخمسة الأخيرة من الدراسة للالتحاق بأحد متاجر الكتب واعتماداً على المستوى التعليمي السابق (ثمانية سنوات أو عشرة سنوات) يحصل الطالب على شهادة مستوى ب أو أ في تجارة الكتب Junior or Senior Salesman .

(ب) مدارس ثانوية متخصصة في صناعة الكتب : وتقوم هذه المدارس أيضا في موسكو ، ليننجراد ، ساراتوف ، نوفوسيبيرسك ، كييف . وبالإضافة إلى هذه المدارس هناك أقسام متخصصة في تجارة الكتب داخل المدارس الثانوية التجارية في جميع الجمهوريات السوفيتية تقريباً ، كما يوجد إعداد مهني في تجارة الكتب في أقسام خاصة بالمدارس التي تديرها الجمعيات التعاونية الإستهلاكية في كثير من المدن السوفيتية .

والتلاميذ الذين يلتحقون بالمدارس الثانوية المتخصصة بعد إتمام عشرة سنوات تعليم في التعليم العام يدرسون لمدة سنتين أما التلاميذ الذين يلتحقون بهذه المدارس بعد إتمام ثمانى سنوات في التعليم العام فإنهم يدرسون لمدة ثلاث سنوات ، وهذا النوع الأخير من التلاميذ يدرس مواد عامة إلى جانب المواد المتخصصة على عكس النوع الأول الذى يدرس مواد متخصصة فقط .

والمقررات التى تدرس في هذه المدارس المتخصصة تغطى تاريخ تجارة الكتب ، اقتصاديات وتخطيط تجارة الكتب ، القانون المدنى المتعلق بتجارة الكتب ، الاقتصاد السياسى ، علم الكتاب ، النشر والبيولوجرافيا ، تنظيم وإدارة وتكنولوجيا تجارة الكتب ، استخدام الحاسبات الآلية في تجارة الكتب ، مسك الدفاتر والمحاسبة . وإلى جانب هذه المواد النظرية يتلقى التلاميذ تدريبات عملية وتطبيقات في متاجر الكتب ومستودعاتها . ويحصل المتخرجون على دبلوم في تجارة الكتب . وهذه المدارس المتخصصة تقدم دراسات نظامية وأيضاً دراسات بالمراسلة حيث تتيح الفرصة أمام الجميع لرفع مستواهم في هذه المهنة .

أما خبراء تجارة الكتب فإنه يتخرجون في معاهد عليا على مستوى الجامعة ، وفي الاتحاد السوفيتى توجد أربعة معاهد عالية في هذا الحقل ، إثنان في موسكو ، وواحد في ليننجراد وواحد في خاركوف ففي المعهد الفنى لقنون الطباعة في موسكو تقدم ثلاثة أنماط من الإعداد المهني نظامى (صباحى) ، نظامى (مساءً) وبالمراسلة . أما المعهد التجارى السوفيتى بالمراسلة فيقدم إعداداً مهنياً في تجارة الكتب بالمراسلة فقط . وكذلك معهد ليننجراد الثقافى فإنه يعتمد على المراسلة وحدها في الإعداد المهني لخبراء تجارة الكتب . وفي معهد خاركوف يوجد نمطان نظامى صباحى وبالمراسلة .

وبالإضافة إلى الدروس النظرية يقوم طلبة المعاهد بأداء تدريب عملي في متاجر الكتب ودور النشر ومؤسسات التوزيع . وينحو المنهج في معاهد موسكو الفنى

وليننجراد وخاركوف نحو الانسانيات فبالاضافة إلى المقررات المتخصصة في النشر وتجارة الكتب واقتصادياتهما هناك مقررات في الآداب السوفيتية والأجنبية واللغات الأجنبية والعلوم الاجتماعية . أما في المعهد التجارى في موسكو فالمنهج يمنح نحو الإقتصاد .

ويمنح المتخرجون في هذه المعاهد شهادة الدبلوم في (البليوجرافيا وعلم الكتاب) ويطلق على الواحد منهم (خبير كتب Bibliologist, Bibliographer) والمتخرج في المعهد التجارى في موسكو يطلق عليه (خبير اقتصادى في تجارة الكتب Book trade economist)

وفي معهد موسكو الفنى تستمر الدراسة بالنسبة للقسم النظامى الصباحى لمدة أربع سنوات وللقسم النظامى المسائى والمراسلة خمس سنوات ، ويقدم الطالب في نهاية المدة مشروع التخرج . أما في المعاهد الثلاثة الأخرى فيكون الامتحان على مستوى الدولة وليس في المعهد نفسه .

وبالاضافة إلى هذا الاعداد المهني القبلى تسعى الدولة إلى رفع مستوى الأداء بين العاملين فعلاً في المؤسسات النشرية المختلفة وذلك بعقد وتنظيم دورات تدريبية متقدمة لهم على كافة المستويات لامدادهم بأحدث المعلومات التى طرأت على المجال وينخرط في هذه الدورات : رؤساء الأقسام ، خبراء المبيعات ، المحاسبون ، مديرو المتاجر ومساعدوهم بناء على توصية من المؤسسات التى يعملون فيها . وتتم الدورات المتقدمة في مراكز متعددة منها : مدرسة موسكو الثانوية المتخصصة في تجارة الكتب ، المعهد الثقافى في ليننجراد ، المعهد الفنى في موسكو . ويدرس المتدربون في هذه الدورات أحدث الأساليب والمشاكل الجارية في تجارة الكتب ويعقدون الندوات ويقابلون الشخصيات القيادية في المهنة ، وبعد انتهاء الدورة تعقد لهم اختبارات ويمنحون شهادة اجتياز الدورة .

وأعلى مستوى للاعداد المهني في مجال النشر وتجارة الكتب هو الدراسة العليا لمدة ثلاث سنوات بعد التخرج من الجامعة . ولابد من اجتياز إختبارات شفوية وتحريرية وتقديم رسالة علمية هذه الدراسة العليا تقدم في (قسم الكتاب والبليوجرافيا - المعهد الفنى العالى بموسكو) . كما تسجل رسائل عن الكتاب وصناعة النشر وتجارة الكتب في

العديد من المعاهد الإقتصادية فى الاتحاد وتؤهل للحصول على درجة الكانديدات فى العلوم الإقتصادية (وكما نعلم فإن هذه الدرجة أعلى من الماجستير وأقل من الدكتوراه العربية والمصرية) . وهكذا ندرك أن النشر فى الاتحاد السوفيتى يتخذ شكل المهنة لها جانبها النظرى الفلسفى وجانبها التطبيقى العلمى ، كما يتخذ شكل العلم البحث .
